جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علوم الإعلام و الإتصال

اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو قضايا الفساد الاداري

"دراسة مسحية لمراسلي الصحف لولاية المسيلة"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام و الاتصال

تخصص :صحافة مطبوعة والكترونية

إعداد الطالبة:

✓ نايلي نسرين.

تحت إشراف الأستاذة:

د/ رقاد حنان

الإسم و اللقب	الجامعة	الصفة
بلعباس عبد الحميد	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	رئيسا للجنة
الدكتورة : رقاد حنان		مشرفا و مقررا
غزال أحمد		عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018-2019

شكـــر وتقـــدير

يسعدنا جدا أن نتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان إلى الدكتورة:

رقاد حنـان،التي كانت لنا نعم السند ونعم الموجه لإتمام هذا البحث المتواضع.

كما يسرنا أن نتقدم إلى كل الأساتذة الذين أمدونا بالدعم المعنوي

والتوجيه العملي لإنجاز هذه المذكرة بأصدق آيات الامتنان، واخلص

عبارات التقدير كما نتقدم بالشكر إلى الإدارة علوم الإعلام و الاتصال

بجامعة المسيلة الذين كانوا معنا في الموعد ولم يبخلوا علينا بكل

مانطلبه منهم

ألف ألف شكر

* نسرين*

إهداء

»وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون«

صدق الله العظيم

الصلاة و السلام على سيد البشرية محمد و على آله و صحبه أجمعين

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب، إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم أبـي العزيز

إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع أمـي الحبيبة

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى اخواتي امينة صونية صبرينة وفاء واخي العزيز

اكرم الى اولاد اختي اياد ومؤيد إلى خالاتي كلهم وأولادهم الى زملائي في العمل وصديقاتي

نوارة وابتسام وزينب، لم تلدهن أمي إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم .

إلى.. من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في

دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير زملائي في العمل.

نسرين

ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة الى قياس اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو اسباب الفساد الاداري و اشكاله ومظاهره من وجهة نظر الصحفيين الجزائريين وكذا اساب قصور الصحافة في مكافحته واهم العراقيل التي يتعرض لها الصحفيين وانطلقت الدراسة من التساؤل التالي:ماهي اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو قضايا الفساد الاداري المنشورة في الصحافة وكيف يتعاملون معها في القطاع الإعلامي من اجل مكافحة هذه الآفة؟.

والإجابة على هذا التساؤل تم استخدام المنهج المسحي الذي يعد من اهم المناهج في الدراسات و البحوث الاعلامية .

وتالف مجتمع الدراسة من المراسلين الصحفيين العاملين في مجال الصحافة لولاية المسيلة ، اذ تم توزيع استمارة معدة لهذا الغرض لعدد المراسلين و البالغ عددهم(40) استمارة مستوفية للشروط العلمية وتوصلت الدراسة الى نتائج محددة منها وجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو اسباب الفساد الاداري من وجهة نظر الصحفيين ، اذبلغ متوسط شدة الاتجاه الكلي علىى هذا المحور (1,64) وكذلك وجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو اشكال الفساد الاداري ، اذ بلغ متوسط شدة الدرجات الكلي على هذا المحور 1,50،ووجود درجة مرتفعة نحو مظاهر الفساد الاداري من وجهة الصحفيين الجزائريين وقد بلغ متوسط الدراجات على هذا المحور 1,40 بينما بينت الدراسة وجود درجة محايدة نحو اسباب قصور مكافحة الفساد الاداري بلغ متوسط شدة الدرجات الكلي هذا المحور (2,37) بينت الدراسة وجود موافقة نحو الاستجابة المحور الضغوطات والعراقيل حيث بلغ متوسط الاتجاه على هذا المحور 2,30 .

كما بينت النتائج وجود درجة مرتفعة جدا من الموافقة وكيفية مكافحة الفساد الاداري حيث بلغ متوسط شدة الاتجاه 4,64 وفي ضوء النتائج التي خرجت بها الدراسة فان وضعنا عدد من التوصيات في النهاية الدراسة من شانها اغناء الموضوع وتقديم بعض الحلول والمقترحات للحد من مظاهر الفساد وإشكاله وكيفية تعاطي الصحفيين مع هذه القضايا الاجتماعية من خلال العمل على تقييم و مراجعة الاسباب التي تؤدي الى الفساد الاداري في الجزائر من وجهة نظر الصحفيين من الجهات الرقابية التى تعمل على كشف الفساد و المفسدين.

Conclusion

This study aimed to measure the trends of Algerians journalists about the causes of administrative corruption and its forms and manifestation and the role of formal and parliamentary and community in the fight against corruption from the perspective of journalists Algerian and the pressures that affect their roll and began the study of the question :hood does the Algerian journalist to the issues of corruption published in the Algerian press !and their attitudes towards this social problem ! and how to deal with it in the media sector in order to combat this scourge of dangerous !to answer this question .the dexriptive method was used which is one of the earliest approaches to media studies and research and comprised the study population of Algerians journalists in the field of journalism in the newspapers .

Were distributed questionnaire xientifically designed for this surprise on a sample of (40) press was forth researcher .

The study found specific ,including a height degree of agreement of the sample surveyed about the causes of corruption , with median respones overall to this axis (1.64) and the presence of a high degree of opproval to words the forms of corruption from the perspective of respondents with median responses overall to this axis (1.50) and the presence of a high degree of approval .

Towards the manifestation of corruption with median responses overall to this axis (1.46) .

The study showed a high degree of approval towards the causes of failure of the press in the fight against corruption, with median responses overall to this axis (2.37) .

In light of the results that emerged from the study ,the researcher developed a number of practical recommendation at the end of the study .

The researcher enrich the subject and provide some solutions and proposals to duce corruption and its forms and how to use there journal’s is with social issues.

فهرس المحتويات

الاهداء	
الشكر	
مخلص باللغة العربية	
مخلص بالغة الانجليزية	
الفهرس العام	
الفهرس الجداول	
مقدمة	أ
الفصل التمهيدي: **الإطار المنهجي للدراسة**	
إشكالية الدراسة	01
فرضيات الدراسة	02-01
أهمية الدراسة	02
أهداف الدراسة	02
أسباب اختيار الموضوع	03-02
المدخل النظري للدراسة	07-03
تحديد المفاهيم و المصطلحات	14-08
منهج البحث	16-15
أداة جمع البيانات	19 -17
مجتمع البحث وعينة الدراسة	19
الدراسات السابقة	28 -20
الفصل الأول : **واقع الصحافة المكتوبة في الجزائر.**	
تمهيد	
المبحث الأول: الصحافة المكتوبة	28
1/: مفهوم الصحافة المكتوبة	30 -28
2/: وظائف الصحافة المكتوبة	34 -30

3/خصائص الصحافة المكتوبة	35
4/ مميزات الصحافة المكتوبة كوسيلة اتصال	36 -35
المبحث الثاني : تطور الصحافة في الجزائر	41 -37
الفصل الثاني :الفساد الاداري والصحافة	
تمهيد	
المبحث الأول: ماهية الفساد الإداري	
1/ مفهوم الفساد الإداري	44 -42
2/ : أسباب الفساد الإداري	49 -44
3/: مظاهر الفساد الإداري	52 -50
المبحث الثاني:دور الصحافة في معالجة قضايا الفساد الإداري	53
1/ دور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري	55 -53
2/ العقبات التي تواجه الصحافة في معالجة قضايا الفساد الإداري	55
الفصل الثالث : **الدراسـة الميدانيـة.**	
تمهيد	55
نتائج الدراسة	102 -55
التوصيات	
خاتمة	
قائمة المراجع و المصادر	
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب عامل الجنس	56
02	جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب عامل السن	57
03	جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب عامل المؤهل العلمي	58
04	جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب عامل عدد سنوات الخبرة	59
05	جدول يمثل الاتجاه نحو عبارة هناك تجاوز على الاعلام من جهات رسمية تحاول تقييد وسائل الاعلام في مواجهة الفساد الإداري	60
06	جدول يمثل الاتجاه نحو عبارة استغلال الوظيفة و الموقع من طرف البعض.	61
07	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة ضعف الوازع الديني و الأخلاقي	62
08	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة ضعف الرقابة المالية و الادارية	63
09	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة عدم متابعة بعض الصحف للفساد وعدم النشر لان لها مصالح مع المتورطين بالفساد الاداري	64
10	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة غياب العقوبات الرادعة اتجاه المتجاوزين	65
11	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة ضعف برامج مكافحة الفساد	66
12	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة عدم وجود ارادة حقيقية عند بعض أصحاب القرار في مكافحة الفساد	67
13	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة الواسطة شكل من أشكال الفساد الاداري	68
14	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة المحسوبية شكل من أشكال الفساد الاداري	69
15	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة توريث المناصب شكل من أشكال الفساد الاداري	70
16	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة غياب الرقابة شكل من أشكال الفساد الاداري	71
17	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة التجاوزات المالية من مظاهر الفساد الاداري	72
18	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة ضعف الاشراف و الرقابة الادارية من مظاهر الفساد الاداري	73
19	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة استغلال البعض لنفوذه الاقتصادي و الاجتماعي من مظاهر الفساد الإداري	74
20	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة خشية الصحفيين من رفع الدعوى ضدهم	75
21	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة حرص الصحافة على علاقاتها مع المؤسسة الاقتصادية للحصول عل الدعم و الإعلانات	76

22	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة عدم وجود المصادر الموثوقة في تحري الفساد الاداري	77
23	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة ضعف الكفاءة المهنية المتخصصة في الصحافة	78
24	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة خوف الصحفيين من الاستهداف الشخصي	79
25	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة ضعف الوعي و الجرأة في الحديث في قضايا الفساد	80
26	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة صعوبة الحصول على المعلومات	81
27	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة وجود قوانين تحد من حرية الصحفي في إستقصاء الفساد	82
28	تعرض الصحفيين للتهديد من قبل المهتمين بالفساد الاداري	83
29	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة تعرض الصحفيين لشراء ذممهم من الضغوطات على عملهم	84
30	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة الضغوطات على الصحفيين داخل المؤسسة الصحفية	85
31	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة تهديدات حكومية ضد الصحفيين لمنعهم نشر قضايا الفساد	86
32	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة تحتاج الصحافة في مكافحة الفساد إلى أخلاقيات المهنة	87
33	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة اجراء العقوبات الرادعة للمدانين	88
34	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة توفر الحيادية و الشفافية في التغطية الصحفية لقضايا الفساد	89
35	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة سهولة الوصول الى الوثائق التي تكشف الفساد	90
36	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة تفعيل مبدأ من أين لك هذا ؟	91
37	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة مبدأ عزل الموظف عن العمل يعتبر رادعا للمفسدين	92
38	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة التخلص من الواسطة من طرف القضاء على الفساد الاداري	93
39	جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة حماية الأشخاص المبلغين عن قضايا الفساد شيء أساسي	94
40	جدول يوضح الاستجابة لمحور أسباب الفساد الاداري	95
41	جدول يوضح الاستجابة لمحور أشكال الفساد الاداري	96
42	جدول يوضح الاستجابة لمحور مظاهر الفساد الاداري	96
43	جدول يوضح الاستجابة لمحور أسباب قصور الصحافة من مكافحة الفساد الاداري	97
44	جدول يوضح الاستجابة لمحور الضغوطات و العراقيل التي تعرض الصحفيين الجزائريين	97
45	جدول يوضح الاستجابة لمحور كيفية مكافحة الفساد الاداري من وجهة نظر الصحفيين الجزائريين	98

مقدمـة

الفساد الإداري ظاهرة اقتصادية و اجتماعية و سياسية توجد في جميع دول العالم ، و إن اختلفت مدى خطورتها من دولة لأخرى ، حيث تمثل هذه ظاهرة إحدى القضايا الكبرى التي تحتل اهتمام المواطنين في جميع دول العالم و احد ابرز و أخطر المشكلات التي اتفقت تقارير الخبراء و المختصين على ضرورة مكافحتها و علاجها ، و ذلك لما لها من قدرة على انتهاك للقيم و المعايير الأخلاقية من جهة، و لما تسببه من مخاطر على استقرار المجتمعات و أمنها من جهة أخرى.

فظاهرة الفساد الإداري ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن الجديد في الأمر هو تزايد الآثار السلبية لهذه الظاهرة بسبب تزايد حجم المجتمعات وما يرافقه من تناقص للموارد ،وكذلك فان الجديد هو تعقد ظاهرة الفساد و امتداد تأثيرها على جميع أنشطة المجتمع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية و الأهم من ذلك كله، أن الفساد أصبح يتسم بالعامية ، أي أن مشكلة الفساد لم يعد بالإمكان السيطرة عليها و عزلها ضمن حدود الدول بل أصبحت ظاهرة عابرة للحدود الجغرافية من دولة إلى أخرى ، إذ أثبتت الوقائع أن العديد من جرائم الفساد الإداري تم كشف النقاب عنها في الأقطار النامية خلال العقود الماضية كانت تصدر لها من الأقطار المتقدمة عبر وكلاء الشركات العملاقة متعددة الجنسية و دوائر المخابرات و أجهزة التجسس بالدول المتقدمة.

وفي الجزائر وكأي بلد من بلدان العالم الثالث كثيرا ما سلطت وسائل الإعلام الضوء على حالات محددة للفساد في الدوائر الرسمية و لعل الإعلام الجزائري بشكل عام ، و الصحافة الجزائرية بشكل خاص كانت تستجيب لمتطلبات الرأي العام الشعبي الضاغط على الحكومة و على الصحافة لكشف الفاسدين و المرتشين.

فالجزائر كبلد نامي يعاني من أشكال الفساد و الذي يتم من خلال أفراد او كبار الموظفين كباقي دول العالم يعاني من هذه الظاهرة الخطيرة التي تعيق برامج التنمية و الإصلاحات التي تنتهجها الدولة.

1- إشكالية الدراسة:

تتحمل الصحافة كغيرها من وسائل الإعلام مسؤولية تاريخية في مكافحة الفساد بكافة أشكاله على اعتبار أنها تمثل السلطة الرابعة في المجتمع بعد السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وبالتالي فهي تشكل شعبية تعبر عن ضمير المجتمع وتحافظ على مصالحه الوطنية.

فالفساد وان كان يعمل على زيادة الفوارق بين الطبقات في المجتمع عبر زيادة الفجوة بين الطبقة الغنية واضمحلال الطبقة الوسطى ،إلا أن خطورة الفساد في الجانب الاجتماعي هو إباحة هذه الظاهرة اجتماعيا وتعايش الناس معها في المجتمع على أنها مسالة طبيعية أو أنها كقضاء وقدر لا يمكن الوقوف ضدها ، لذلك فان الإعلام عليه أن يلعب دورا هاما في عملية ازدراء الفساد والمفسدين اجتماعيا،وإشاعة ثقافة المقاومة لهذه الظاهرة وان المجتمع يمتلك القوة لردعها إذا استخدم الوسائل المناسبة التي يمتلكها.

إن وظيفة الإعلام في الأصل هي الإشهار والإخبار وكشف ماهو مستور، ولهذا فإن طبيعة الوظيفة تتناقض على طول الخط مع ألفساد ومن هذه العلاقة التناقضية بين الصحافة والفساد يمكن النظر إلي الدور الهام و الاستثنائي الذي تلعبه الصحافة في التصدي إلي الفساد الذي بات من الشمول والعمق بحيث أصبح يهدد دولا بكاملها بإفلاس يدخل مجتمعات في أزمة لا قدرة لها على الخروج منها.

إن نجاح وسائل الإعلام في معركتها ضد الفساد لا يتوقف عليها وحدها فهذا النجاح يتوقف أيضا على عناصر خارجية كما فيها قوانين حرية الصحافة تضمن عمل الصحفي خدمة للقضايا الوطنية وتشخيص أسباب الفساد الإداري واقتراح السبل الأكثر فعالية في المكافحة وسنحاول من خلال الدراسة

-معرفة اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو قضايا الفساد الإداري المنشورة في الصحافة وكيف يتعاملون معها في القطاع الإعلامي من اجل مكافحة هذه الآفة؟

2- فرضيات الدراسة :

1- توجد اتجاهات ايجابية نحو أسباب الفساد الإداري ؟

2- توجد اتجاهات ايجابية نحو أشكال الفساد الإداري ؟

3- توجد اتجاهات نحو مظاهر الفساد الإداري ؟

3- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في قيمتها بالنسبة للمجتمع حيث تعتبر قضايا الفساد الاداري من أهم القضايا التي تمس مصالحه و تهدد استقراره و تكمن أهميته أيضا في كون الجزائر كغيرها من الدول لم تسلم من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة خاصة و أنها تتطور يوما بعد يوم.

و عليه وجب الوقوف عند هذه الظاهرة و دراستها بالعمق و التحليل و إبراز الدور الفعال لوسائل الإعلام و الصحافة بشكل خاص من خلال تسليط الضوء على اتجاهات الصحفيين نحو قضايا الفساد الإداري في هذه المرحلة التي تشهد اهتماما رسميا و شعبيا بهذه القضايا ، و إبراز الدور الفاعل للصحفيين في معالجة هذه القضايا من خلال تغطيتهم و كشفهم لها و المتورطين فيها.

4- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى مايلي:

1- التعرف على اتجاهات الصحفيين نحو أسباب الفساد الإداري.

2- قياس اتجاه الصحفيين نحو أشكال الفساد الإداري.

3- قياس اتجاه الصحفيين نحو مظاهر الفساد الإداري.

4- بيان أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري.

5- معرفة الضغوطات و العراقيل الذي يتعرض لها الصحفيون في مكافحة الفساد الإداري.

6- التعرف على اتجاهات الصحفيين نحو كيفية محاربة الفساد.

7-قياس الفروق في اتجاهات الصحفيين.

5- أسباب اختيار الموضوع :

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى جملة من الأسباب الذاتية و الموضوعية تتجلى فيما يلي :

أ– الأسباب الذاتية :

– الفضول و الرغبة في التعرف على ظاهرة الفساد ومعرفة رأي لصحفيين ودورهم لمكافحة هذه الظاهرة.

ب– الأسباب الموضوعية:

– جدية الموضوع وأهميته بالنسبة للرأي العام الجزائري ،حيث تعتبر قضايا الفساد الإداري من أهم القضايا التي تمس المجتمع و تؤثر على اقتصادياته.

– تفاقم و انتشار هذا النوع من القضايا في الجزائر .

– محاولة قياس مدى جرأة الصحفيين في معالجة قضايا الفساد التي كانت تعتبر من الطابوهات من قبل.

6– المدخل النظري للدراسة:

تتمحور هذه الدراسة حول اتجاهات الصحفيين نحو قضايا الفساد الإداري في الجزائري بهدف توعية الرأي العام حول هذا النوع من القضايا،وقد اعتمدنا على المدخل الوظيفي في دراستنا لنعرف اهمية الدور الفعال لوسائل الإعلام والصحافة بشكل خاص من خلال تسليط الضوء على اتجاهات الصحفيين وإبراز الدور الفاعل لهم في معالجة هذه القضايا من خلال تغطيتهم وكشفهم لها والمتورطين فيها وهنا سنحاول ابراز عرض عام للنظرية الوظيفية.

6–1 النظرية الوظيفية :

تعتبر النظرية الوظيفية من بين النظريات الكبرى التي اهتمت بدراسة وسائل الاعلام و علاقتها بالمجتمع و خاصة فيما يتعلق بالوظائف و التأثيرات و قد مرت هذه النظرية بمجموعة من المراحل و تطورت من خلالها و ذلك عبر مجهودات الباحثين و الدارسين في مجال الاتصال الذين قاموا بإثرائها .

6-2: مفهوم الوظيفية :

لقد عرفت النظرية الوظيفية تسميات عدة مثل النظريات البنائية الوظيفية the structure function theory نظريات التحليل الوظيفي the function analysis النظريات المحافظة the conservation theory و غيرها من التسميات الاخرى .

ومن اهم المرتكزات (المفاهيم) الاساسية للبنائية الوظيفية التي تساعد على فهم هذا الاتجاه مايلي :

- **المجتمع** :تنظر هذه النظرية من مختلف تفرعاتها الى المجتمع كونه نسق من الافعال المحددة و المنظمة و يتألف هذا النسق من مجموعة من المتغيرات المترابطة و المتساندة وظيفيا ، ويرى اصحاب هذه النظرية أن للمجتمع طبيعة متعالية ، أي يسمو عن كل مكوناته ، و يتجلى هذا التعالي من خلال قواعد الضغط و التنظيم الاجتماعيين ،هذه القواعد تلزم الأفراد بالانصياع لها و الالتزام بها لأن أي انحراف عنها يهدد تماسك المجتمع. [1]

– **توازن المجتمع** :نظر رواد هذه النظرية الى التوازن الاجتماعي على أنه هدف في حد ذاته ، و يساعد المجتمع على اداء وظائفه و بقائه و استمراره و يتحقق بالانسجام بين مكونات البناء الاجتماعي و التكامل بين الوظائف الأساسية ، يحيطها جميعا برباط من القيم و الأفكار التي يرسمها المجتمع لأفراده و جماعاته .

– **البناء الاجتماعي** :و يقصد بالبناء الاجتماعي مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل و تتسق من خلال الأدوار الاجتماعية ، فثمة مجموعة أجزاء مرتبة ، و منسقة تدخل في تشكيل الكل الاجتماعي،و تتحد بالأشخاص و الزمر و الجماعات و ما ينتج عنها من علاقات وفقا لأدوارها الاجتماعية التي يرسمها لها الكل و هو البناء الاجتماعي .

يتصور رواد هذا الاتجاه المجتمع كبناء يمكن رؤيته من خلال 03 زوايا :

- المجتمع كنسق اجتماعي .

- المجتمع كنظام اجتماعي .

- المجتمع كمنظومة من القيم و القواعد و الظوابط الثقافية [2].

[1] - نبيل حميدشة ، الالبنائية الوظيفية و دراسة الواقع و المكانة مداخلة منشورة على الرابط:
http://www.univ-vkikdq.dz/index.php/fr/05 تاريخ :2019/05/20.

[2] - نفس المرجع ،ص 482.

– **النظام** : يشير الى انه بناء متكامل يتألف من وحدات و عناصر متعددة بينما يقصد بمفهوم "التفاعلات " كافة الأنشطة و الأفعال التي تتجسد في هيئة أدوار و جماعات و بنى واضحة المعالم ، و معنى هذا ان مفهوم النظام انما يدل على أن الأجزاء المكونة له تؤدي أدوار و أنشطة مختلفة ، و أن هذه الأنشطة تتوخى تحقيق غاية محددة .

6–3: تطور النظرية البنائية الوظيفية :

فكرة البنائية الوظيفية ليست جديدة ، قد نجد لها اثار في كتابات الفلاسفة الاوائل خاصة عند تناول علاقة الفرد بالمجتمع و دوره في توازن هذا الأخير فالاستقرار و كيفية الوصول اليه ،و تماسك مكونات النظام و كيفية قيام كل فئة من فئات المجتمع و المشاركين في هيكل الاجتماعي بانجاز الأنشطة التي تساهم في تحقيق التناسق الاجتماعي العام ، كلها أبعاد تدور حول الوظيفة و البناء ، ثم أصبح هذا التوجه أكثر حضورا في الدراسات الاجتماعية في الغرب حيث بنيت عليه مختلف الدراسات الاجتماعية و الأنثروبولوجية و أصبح يلعب دورا مهما في تطور مناقشات علم الاجتماع ، ففي سنة 1893 على سبيل المثال نشر"اميل دوركايم دراسة حول تقسيم العمل تحتوي على فصلين ، أحدهما الأسباب و الاخر حول "الشروط" أشار فيها الى ملامح التحليل الوظيفي ، و الكيفية التي يمكن الاقتراب بها لدراسة الظواهر الاجتماعية ، بعدها بقليل لخص دوركايم قواعد المنهجية التالية : [1]

عندما نريد وضع تفسير لظاهرة اجتماعية ما ،لابد من البحث بشكل منفصل عن الأسباب المباشرة لقيامه و الوظيفة التي يؤديها .

بعدها أي خلال العشرينات اكد "برونيسلاف نيلوفكسي "يعد من أشهر الأنثروبولوجيين البريطانيين ،أن الوقائع الاجتماعية تفسر عبر وظائفها ، عبر الدور الذي تلعبه في خضم النسق الكلي للثقافة.

[1] - يوسف تمار ، نظرية aagenda seeting دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية و الثقافية و الاعلامية في المجتمع الجزائري ، اطروحة انيل شهادة دكتوراه في علوم الاعلام و الاتصال قسم علوم و الاتصال جامعة الجزائر ، 2005/2004، ص 59.

أما راد كليف براون فهو يرى ان كل نسق اجتماعي يحتوي على وحدة يمكن تسميتها وحدة وظيفية ، حيث أن التحليل الاجتماعي لأي فعل اجتماعي يجب أن يظهر" الدور المنوط بهذه الوحدة في اطار النسق الاجتماعي الكلي ".

و لعل أهم مساهمة في ارساء قواعد الاتجاه الوظيفي تعود الى "روبرت مورتون" في دراسة حملت عنوان الوظائف الظاهرة و الوظائف المستقرة ملخصها :

- المجتمع نظام متكامل يتكون من أجزاء مترابطة فيما بينها ، يفترض أنها تؤدي وظائف لأجل استقرار النظام ككل و بقائه .

- البناء الاجتماعي الذي يتشكل من المجتمع ، عبارة عن مجموعة أنظمة مترابطة بعضها ببعض و متكاملة في ارتباطاتها و متكافئة في وظائفها ،مكونة هيكل متآلف لنسيج من الارتباطات الرئيسية و الفرعية بين هذه الأنظمة و أنساقها و أنماطها و مغطية وظائف المجتمع كافة .

6-4: فروض النظرية البنائية الوظيفية :

1- أفضل طريقة لرؤية المجتمع هي في كونه نظاما لأجزاء مرتبط بعضها بالأخر ، فهو تنظيم لأنشطة مترابطة متكررة و نمطية .

2- يتجه مثل هذا المجتمع بطبيعته نحو حالة من التوازن الحركي ، و عند حدوث اي اختلال تظهر قوى تتجه نحو اعادته للاستقرار

3- تساهم الانشطة المتكررة في المجتمع كافة في تحقيق حالة التوازن أي أن الصيغ العاملة بشكل نمطي تلعب دورا في المحافظة على استقرار النظام .

4- ان بعض العمليات المتكررة و النمطية تتسم بالحتمية ، و هي مستمرة في وجودها أي أن هناك شروط اولية وظيفية تلبي الحاجات الأساسية للنظام الذي لا يستطيع الاستمرار دونها .

6-5 :النظرية الوظيفية في دراسات الاتصال :

يعتبر المدخل الوظيفي أحد المداخل الأساسية لدراسة الاتصال الجماهيري فالمفاهيم التقليدية للاتصال قادت بحوث و دراسات الاعلام في المجتمعات الغربية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و بالتالي معظم دول العالم الى توجهين أساسيين: [1]

1- توجه بحثي معين أساس بالتأثيرات الناتجة عن تعرض الجمهور لوسائل الاعلام الجماهرية ، من خلال محاولة اكتشاف ما تفعله هذه الوسائل بالجمهور.

2- توجه بحثي معني أساسا بوظائف وسائل الاعلام الجماهيرية من خلال البحث عما تفعله هذه الوسائل من اجل الجمهور ، أو بعبارة أخرى الكيفية التي يستخدم بها الجمهور وسائل الاعلام .

فأصحاب النظرية الوظيفية يرون أن لوسائل الاتصال اهدافا وظيفية محددة تقوم عليها المؤسسات و التنظيمات و الوسائل المختلفة التي تحمل أيضا رسائل اتصالية تنقل الى الجمهور او مستقبلين معينين و محددين ، لديهم أيضا تطلعات كبيرة للدور الوظيفي الذي يجب ان تقوم به مؤسسات الاتصال و الاعلام من اجل اشباع و تحقيق أهدافهم ، أو فئة المستفيدين من المادة الاعلامية و الاتصالية التي تحقق لهم مجموعة من الوظائف

مثل : التعليم الترفيه، نقل المعلومات و الأخبار و الاحداث ، تطوير الاتجاهات و الاراء و الافكار و التحديث ، و نميز ذلك من وظائف متعددة تعرف عموما بوظائف الاتصال الجماهيري و الاعلامي في الحديث .

6- 6 اهمية النظرية بالنسبة لدراسة وسائل الاتصال الجماهيري :

لقد جاءت هذه النظرية في دراسة وسائل الاتصال الجماهيري نظرا لاعتمادها على التحليلات النظرية من ناحية و اجراء الدراسة الميدانية من ناحية اخرى و ذلك بهدف التعرف على الخصائص و السمات العامة لوسائل الاتصال الجماهيري و لاسيما بعد أن تزايدت أهمية هذه الوسائل و أصبحت تشكل جزء من نمط الحياة الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في كافة المجتمعات الحديثة و خاصة المجتمعات الغربية الرأسمالية الديمقراطية.

[1] - خلالفة زينب ، صورة الاحزاب السياسية من خلال الانتخابات المحلية 2007 في الصحافة الجزائرية ، دراسة تحليلية لجريدة الخبر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستر اعلام و اتصال جامعة قسنطينة الجزائر ، 2008.

7- تحديد المفاهيم والمصطلحات:

لكل بحث علمي عدة مفاهيم و مصطلحات و جب على الباحث تحديدها و ضبطها و مصطلحات دراستنا كانت كالتالي:

7- الاتجاه (attidude)

أ- لغة: ترجع كلمة الاتجاه تاريخيا إلى أصلين:

الأول: مشتق من الأصل اللاتيني "aptus" والذي يشير إلى معنى اللياقة وكان أول من استخدمه (هربت سبنسر).

أما الثاني :فيرتبط باستخدام كلمة "posture" والتي تعني وضع الجسم عند التصوير ،ثم تطور استخدام هذا المصطلح فأصبح يشير إلى الوضع المناسب للجسم للقيام بأعمال معينة"[1].

ب :إصطلاحا: يعرفه "البورت" على أنه حالة من الاستعداد العقلي العصبي التي نظمت عن طريق التجارب الشخصية السابقة وتعمل على توجيه استجابة القرد لكل الأشياء والمواقف التي تتعلق بهذا الاستعداد "[2].

كما أنه يعرف على أنه "تنظيم نفسي مستقر للعمليات الإدراكية والمعرفية والوجدانية لدى الفرد،يساهم في تحديد الشكل النهائي للاستجابة بالقبول أو النفور[3].

ج :إجرائيا: مما سبق يمكن استنباط تعريف إجرائي للاتجاه على أساس أنه: تنظيم الفرد لبعض العمليات النفسية، تظهر محصلتها في سلوكه الفعلي والذي يغبر بدوره عن وجهة نظره حول موضوع معين من الموضوعات مهما كان نوعه،معبرا عن إتجاهه بالتأييد أو بالرفض أو حتى المحايدة بطريقة تحكيمية يمكن قياسها بإعطاء درجات لهذه الموافقة أو المعارضة أو المحايدة.

7- أ: تكوين الاتجاهات:

[1] - محمد منير حجاب ,الموسوعة الاعلامية /المجلد الاول ،دار الفجر للنشر و التوزيع،القاهرة ،2003،ص 259.

[2] - سامية محمد جابر،منهيجيات البحث الاجتماعي الاعلامي ،دار المعرفة الجامعية, ص 25.

[3] - منال قدواح، اتجاهات الصحفيين الجزائرين نحو استخدام الصحافة الالكترونية ،مذكرة شهادة الماجستير فيؤ علوم الاعلام ،2008/2007،قسنطينة.

تتكون الاتجاهات لدى الفرد مع نمو و نضجه و تكون نتيجة لخبراته الناجمة عن تفاعل بينه و بين المحيط الاجتماعي و المادي حوله، و في جملة ما تصفه هذه الخبرات تأثير الآخرين في الشخص حين يكون ناشا يعيش داخل الأسرة و يتلقى التربية التي توفرها له و يتفاعل معها ، و حين يكون موضوع تفاعل مع الآخرين خارج محيطه الأسري و كذلك حين يكون متفعلا مع شروط مؤسسات اجتماعية متعددة المدرسة و النادي و مؤسسات العمل ...و غيرها ، و أن يكون متفاعلا مع وسائل الإعلام و لعل ما يساعد في فهم الأثر الذي يتركه في الشخص ظروف الأسرة باستمرار و فحص ما تنطوي عليها أهداف التعليم في مراحله المتعددة و الأهداف التي تعمل من اجلها المؤسسات المختلفة على انه من الضروري الإشارة إلى مكانة قدرات الشخص العقلية و معارفه و بناء شخصيته في تكون الاتجاهات لديه إن لهذه القدرات و المعارف الشخصية مكانتها في التفاعل بين الفرد و محيطه في مستوى فهمه للأمور و في محاولته للوصول إلى الكشف و الإيداع و الإسهام ، إذا أن تكون اتجاه ما يعتمد اعتمادا عميقا على المعارف التي تنطوي عليها خبراته و على قناعاته و اعتقاداته و على مستوى تقبله الأشياء و التلقيح و النصائح.

لذا سنتناول في هذه النقطة مختلف مكونات الاتجاه إضافة إلى مراحل و عوامل تكوينه و كذا تثير هذا التكوين على الفرد[1].

7-ب مكونات الاتجاه:

للاتجاه مكونات مختلفة تتحد فيها بينما لتكون الاستجابة النهائية التي يتخذها الفرد إزاء مثير معين و تتمثل هذه المكونات في التالي :[2]

1-المكون العاطفي (الوجداني):

"يتمثل في مجموع العواطف و المشاعر التي تظهر لدى صاحب الاتجاه في تعامله مع موضوع معين متعلق بالاتجاه و هي تظهر مدى حبه لذلك الموضوع او نفوره منه"

[1] – منال قدواح ، اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو استخدام الصحافة الالكترونية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام و الاتصال ، جامعة منتوري، قنطيسنة2007 /2008.

[2] - غازي المطرفي ، الاتجاهات النفسية و الاجتماعية وعلاقتها العضوية بالسلوك البشري، مطلع عليه بتاريخ :2019/05/20، متوفر عبر الرابط التالي ،HTTP://SCONCE ARABIC .COM

و بالتالي فهو شعور عام في استجابة القبول أو الرفض لموضوع الاتجاه و يشير إلى ما يتعلق بالشيء أو الموضوع من نواحي عاطفية انفعالاته أو وجدانية تظهر في سلوك الفرد بمعنى، كيف يشعر الفرد إذا تعامل مع هذا الموضوع هل يشعر بالسعادة أو لا ؟و طبيعة هذا الشعور يتوقف على طبيعة العلاقة بين الموضوع و الأهداف الأخرى التي يراها الفرد مهمة و يصبح هذا الشعور ايجابيا تجاه الموضوع ، إذا كان يؤدي بدوره إلى تحقيق أهداف أخرى و العكس صحيح.

2- المكون المعرفي (الفكري)

ويتضمن معتقدات الفرد نحو الأشياء حيث لا يمكن للفرد أي اتجاهات حيال أي موضوع،إلا إذا كانت لديه وقبل كل شيء معرفة عنه فالاتجاهات تعتبر حصيلة ما اكتسبه الفرد من الخبرات والآراء والمعتقدات من خلال تفاعله مع بيئته المادية والاجتماعية،فالاتجاهات هي أنماط سلوكية يمكن اكتسابها وتعديلها وتتكون وتنمو وتتطور لدى الفرد من خلال تفاعله مع البيئة أي إن المكون المعرفي للاتجاه هو مجموع الأفكار والقناعات والاعتقادات المتعلقة بموضوع معين يمتلكها صاحب الاتجاه وهو الذي يطور اعتقاده تجاه الأشياء وتظهر واضحة لديه حينما يورده إلى تسويغ اتجاهه.

3-**المكون السلوكي :(التوعوي)**:

"ويتضمن هذا المكون جميع الاستعدادات السلوكية التي ترتبط بالاتجاه فعندما يمتلك الفرد اتجاها إيجابيا نحو شئ ما أو موضوع ما، فإنه يسعى إلى مساندة وتدعيم هذا الاتجاه أما إذا امتلك الفرد اتجاها سلبيا نحو موضوع أو شئ ما فإنه يظهر سلوكا معاديا لهذا الشئ أو الموضوع"(25) بمعنى أن هذا المكون يمثل أساليب الفرد السلوكية إزاء المثير سواء كانت إيجابية أم سلبية أ هي عبارة عن نزوع أو ميل صاحب الاتجاه إلى القيام بأنماط من السلوك تتصل بموضوع يتوافر الموقف أو المجال الذي يقع فيه اتجاه الشخص وموضوع اتجاهه وذلك حين تدعو الحاجة إلى مثل ذلك الإجراء .

إن هذه الفئات الثلاث مترابطة مع بعضها البعض وهي تشكل سوية مضامين الاتجاه ولكن الباحثون عادة ما يشيرون إلى أن المكون العقلي هو الأعظم مكانة من المكونات الأخرى وقد يكون السبب هو القيادة و تحديد الأولويات تقع على عاتق هذا المكون دون الآخرين لأجل بناء الاتجاه.

2-7 : الصحافة :

أ:لغة :اختلفت و تنوعت تعريفات الصحافة تبعا لاختلاف المنطلقات الفكرية لذا سنقوم بعرض أبرزها:

– عند المحدثين كتابة الجرائد (عالم الصحافة) كتبة الجرائد.

الصحيفة :القرطاس المكتوب ، الورقة من الكتاب بوجهيها.

– صحيفة الوجه أو المحيا أي بشرة جلده ، جمع صحائف و صحف[1] .

أما باللغة الفرنسية فتسمى journalisme من أصل journal و هي إحدى مشتقات كلمة jour الفرنسية أي يوم و كلمة journal بالفرنسية تعني في الأساس يومي ، صفة من يوم ، إذن فهي لا علاقة لها بالصفحة أو الصحيفة .

– إن الصفحة تسمى"page"أما الجريدة فتسمى بالفرنسية journal أي يومية و الانجليزية new spaper وهي كلمة من الكلمات الانجليزية المركبة ، تعني الولي news أخبار و الثانية paper و معناها ورق الأخبار .

– و في القاموس المحيط للفيروز حادي يقصد بالصحيفة "الكتاب" و جمعها "صحائف"

– و في المصباح المنير تعني الصحيفة قطعة الجلد آو قرطاس كتب فيه[2].

ب :**اصطلاحا**:هي الاجتماعية لنشر الأخبار و المعلومات الشارحة إلى جمهور القراء من خلال الصحف المطبوعة لتحقيق أهداف معينة[3].

و يعرف محمود غرمي احد أعلام الصحافة المصرية في القرن العشرين الصحافة بقوله أنها وظيفة اجتماعية مهمتها توجيه الرأي العام عن طريق نشر المعلومات و الأفكار الجيدة الناضجة، مفعمة و منسابة إلى مشاعر القراء، خلال صحف دورية[1].

[1] – لويس مطوف اليسوعي ، عانون المنجد ، ط1 ، سنة 1908 ، ص 551.

[2] – محمد منير حجاب ، مدخل الى الصحافة ، ط1 ،دار الفجر و النشر و التوزيع ، مصر 2000، ص 12

[3] – محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة ، عالم الكتب ، القاهرة ،1992،ص 127.

الصحافة هي المهنة التي تقوم على جمع و تحليل الأخبار و التحقيق من مصداقية و تقديمها للجمهور و غالبا ماتكون هذه الأخبار متعلقة بمستجدات الأحداث على الساحة السياسية آو المحلية أو الثقافية أو الرياضية أو الاجتماعية و غيرها و الصحافة قديمة قدم العصور الوسطى و الزمن حيث يرجع تاريخها إلى البابليس الذين استخدموا كاتب لتسجيل أهم الأحداث اليومية لتعرف الناس عليها[2].

ج:**اجرائيا**:الصحافة هي مهنة جمع المعلومات و الأخبار و معالجتها و نشرها للقراء بهدف جعلهم على إحاطة بما يدور حولهم من أحداث سياسية و اجتماعية و اقتصادية وثقافية.

* **الصحفي أو الصحافة**: الذي اتخذ الصحافة مهنة له.

– و الصحفي : هو الذي يعطي القارئ مايريد من الحقائق التي يتطلع للحصول عليها و ذلك من خلال قرته على كتابة هذه الحقائق.

7–3– الفساد:

أ:لغة :فسد (فسد–فسد–فسادا و فسودان ضد صلح فهو فسد جمع فسدى و فاسد)

– أفسده و فسد ، ضد أصلحه

– فاسد القوم إليهم ففسدوا عليه

– تفاسد القوم لذا برز ووقع الخلاف و العداوة بينهم.

– استفسد معنى ،اللهو و اللعب اخذ المال ضلما

– المفسدة مصدر الفساد او سببه ج– مفاسد[3].

و المفسدة ضد المصلحة و فساد الشئ يعني تلفه و عدم صلاحيته[1].

[1]– محمد منير حجاب ، مدخل الى الصحافة ، ط1 ،دار الفجر و النشر و التوزيع ، مصر 2000، ص 13

[2] – لؤي خليل ، الاعلام الصحفي ، ط1 ، دار اسامة للنشر و التوزيع ، الاردن 2001 ،ص 37.

[3] – لويس مطوف اليسوعي ، عانون المنجد ، ط1 ، سنة 1908 ، ص 551.

- يقول ابن منظور في لسان العرب في باب فسد:

الفساد نقيض الإصلاح ، و فسد و يفسد فسادا فهو فاسد و فسد فسها و لما يقال انفصد و افسد أنا ، و استفد السلطان قائده،إذا أساء إليه حتى أتعصى عليه، و المفسدة خلاف المصلحة و الاستفساد خلاف الاستصلاح.

و يقال افسد فلان المال يفسده افسادا او فسادا او الله لا يحب الفساد[2].

*كما ذكر الفساد في القران الكريم: وهذه بعض الآيات القرآنية التي ذكر فيها الفساد:

قوله تعالى :"ظهر الفساد في البر و البحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون" ، الآية 41[3].

- كذلك قوله سبحانه و تعالى "تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علو في الأرض ولا فسادا أو العافية للمتقين" الآية 83[4].

و قوله تعالى "فلو لا كان في القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قيلا ممن أنجينا منهم و اتبع الذي ضلموا ماأترفوا فيه و كانوا مجرمين"الآية (116)[5].

ب : اصطلاحا:في غياب تعريف موحد للفساد الإداري فقد تعددت المفاهيم و التعارف بحسب زاوية الدراسات و التخصص الذي يتناوله إلا أن سوف نحاول أن نذكر التعارف منها.

---

[1] - وفاء هانم محمد الهادي ، مديحة مصطفى قدحي ، الحكومة و منظمات المجتمع المدني (ذ.ب.ن) المكتب الجامعي الحديث ص 160.

[2] - ابن منظور لسان العرب ، المجلد الثاني ،بيروت ، دار لسان العرب ب ت ص ، ص 1095.

[3] - القران الكريم ، سورة الروم الآية (41).

[4] - القران الكريم ، سورة القصص الآية (83).

[5] - القران الكريم ، سورة هود الاية (116).

* حسب الأمم المتحدة هو : "سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص و يندرج من الرشوة إلى عمليات غسيل الأموال و أنشطة الجريمة المنظمة و أنشطة الماضي"[1].

* كما يعرف caidan aciden الفساد الإداري على انه "سلوك منحرف عن الواجبات الرسمية محابة للاعتبارات خاصة كالأطماع المالية و المكاسب الاجتماعية الرسمية مخالفات ضد القوانين و الاعتبارات الشخصية"[2].

و قد عرفه البنك الدولي على أنه :" إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص و الفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة ، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين و تحقيق أرباح خارج إطار القوانين المنظمة للعمل[3] .

كما عرف الفساد في اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد و محاربته في يوليو 2003 بأنه : " أي فعل أو إغفال يرتكبه موظف عمومي أو أي شخص آخر في تنفيذ واجباته لغرض الحصول غير المشروع على منافع له أو لطرف آخر[4].

ج : **إجرائيا** للفساد الإداري:الفساد الإداري هو إساءة استغلال السلطة لتحقيق مصالح شخصية عن طريق مخالفة القوانين التنظيمية و المعايير الأخلاقية.

8- نوع الدراسة و المنهج:

تندرج الدراسة الموسومة :اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو قضايا الفساد الإداري ضمن الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف إلى دراسة واقع الأحداث و الظواهر و تحليلها و تفسيرها من اجل تصحيح هذا

[1] – عيسى عبد الباقي ، الصحافة و فساد النخبة (دراسة الأسباب و الحلول) ، العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى القاهرة 2005،ص10-11.

[2] – علاء فرحان طالب ، علي الحسن ، حميدي العامر ، استراتيجيات محاربة الفساد الاداري ، و المالي، عمان ، دار الايام 2014 ، ص 50.

[3] – محمد جمال باروت ، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ، ط1 ، مركز الوحدة العربية ، القاهرة 2004 ، ص18.

[4] – هاني عيسوي السبكر ، مكافحة الفساد في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وفي الشريعة الإسلامية و التشريعات الوطنية ،ط1،دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان الاردن 2017،ص 36.

الواقع أو إجراء تعديلات عليه أو تطوير و قد استهدفت هذه الدراسة دراسة واقع الفساد الإداري و التطرق إلى أهم الحقائق النظرية الخاصة به و التعرف على الدور الذي تلعبه و الصحفيين في معالجة هذا النوع من القضايا و ذلك بتوعية الرأي العام و دعم قدرته على تكوين الاتجاهات .

يعرف " هوينتي" : البحوث الوصفية بأنها " تلك الأبحاث التي تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو الأوضاع[1].

و تقوم هذه الدراسات على رصد و متابعة دقيقة للظاهرة أو حدث معنى بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معنية أو عدة فترات من اجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى و المضمون و الوصول إلى نتائج و تعميمات تساعد على فهم الواقع و تطويره[2].

***منهج البحث:**

يعرف " فايز جمعة النجار " المنهج على انه الطريقة التي يسلكها الباحث في الإجابة عن أسئلة البحث كما يحدد طرق و إجراءات جمع و تحليل البيانات بهدف استكشاف عوامل ظاهرة ماوصفها و إيجاد الترابط أو العلاقات بينها[3] .

و بالنظر إلى طبيعة الموضوع المدروس و مشكلة الدراسة و نوع الهدف المطلوب استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي الذي يعد من أقرب المناهج إلى الدراسات و البحوث الإعلامية و أكثرها استخداما و لعدة أسباب منها أن المنهج الوصفي نشأ و تطور في مجال علم الاجتماع ، وان كلا من الإعلام و الاجتماع يدرسان الظواهر الاجتماعية سواء كانت بشرية او تقنية و بذلك فان البحوث الوصفية تعتمد على المنهج سيلا في الوصول إلى الحقائق العلمية .

[1] – محمد منير حجاب ، أساسيات البحوث العلمية الاجتماعية ط3، دار الفجر ، القاهرة 2002، ص 26.

[2] – عسيدات محمد و اخروف ، منهجية البحث العلمي، القواعد و المراحل و التطبيقات ، ط2، دار وائل للطباعة و النشر ، عمان 1999،ص 47.

[3] – فايز جمعة النجار ، أساليب البحث العلمي ، ظ1 ، دار حامد الأردن 2010.

بما ان منهج المسح تعتبر واحد من المناهج العلمية الملائمة للدراسات الوصفية وجب علينا اعتماده لانه يستهدف تسجيل وتحليل الظاهرة في وضعها الراهن بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها وعن وضعها من خلال مجموعة من الغجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات ومصدرها وطرق الحصول عليها[1].

ولقت دلت الدراسات سابقا على كفاءة المنهج المسحي وفعاليته في العديد من القضايا والمواضيع المعاصرة السياسية والفكرية والاقتصادية.

فقد عرف الباحث "عامر قندجيلي" المنهج المسحي على انه "تجمع منظم للبيانات المتعلقة بالمؤسسات وأنشطتها المختلفة خلال فترة زمنية محددة، كما حدد الوظيفة الاساسية للمسح وهي تجمع البيانات المتعلقة بالموضوع التي يمكن تحليلها والخروج بنتائج منها[2].

ويطبق اسلوب المسح في كثير من الدراسات من اجل:

- وصف الوضع القائم للطاهرة بشكل تفصيلي ودقيق.

- مقارنة الظاهرة موضوع البحث بمستويات ومعايير يتم اختيارها الدقيق على خصائص الظاهرة المدروسة.

- تحديد الوسائل والإجراءات التي من شانها تحسين وتطوير الوضع القائم.

لذا ومن خلال هذه الدراسة اعتمدنا على منهج المسح كونه يتماشي مع طبيعة الموضوع.

09- أدوات جمع البيانات:

نجاح أي بحث يقوم أساسا على دقة البيانات المتحصل عليها و الموظفة فيه ولعل هذا يتطلب من الباحث تحكم أكبر في الأدوات المسخرة لجمع المعلومات و البيانات باختيار أدقها و أنسابها للمنهج المستخدم في الدراسة، و تعتبر الأداة الوسيلة التي تشكل نقطة الاتصال بين الباحث و المبحوث التي تمكنه من جمع المعلومات عن المبحوثين و تستدعي دراستنا استخدام أداة قياس الاتجاه عن طريق الاستبيان.

[1] - محمد الحميد ، درسات الجمهور في بحوث الاعلام ، عالم الكتب،

[2]- عامر قندجيلي: البحث العلمي ،ط1،دار البارودي للنشر و التوزيع ، الاردن،1999،ص 65.

– **قياس الاتجاه** :ويتم عن طريق استمارة كتابية تعرف بأنها الأداة التي من خلالها يمكن التعرف على آراء و أفكار المبحوثين حول موضوع البحث و تمتاز هذه الطريقة بكونها تساعد على جمع معلومات جديدة و مستمدة مباشرة من الواقع[1] .

و يستهدف هذا الاستبيان التعرف على جملة من المعارف و الشحنة العاطفية التي تكونت لدى الصحفيين و كذا الأحكام القيمية التي يصدرها هؤلاء اتجاه الصحافة الإلكترونية.

و إستخدامنا مقياس "ليكرت "لقياس اتجاه الصحفيين نحو إستخدام الصحافة الإلكترونية لكونه أكثر المقاييس ملائمة لهذه الدراسة حيث يبين هذا المقياس على أساس المعيار المتدرج ذي البعد الثابت أي وجود درجات معيارية ذات أبعاد مكانية أو زمانية أو مادية ثابتة و متسلسلة بشكل منتظم و الهدف الأساسي من هذا المقياس هو تحديد إتجاه أراء الأفراد المراد قياسها".

و سنعطي أكثر تفصيلات حول هذا المقياس فقد حاول "ليكرت" أن يضع مقياسا يتغلب فيه على الصعوبات التي أثارها مقياسي "ثرستون و جتمان" و يحقق في نفس الوقت درجة عالية من الاتساق الداخلي و الثبات ،كما يسهل تطبيقه، حيث أن الأساس في تقدير الوزن لكل عبارة هو المبحوث ذاته ، ومنه يمكن تقدير الاتجاه وشدته بناءا على هذه العبارات.

1- يبدأ إعداد المقياس بإختبار عدد من العبارات التي تصف الخاصية أو السمة وتعبر عن مختلف الآراء نحو هذه الخاصية في موضوع الإتجاه.

2- توضع العبارات على مقياس يبدأ بأعلى درجات التأييد و ينتهي بأعلى درجات المعارضة،و يحدد لكل منها درجة أو وزن يبدأ من أعلى الدرجات تنازليا حتى أقلها[2].

3- إن وضع العبارات على المقياس لا تعني أن تكون كلها عبارات إيجابية ليكون التأييد هو الدرجة أو الوزن الأعلى و لكن يفضل أن يكون هناك عدد متساو من العبارات السلبية التي تعطي الاعتراض عليها الوزن الأكبر و تحقق ثباتا عاليا للمقياس من جانب و تتيح الفرصة الأوسع للمقياس في وصف الخصائص أو السمات أو المحددات من جوانب متعددة.

[1] – عمار بوحوش ،دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية المؤسسة الوطنية ، بيروت 1982،ص 57

[2] - معن خليل عمر ، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، دار الشروق للنشر ، الاردنً 260.

3)-يقدم المقياس إلى المبحوث ليحدد استجابته نحو أحد التقديرات المذكورة أمام كل عبارة بوضع علامة(X)أمام الفئة التي توضح درجة موافقتهم أو عدم موافقتهم عليها ثم تحسب درجة كل فرد عن طريق جمع درجات استجابته على كل العبارات بحيث تكون أعلى الدرجات للاتجاهات الإيجابية و أقلها للاتجاهات السلبية.

- وقد أكدت التجارب التي أجريت في هذا المجال على تفضيل هذه الطريقة، نظرا لسهولتها و لأنها تكون في العادة ذات درجات ثبات عالية و لأنها أيضا تبين بدقة درجة اتجاه الأفراد نحو المشكلة.

نلاحظ على هذا المنوال ان وضع درجات معيارية متدرجة بين السلب و الايجاب وهذا اول اختلاف بينه و بين مقياس كضمان الذي ياخد اتجاها واحدا اما السلب فقط او الايجاب فقط او لا توجد بينهما درجات معيارية بين القطبين المختلفين بحيث يستطيع المبحوث الاجابة على السؤال الذي لايتفق معه لكن بدرجة اقل

وفي بحثنا هذا ستوظف مقياس "ليكرت الخماسي" و المتدرج بين الموافقة بشدة حتى عدم الموافقة بشدة مرورا بدرجة الحياد تتشكا استمارة قياس الاتجاه من فقرات موزعة على خمسة محاور :

ا- اسباب الفساد الاداري ونقيسه (08 فقرة).

ب -اشكال الفساد الاداري ونقيسه (04 فقرة).

ج - مظاهر الفساد الاداري ونقيسه(03 فقرة).

د- اسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الاداري ونقسيه (06).

هـ- الضغوطات و العراقيل التي يتعرض لها الصحفين الجزائريين ونقسيه (07).

و – كيفية مكافحة الفساد الاداري ونقسيه (07).

10- مجتمع البحث و عينة الدراسة:

10-1: مجتمع البحث:

ويطلق عليه مجتمع الدراسة الاصلي ويقصد به كامل افراد او احداث او مشاهدات البحث او الدراسة[1].

يمثل جميع المفردات او الاشياء التي يريد معرفة حقائق عنها ، وقد تكون اعداد كما هو في تحليل المضمون ، والأسلوب الذي يتبع في دراسة مفردات مجتمع الذي ينقسم بين العينة او الحصر الشامل هذا الاخير الذي يعني جميع بيانات المفردات جميعا حتى تكون مجتمع محل البحث[2].

و بالنسبة لدراستنا فمجتمع البحث هو عبارة عن الصحفيين المراسلين لولاية المسيلة العاملين في مجال الصحافة.

10-2:عينة الدراسة:

- العينة : هي عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام النتائج و تعميمها على كامل مجتمع الدراسة الاصلي[3] .

وقد اعتمدنا في بحثينا على الحصر الشامل للمراسلين العاملين بالصحافة على مستوى ولاية المسيلة ،

حيث تم إحصاء (40) مراسل صحفي ناشط عبر الولاية .

11-الدراسات السابقة :

كثيرا ما يلجأ الطلاب في الجامعات أو الكليات و الباحثون في مختلف المجلات إلى الأبحاث و الدراسات السابقة يطلعون عليها و يناقشونها و يبحثون عن نتائجها من أجل التوصل إلى مشكلة ما تثير اهتمامهم حيث تعتبر هذه الدراسات و الأبحاث مصدرا هاما يزود الباحثين بمشكلات تستحق الدراسة.

و من خلال دارستنا الموسومة باتجاهات الصحفيين ا الجزائريين نحو قضايا الفساد الإداري.

قمنا بالاعتماد على:

---

[1] - محمد عبيدات و اخرون ، منهجية البحث العلمي ، القواعد و المراحل و التطبيقات ط2،دار وائل للنشر ، عمان ،1999،ص 84.

[2] - جمال الخطيب ،اعداد الرسائل الجامعية ، ط1،دار الفكر ، الاردن ،2006،ص 38.

[3] - محمد عبيدات ، مرجع سابق ، ص84

11-1: الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى:حاجة عبد العالي.

- الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الحقوق تخصص قانون عام ، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق و العلوم السياسية سنة(2013/2012).

استعرض الباحث من خلال الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة أهم العقبات و المعوقات التي تواجه جهود مكافحة الفساد الإداري في الجزائر من الناحية العملية و أهم أسباب فشل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الإداري التي و حسب رأيه جعلت الجزائر تحتل مراتب متأخرة في قائمة الدول الأكثر فسادا ، و بالرغم من الترسانة الضخمة من القوانين و التنظيمات المخصصة لمواجهة ظاهرة الفساد الإداري ، وجاءت هذه الدراسة لتساعد الباحثين و المتخصصين في هذا المجال في توجيه أعمالهم و تقويمها و إعادة بناء إستراتيجية شاملة للحد من الفساد الإداري و مكافحته.

و لقد عبر الباحث عن مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي كالتالي:

- مامدي فعالية الآليات القانونية التي رصدها المشرع الجزائري لمواجهة الفساد الإداري و الحد منه.

لكنه لم يجزأ التساؤل إلى تساؤلات فرعية ، ومن بين الأهداف التي سعت الدراسة إلى تحقيقها نذكر :

الهدف الرئيسي : بيان الآليات القانونية التي رصدها المشرع الجزائري لمكافحة الفساد الإداري

أهداف تكميلية تمثلت في :

* التشخيص الدقيق لظاهرة الفساد الإداري

* استعراض و تقييم السياسة الجزائية و الإدارية لمكافحة الفساد الإداري.

*الوقوف على دور الأجهزة المتخصصة في مكافحة الفساد الإداري على غرار الهيئة و الديوان و كذا بيان دور الأجهزة الأخرى المعنية بمكافحة الفساد

* تحديد المعوقات و العقبات التي تقف حائلا دون نجاح الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الإداري.

*الوقوف أخيرا على الوسائل و الطرق التي يمكن من خلالها تلاقي الصعوبات التي تعترض مكافحة الفساد الإداري في الجزائر.

قسم الباحث هذه الدراسة إلى بابين يسبقهما فصل تمهيدي بعنوان "الإطار النظري للفساد الإداري " وقام الباحث بتشخيص ظاهرة الفساد الإداري و تحديد أسبابها و أثرها.

– أما الباب الأول الموسوم " الآليات الجزائية لمكافحة الفساد الإداري تم تقسيمه إلى فصلين خصص الفصل الأول لـ:تحريم أفعال الفساد الإداري و الثاني لـ:الأحكام الجزائية و القمعية لمكافحة الفساد الإداري.

– أما الباب الثاني جاء معنون بالآليات الإدارية و الرقابية لمكافحة الفساد الإداري فهو أيضا قسم إلى فصلين الأول بعنوان " الفساد الإداري ذات الصيغة التأديبية أما الثاني "الأحكام الإدارية الإجرائية لمكافحة الفساد الإداري " وفي ختام هذا البحث خلص الباحث إلى جملة من النتائج و الاقتراحات و التوصيات.

– اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بصفه أساسية و المنهج المقارن و التاريخي بصفه ثانوية و ذلك نظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة و تحقيق للأهداف المسطرة.

فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل ظاهرة الفساد الإداري و بيان أسبابها و أثارها المختلفة و كذا تحليل السياسة الجزائية لمواجهة الفساد الاداري في هذا الشأن من خلال استعراض قانون الوقاية من الفساد و مكافحة القوانين الأخرى ذات الصلة بالدراسة و التحليل

و اعتمد الباحث في هذا السياق على ماهو موجود في الكتب و الدوريات و البحوث العلمية المتخصصة حول الفساد الإداري و فحص مختلف التشريعات الوطنية و الدولية ذات الصلة بمسألة مكافحة الفساد و خاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .

أما المنهج التاريخي و المقارن فاستخدمه الباحث لتتبع تطور ظاهرة الفساد عبر الأزمنة و العصور لقراءة مستقبلها و لتتبع تطور آليات مكافحة الفساد الإداري على المستويين الدولي و الوطني، وتتبع تطور القوانين المعنية بمكافحة الفساد.

كما خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

* إن الفساد أنواع و صور كثيرة و هي متشابكة و متداخلة و متغيرة و متطورة باستمرار و قد اعتمد الدقة على عدة معايير لتحديد هذه الأنواع منها تقسيم الفساد حسب الأفراد المنخرطين و كذا من حيث الحجم و الانتشار و بالإضافة إلى المجال الذي ينتشر فيه.

* المشرع الجزائري جاء واضحا و إن كان لم يعرف الفساد تعريف فلسفيا أو وصفيا و إنما أشار إلى أنواعه و صوره و اعتبره جريمة و عاقب عليه بموجب قانون الوقاية من الفساد و مكافحته (الفقرة أ من المادة 02 منه)

* منح المشروع الديوان العديد من الاختصاصات و المهام ذات الطابع القمعي يقوم بها ضباط الشرطة القضائية التابعين له و الملاحظ عليه أنها متعددة و أن أغلبها ذات طابع قمعي بين الرقابة و القمع و الاقتراح في بعض الأحيان.

* استحداث المشرع و توسيع نطاق و دائرة التجريم لتشتمل الكثير من الأفعال و السلوكات التي كانت ضد المتابعة و العقاب في ظل قانون العقوبات على غرار جريمة الإثراء غير المشروع جريمة تلقي الهدايا و جريمة إساءة استغلال الوظيفة

* إعادة صياغة بعض الجرائم الفساد الإداري الكلاسيكي

* توسيع نطاق بعض الجرائم الفساد الإداري التقليدي

* استحداث جرائم جديدة للفساد الإداري.

الدراسة الثانية :ربيحة تواتي – سميرة حمزي:

معالجة صحيفة الشروق اليومي الجزائرية لقضايا الفساد في الجزائر –قضية بنك الخليفة وسونطراك انموذجا، وهي مشروع بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر اكاديمي في علم الإعلام والاتصال تخصص تكنولوجيا الاتصال الحديثة- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015/2014.

اكدت الباحثتين من خلال الإشكالية المطروحة على الدور الهام الذي يلعبه الإعلام في مكافحة الفساد والتصدي له من خلال وظائفه التوعوية في المجتمع ، وبما ان الصحافة تعتبر سلطة رابعة وجب عليها التحلي بالموضوعية في الكشف عن التجاوزات والممارسات الفاسدة وممارسة وظيفتها الرقابية حيث تكون بمثابة عيون للمجتمع حول هذه القضايا.

وعبرت الباحثتين عن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

- كيف تناولت صحيفة الشروق الجزائرية قضايا الفساد في الجزائر؟
- ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1/ ماهي المضامين التي ركزت عليها الشروق اليومي في تناولها قضايا الفساد؟

2/ماهي المساحة التي خصصتها جريدة الشروق اليومي لموضوع قضايا الفساد في الجزائر؟

3/ ماهي القوالب التي اعتمدتها جريدة الشروق اليومي في التحريض لقضايا الفساد في الجزائر؟

4/ ماهي المصادر التي استقت منها الصحيفة مادتها الإعلامية لمعالجة الموضوع؟

ومن بين الاهداف التي سعت الدراسة الى تحقيقها نذكر:

- محاولة التسليط الضوء على ظاهرة الفساد في الجزائر والتعرف على اسبابها.

- التعرف على الانواع الصحفية الاكثر استعمالا في صحيفة الشروق لتغطية قضايا الفساد.
- معرفة مدي اهتمام الصحيفة بقضايا المجتمع ومشكلاته.
- معرفة مدي قيام جريدة الشروق اليومي بمسؤولياتها الاجتماعية ومراقبتها وتتبعها لما يجري في المجتمع والدفاع عن حقوق الشعب المسلوبة.
- معرفة اذا كانت صحيفة الشروق اليومي تتمع بحرية التعبير في الجزائر الديمقراطية.
- وقد استعرضت الباحثتين في الجانب المنهجي من الدراسة اهم الخطوات المنهجية التي يجب إتباعها عند اجراء اي دراسة ميدانية ابتداء بأهمية الدراسة والأهداف التي سعت لتحقيقها مرورا بالأسباب التي دفعت الباحث الى اختيار الموضوع ، واهم الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع وتحديد مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها مع ذكر المنهج المتبع ومجتمع البحث واهم الادوات المستخدمة في جمع البيانات ختاما بتحديد اهم المصطلحات المستخدمة في الدراسة.
- وفي الشق النظري الاول اعتمدت الباحثتين في التقسيم على 03 مباحث حيث استهلت الحديث عن الصحافة وتطورها في الجزائر وبعدها وظائف الصحافة في المجتمعات واخيرا القيم الديمقراطية وأثرها على حرية التعبير
- اما الشق الثاني فقد خضعت الباحثتين للتطرق الى الفساد وتم تقسيمه الى مبحثين كالتالي: اولا مفهوم الفساد ومظاهره وثانيا اهم قضايا الفساد في الجزائر وختاما بالجانب التطبيقي للدراسة حيث قامت الباحثتين فيه بالتعريف بجريدة الشروق وتحديد عينة الدراسة واهم الخطوات المنهجية واخيرا عرض وتفسير النتائج.
- اعتمدت الباحثتين في هذه الدراسة على المنهج الوصفي ، ويهدف هذا المنهج الى رصد ظاهرة او موضوع محدد بهدف فهم مضمونها او مضمونه والوصول الى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره.
- ان نسبة التغطية كانت متقاربة بين مختلف ايام العينة وهذا يرجع الى طغيان مواضيع وقضايا في فترة الدراسة على موضوع الفساد.
- وقد اوردت صحيفة الشروق اليومي مادتها الإعلامية المتعلقة بموضوع الدراسة على شكل تقارير اعلامية بنسبة 44.89 والتي تعتبر مادة صحفية مهمة تسرد لنا معلومات اساسية حول حدث ما وتنقل لنا تفاصيل القضايا وكل جديد عنها من خلال جلسات المحاكمة المخصصة لهذه القضايا.

11-2:الدراسات العربية:

- **دراسة : بتول عبد العزيز رشيد**

دور الصحافة في تدعيم اليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد دراسة تحليلية لجريدة البرلمان نموذجا في الفترة الممتدة من 2010/006/01 الى غاية 2010/06/30 وهي مشروع بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في الإعلام بجامعة بغداد

استعرض الباحث من خلال الإشكالية المطروحة اهم المخاطر التي يمثلها الفساد بالنسبة للمجتمع والتي بدورها تهدد استقراره،وللقضاء على هذه الظاهرة اكد الباحث على ضرورة تصميم استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد مع الاخذ بعين الاعتبار الاستخدام الامثل للتكنولوجيا الحديثة واستغلال تطبيقاتها، وقد اشار الباحث الى ان وسائل الإعلام وخاصة الصحافة تلعب دورا اساسيا في التحول الديمقراطي وبناء وعي لدي المجتمع نظرا لأساليبها الإقناعية التي تساعد في بناء منظومة ثقافية في مجال مكافحة الفساد.

وقد عبر الباحث عن مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات اساسية كالتالي :

- ماهي الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الإداري وما هي الاليات المعتمدة في تنفيذها؟
- ماهو دور الصحافة العراقية في تدعيم تنفيذ الاليات التي حددتها الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق؟
- هل استطاعت الصحافة العراقية المستقلة متمثلة في جريدة البرلمان بمتابعة قضايا الفساد والموضوعات المتصلة بها؟.
- ماهي الموضوعات المتعلقة بالفساد وأشكاله المتنوعة والسائدة في المجتمع والتي ركزت عليها جريدة البرلمان في تقاريرها الإخبارية؟.
- ومن بين الاهداف التي سعت الدراسة لتحقيقها نذكر:
- القاء الضوء على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- ان يساعد على التوصل الى مؤشرات علمية جديدة ومفيدة وهادفة عن دور الصحافة العراقية في تدعيم تنفيذ اليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- استجلاء الموضوعات التي ابرزتها جريدة البرلمان من خلال تحليل التقارير الإخبارية التي تعبر عن وجهة نظرها بقصد معرفة مقدار اهتمام الصحف العراقية اليومية المستقلة بموضوع الفساد.

وقد قسم الباحث الدراسة الى 05 مباحث استعرض في المبحث الاول مدخلا للدراسة انطلاقا من اهمية الدراسة ثم تحديد مشكلة الدراسة واهم الاهداف التي تسعي الدراسة الى تحقيقها وذكر مجالات البحث سواء المجال الزماني او المكاني ومنها البحث والأدوات المستخدمة في جمع البيانات ختاما بتحديد اهم المفاهيم

اما المبحث الثاني فكان عبارة عن معلومات نظرية عن الإعلام وخصوصية الصحافة و الإستراتيجيات العملية الإقناعية في وسائل الاتصال الجماهيري ومنه الصحافة

مرورا الى المبحث الثالث الذي خصص الباحث للحديث عن الفساد وقسمه الى عناصر اولها مفهوم الفساد وأنواعه وبتصنيفاته ثانيا الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للكشف عن الفساد ثالثا ماهي الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وأخيرا الاليات المعتمدة في بناء الإستراتيجية.

اما المبحث الرابع فتطرق الباحث الى تجربة تدعيم وسائل الإعلام للقيام بدورها في مكافحة الفساد في جنوب شرق اوروبا واسيا.

ودور الصحافة في تدعيم اليات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق وختم المبحث بمجموعة من الشروط الواجب تطبيقها لإنجاح عملية تنفيذ اليات وتقنية وسائل الإعلام الصحيحة في العراق.

وقد اعتمد الباحث في دراسته على منهج المسح الذي يعتبر من ابرز المناهج المستخدمة في الدراسات الإعلامية بإستخدام طريقة تحليل المضمون ، واستند الباحث في عملية جمع البيانات وتحليلها على الاسلوب الكمي والكيفي لتحليل مضمون تقارير الإخبارية في جريدة البرلمان في الفترة الممتدة من 2010/10/01 والتي قدرت ب 33 تقرير.

واعتمد الباحث في دراسته علي العينة العمدية او التحكمية اي الاختيار المقصود من جانب الباحث لعدد من وحدات المعاينة، اذ يري الباحث انها تمثل المجتمع الاصلي تمثيلا صحيحا وتفيد هذه الطريقة في دراسات تحليل المضمون حيث يقوم الباحث بإجراء الدراسات التحليلية للمعالجات الصحفية لبعض القضايا السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية خلال فترة زمنية معينة.

وقد توصل الباحث في ختام دراسته الى مجموعة من النتائج نذكر اهمها :

- ان الصحافة لا تحدث من التغيير والتحول بقدر ما تحدث من تدعيم ومحافظة على الاراء الموجودة من خلال تفعيل الصحافة القيمية والمتعلقة بقيم المجتمع ومعانيه وثقافته القائمة على العناصر الإيديولوجية والدينية السائدة في المجتمع.
- هناك تجارب عالمية سابقة في مجال دور الإعلام في تدعيم ومكافحة الفساد قد طبقته في مناطق معينة من العالم واستطاعت ان تؤشر بعض الملاحظات ومن الممكن تعميمها لإعتماد على مؤشراتها لكي تطبق في العراق.
- من الممكن مكافحة الفساد اذا استطاعت الصحافة تبني استراتيجية تركز فيها على حملات مكافحة الفساد وشحن هذه الفكرة بإعتبارها فكرة مركزية واحدة وان الخصم هو واحد متمثل لكل انواع الفساد المنتشر في المجتمع العراقي وان الرسالة الإقناعية يجب ان تتناسب جيدا مع مصالح واحتياجات وقيم ومعتقدات محددة.
- تحملت جريدة البرلمان مسؤولية كشف ابعاد ظاهرة الفساد عبر تقاريرها الإخبارية خلال مدة البحث ووفق العينة المحددة وهذا ماأثبتته فئات التحليل التي حصلنا عليها باعتماد على خطوات علمية منهجية موضوعية محددة فضلا عن عرض احداث وقضايا ومعلومات واقعية مدعومة بإحصائيات تم اعتمادها من مصادر رسمية موثوقة وبأسلوب واضح وبسيط وشرح وتقسير شامل لمعضم جوانب الحدث وكل مايتصل به من تطورات وأفكار ومواقف ونتائج عاجلة او اجلة اعتمادا على الوثائق الرسمية لمواجهة هذه الافة الخطيرة.
- من الممكن التعاون المستمر مابين اجهزة القضاء والصحافة عن طريق توضيح الخطاب الإعلامي والمتابعة المستمرة لقضايا كشف الفساد من خلال صياغة عوالم خاصة من المفاهيم والدلالات الثقافية عن بعض الشخوص والأحداث والمؤسسات التي يتم فضح ممارسات كشف الفساد بها.
- لقد اظهرت النتائج ان الجريدة اول ما ركزت عليه ابراز سوء الاداء والفساد المالي والإداري بحيث تطرقت وبشكل مريع الى المؤسسات التي تعاني من تفشي هذه الظاهرة والمتمثلة في وزارة الدفاع وقضية رصد مشاكل ومعوقات جمة سببها سوء الاداء والفساد الإداري وكانت حصيلتها هدر المال العام فضلا عن الفساد المتفشي في صفوف الجهاز الوظيفي الذي بدد الامال المرجوة سيما بعد افتضاح عدد من الصفقات الفاسدة التي ابرمت لتسليح الحديث في وقت سابق.

- وان الفساد المالي الذي ينخر بالشركات التابعة لوزارة الكهرباء كان سبب رئيسي في تردي واقع الطاقة ولم تهمل جريدة البرلمان الجانب الجيد في معادلة التقصي عن الفساد وملاحقة المفسدين بإحالة 1084 متهما بقضايا فساد واستعادة اكثر من مليار خلال العام الماضي.

11-3: اوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :

1- المساعدة على تكوين افكار واضحة حول ماسننقوم به من خطوات في هذه الدراسة.

2- الاستفادة من التراث النظري للدراسات السابقة مما يسهل علينا عملية البحث عن المراجع.

3- محاولة تدارك النقص الذي وقعت فيه الدراسات السابقة والاجتهاد في التطرق الى عناصر جديدة لم يتم التطرق اليها من قبل الباحثين.

3- تفادي تكرار نفس المواضيع وطرق تحليلها

4- الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة

تمهيـد:

تعتبر الصحافة المكتوبة من اهم الاساسيات التي ترتكز عليها المجتمعات الديمقراطية الحديثة بحيث تعبر عن خصوصياتها في حرية التعبير والتدفق الحر للمعلومات والأخبار ،وعما يحدث في البيئة المحيطة المحاذية والبعيدة على حد سواء ،وذلك من خلال الوظائف التي تقوم بها في المجتمع لتلبية حاجات الجمهور وإشباع رغباته المعرفية.

-كما تشارك الصحافة اشتراكا فعليا في مناقشة الصعاب والمشاكل التي تواجه المجتمع وتكوين رأي عام حولها ،فهي تعتبر قوة توجيه واقتراح إذا ما أحسن استغلالها في هذا الاتجاه.

لذا ومن خلال هذا الفصل عمدنا إلى تعريف الصحافة المكتوبة ومعرفة وظائفها الاجتماعية وأهم خصائصها قبل التطرق إلى واقعها في الجزائر.

المبحث الاول : الصحافة المكتوبة

1- مفهوم الصحافة المكتوبة.

تعددت مفاهيم الصحافة المكتوبة فنجد :

1-1 :المدخل اللغوي لتعريف الصحافة: في قاموس أوكسفورد تستخدم كلمة صحافة بمعنى press وهي شيء [1]مرتبط بالطبع والطباعة ونشر الأخبار والمعلومات وهي تعني أيضا journal.ويقصد بها الصحيفة journalist بمعنى الصحفي فكلمة الصحافة إذا تشمل الصحيفة والصحفي في الوقت نفسه[1].

أما المعنى المتعارف عليه اليوم للصحافة في العربية فالفضل فيه للشيخ نجيب حداد منشئ صحيفة لسان العرب في الإسكندرية وحفيد الشيخ ناصف اليازجي ،وهو أول من استعمل لفظ الصحافة بمعنى صناعة الصحف والكتابة فيها ومنها أخذت كلمة صحافي .

[1]- فاروق ابو زيد ، مدخل الى علم الصحافة ط2، عالم الكتب للنشر ، القاهرة ، 1998، ص 27.

1-2: المدخل الإيديولوجي لتعريف الصحافة:

يختلف تعريف الصحافة باختلاف الإيديولوجية تبيناها النظام الصحفي القائم في المجتمع الذي تصدر فيه هذه الصحافة وهذه الأيدلوجية ترتبط بالتالي بالفلسفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يقوم عليها هذا المجتمع.

لذا من خلال هذا المجال نجد تعريفين رئيسيين للصحافة يسودان واقعنا المعاصر.

1-2-1: التعريف الليبيرالي للصحافة:

وهو يقوم على اعتبار الصحافة أداة للتعبير عن حرية الفرد من خلال حقه في ممارسة حرياته السياسية والمدنية.

1-2-2: التعريف الإشتراكي للصحافة:

يقوم هذا التعريف على أساس أن الصحافة تاريخيا نشاط اجتماعي يقوم على نشر المعلومات التي تم الرأي العام والصحافة تحتاج إلى وسائل إعلامية مناسبة لنشر المعلومات الإجتماعية وهذه الوسائل هي الصحف .

1-3: المدخل التكنولوجي للصحافة: إن التكنولوجيا هي التطبيق العملي للاكتشافات العلمية، أو هي تطبيق المعارف العلمية في الحياة العملية ،وبمعنى أوضح هي الاختراعات التي ترخص عن البحث العلمي ولقد كان لكل مرحلة تاريخية التكنولوجيا الخاصة بها، والتي تتناسب مع مستوى المعارف العلمية لتلك المرحلة[1].

1-4: المدخل القانوني لتعريف الصحافة: تعرف الصحافة في قانون الإعلام الصادر في 12 جانفي 2012 بأنها تعتبر نشريات دورية في مفهوم هذا القانون العضوي الصحف والمجلات بجميع أنواعها التي تصدر في فترات منتظمة ،وتصنف النشريات الدورية إلى صنفين:

-النشريات الدورية للإعلام العام.

-النشريات الدورية المتخصصة.

[1] - فاروق ابو زيد : مرجع سابق ، ص28.

ويقصد بالنشرية الدورية للإعلام العام في المادة07، على نشرية تتناول خبرا حول وقائع لأحداث وطنيية دولية ،وتكون موجهة للجمهور.

أما النشرية الدورية المتخصصة في مفهوم هذا القانون فهي كل نشرية تحتوي على خبر له علاقة بميادين خاصة وتكون موجهة لفئات من الجمهور المادة 08.

كما تنص (المادة 11)على أن إصدار كل نشرية دورية يتم بحرية حيث أنه يخضع لإجراءات التسجيل ومراقبة صحة المعلومات بإيداع تصريح مسبق موقع من طرف المدير مسؤول النشرية لدى سلطة ضبط الصحافة المكتوبة المنصوص عليها في هذا القانون العضوي ويسلم له فور وصل بذلك.

يتميز هذا القانون باستحداث سلطة للصحافة المكتوبة إضافة إلى نظام التصريح الذي كان في القانون السابق 1990عبارة عن نظام ترخيص مما سهل الممارسة الأعلامية..

2- وظائف الصحافة المكتوبة في المجتمع:

من اهم الوظائف نذكر منها:

- **الوظائف الاجتماعية للصحافة المكتوبة:**

تختلف وظائف الصحافة باختلاف الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية لكل مجتمع كما تختلف في فترة زمنية لأخرى في نفس المجتمع بل أن الوظيفة الواحدة لا تمارس بنفس الأسلوب أو الدرجة في كل مجتمع و كل مرحلة تاريخية ، بل يتوقف هنا على عوامل كثيرة بعضها يتصل بطبعة المجتمع و نظامه السياسي الاجتماعي و ظروف هذا المجتمع و بعضها يتصل بمدى الحرية المتاحة لوسائل الاتصال الجماهيري في هذا المجتمع و للصحافة على وجه الخصوص ، و بعضها يتصل بالعوامل الخاصة بالسياسة التحريرية للصحيفة او الصحف التي تقوم بهذه الوظيفة كما أن هناك و ظائف معينة تمارسها الصحافة في مجتمعات معينة و لا تمارسها في مجتمعات أخرى مثل و ظيفة الكشف عن قضايا الفساد التي تمارس في المجتمعات الديمقراطية و لا تمارس في المجتمعات الديمقراطية.

ويمكن حصر و ظائف الصحافة المكتوبة في النقاط التالية :

1- الوظيفة الإخبارية:

و هي الوظيفة التي تؤديها الوسائل الإعلامية على اختلاف أنواعها إلا أن الصحافة المكتوبة تتفنن في طريقة عرض الأخبار وفي نوعها و يمكن للقارئ الرجوع إليها عند الضرورة ، حيث تعمل الصحافة على تزويد الجمهور بمجموعة من المعطيات و الدلالات التي تجعله دائم الاتصال بالمحيط الذي يتواجد فيه، فهذه الوظيفة هي التطور الطبيعي لوظيفة لغير أو شرح الخبر في وسائل الإعلام[1].

2- وظيفة ربط أجزاء المجتمع:

تدرج الصحافة المكتوبة ضمن الأدوار الفعالة للترابط الاجتماعي و هي واحدة من مجموع و سائل الإعلام التي تتبوأ هذا الدور،فهي تضطلع بوظيفة فاعلة داخل المجتمع من خلال توظيفها الرسائل تتحد مادتها عن طريق المجتمع التي تتواجد فيه و الإنسان الذي يعيش فيه فهي تهدف إلى تحليل و شرح و تفسير مختلف الأحداث و التعليق عليها للجماهير و توفير الدعم و التعزيز لمراكز السلطة و القيم الاجتماعية و القيام بعملية التنشئة الاجتماعية إضافة إلى تكوين إجماع حول القضايا المختلفة [2]

3- وظيفة التوعية و التثقيف و التأثير العام:

وهي هذه الوظيفة الجديدة للصحافة لم تتم مرة واحدة و إنما تمت و تطورت حسب تطور الصراع الاجتماعي و السياسي في المجتمعات الأوربية [3]

حيث تقوم الصحافة المكتوبة من خلال هذه الوظيفة بتوعية الفرد بما يدور حوله من إحداث و وقائع و جعله على اطلاعه دائم بما يدور في الساحة الإعلامية إضافة إلى تثقيفه و إكسابه مهارات اجتماعية و ذلك بتعريف الخصائص الثقافية للمجتمع و التأكيد عليها.

---

[1] - محمد سيد محمد : الإعلام والتنمية ، دار الفكر العربي، القاهرة ،ص 335.

[2]- مرجع نفسه: ص 335.

3- – فاروق ابو زيد : مدخل إلى علم الصحافة ،ط2 ، عامل لكتب النشر 1998،ص8.

اما بالنسبة للتأثير في الرأي العام باعتبار ان الصحافة تعتبر سلطة رابعة فهي تلعب دورا حاسما في تشكيل رأي عام بما تثيره من مناقشات حول قضايا اجتماعية و سياسية تهم الجمهور و تجذب انتباهه

4- الوظيفة التربوية و التعليمية:

ان من أهم أهداف القائمين على وسائل الاعلام تشجيع لتعليم و اكتساب المعارف و لمهارات و الحصول على خبرات جديدة تساعد على اتخاذ المهارات و الارتقاء بالسلوك الفردي و الاجتماعي و لقد أصبحت الصحافة تقوم بدور تربوي من تعليم و تهذيب ، و حماية التراث الثقافي للأمة و نقله عبر الأجيال ،و قد ساعدت العملية الإعلامية في ذاتها في تحقيق ذلك[1] .

5- وظيفة التسلية و الترويج و الترفيه:

إذ تقوم الصحافة بالتحقيق عن القراء من أثار التوتر والمعاناة اليومية ومساعدتهم على قضاء أوقات فراغهم ، بأساليب مناسبة تحقق لهم المتعة والفائدة وذلك من خلال نشر القصص والروايات المسلسلة وأبواب الحظ والكلمات المتقاطعة والمسابقات والألغاز ونشر الصور الطريفة والرسوم الساخرة.

6- تقديم الخدمات : وذلك من خلال تقديم بعض المعلومات التي تفيد القارئ فائدة مباشرة وشخصية في حياته اليومية مثل العناية بالطفل والصحة وشؤون المستهلك والطرق التي يمكن للجمهور أن يحصل بها بشكل مباشر على السلع والخدمات المختلفة كشراء سيارة أو إصلاح جهاز او اخبار الطقس أو أسعار العملات ومواعيد قيام أو وصول الطائرات أو القطارات أو البواخر أو أرقام الخدمات السريعة التي يحتاجها القارئ

- وقد تقوم الصحيفة بتقديم بعض الخدمات الشخصية المباشرة لقراء بعينهم مثل: الاستشارات القانونية والطبية[2]
- وحسب الباحث علي بن عبد الفتاح كنعان فإن الوظيفة التي تقوم بها الصحيفة في المجتمع هي[3]:

7- التوجيه

[1] - جهان رشتي :الاسس العلمية لنظرية الاعلام ، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1975، ص54-55.

[2] - محمد منير حجاب :مرجع سابق،ص 64.

[3] - علي عبد الفتاح كنعان : الاعلام و المجتمع ، دار اليازوري العلمية ، للنسر و التوزيع ،ط1، عمان ،2004،ص5-6.

حيث تستطيع إكساب الجماهير اتجاهات جديدة وتعديل القديم منها ولكن هذا التعديل في ظل شروط معينة وهي حسن اختيار المادة الإعلامية وملائمتها للجمهور المستقبل وتقديمها في ظروف مناسبة

8- الدعاية :

تهتم الحكومات المختلفة باستخدام وسائل الإعلام في الدعاية ويأتي اهتمام الحكومات من جانبها لتعريف الدول الأخرى بفلسفتها ووجهة نظرها في النواحي الداخلية والخارجية ، ويرافق ذلك إتمام بما تطرحه الدول الأخرى لكي تتفادى خطر وصول شيء لشعبها يشوش الأفكار ويعيق تنمية مواردها الموجه وفق إيديولوجيتها نابعة من ظروفها الخاصة.

9- التثقيف:

وهو زيادة المعرفة بغير الأسلوب الأكاديمي المتبع في المدارس خاصة فيها يتعلق من نواحي الحياة العامة و التثقيف عن طريق وسائل الإعلام دون قصد أو تخطيط سابق اما عرضا أو مقصودا فهو حصيلة اتجاه الفرد إلى وسائل الإعلام وتفاعلها معها بهدف معين وخطة مسبقة ويكون باتجاهين موجه من قبل مرشد أو اتجاه حر من خلال رغبة ذاتية لدى الأفراد.

10- التعاون الاجتماعي:

وسائل الاعلام تقوي الصلة الاجتماعية بين الافراد عن طريق إظهار تعاطفهم في أسلوب رقيق يعبر عن مشاعرهم أو تقديم الشخصيات الشهيرة المحببة إلى نفوس الناس.

11- الترفيه: وهو استخدام وسائل الإعلام المختلفة في تسلية الناس ولكن ينبغي أن يكون لهذا الترفيه بعدها يتجاوز التسلية إلى التأثير في اتجاه فلسفة مرسومة للمجتمع.

12 -الإعلان: ومهمة وسائل الإعلام هنا هي تعريف الجماهير بالسلع المختلفة ومكانتها.

*وللصحيفة كوسيلة اتصال مطبوعة سماتها التي تتضمن المزايا والنقائص بالمقارنة مع الوسائل الاتصالية الاخري المسموعة والمرئية[1].

[1] - محمود علم الدين،اساسات الصحافة القرن الواحد و العشرون ، ط1، كلية العلوم ،جامعة القاهرة،2009 ، ص65.

– فالصحافة تنفرد بنقطة ضعف معينة تمثل في نفس الوقت مصدرا لقوتها إذ انها وسيلة الاتصال الجماهيرية الوحيدة التي لا تحظي بالصوت الإنساني ومن ثم فهي تفتقد عنصرا معينا يمثل كل من الإذاعة والتلفزيون والسينما مصدر للفاعلية والجاذبية

*لكل نقطة ضعف تمثل نقطة قوة من منظور اخر فالصفحة المطبوعة هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن للجمهور فيها ان يحدد التوفيق او يحدد درجة الحركة والنشاط

*فهو يتمكن من الاستمرار في القراءة او التوقف عنها ويتمكن ايضا من الرجوع الى الصفحات السابقة او ملاحظة القراءة

* الصحيفة تمكن القارئ من السيطرة على ظروف التعرض لها او قراءتها مما يتيح له فرصة كافية لاستيعاب معناها وإعادة النظر في تفاصيلها

وإذا كانت الصحيفة كما يقول خبير الاتصال الجماهيري الامريكي "ايريك بارنو" هي الوسيلة الوحيدة الخالية من الصوت البشرى مما يفقدها العنصر الذي تستمد منه وسائل الإعلام المسموعة المرئية دفئا وتأثيرا فان هذا العيب يتحول الى ميزة ففيها لا يلهث القارئ وراء الصوت حيث يمكنه ان يسبق الكلمات او يتوقف عن بعضها متذوقا ويستطيع ان يرتد الى الاوراق ويستطيع ان يسقط بعضها

*ان الكلمة المطبوعة تتطلب من جمهورها اكثر ما تتطلبه اية وسيلة اخري للاتصال فهي تحتاج الى جهد للقراءة قد يراه الكثيرون أمرا عسيرا ومكانها وكذلك حثهم على تجربتها وشراءها

3– خصائص الصحافة المكتوبة :

ما يميز الصحافة ثلاث جوانب اساسية ليست الطباعة اذ ان كثير من وسائل الاتصال تطبع وليست دورية الصدور فهناك كتب دورية وليست للطرح الجماهيري على متلقي غير متجانس وهذا ينطبق على الصحف وسواها من سائر المطبوعات ولكن ما يميز الصحف جوانب اساسية هي[1] :

* انها تلبي غريزة حب الاستطلاع لدى المتلقين وتقلل غموض البيئة حوله بالقيام بالوظيفة الاولى وهي الإعلام والإخبار.

* تنوع المادة الإعلامية المقدمة وهو ما يعرف بالتقسيم الموضوعي للصحافة بأقسام مختلفة.

*اعتمادها في تقديم المضمون الإعلامي على قوالب تحريرية اساسية وكلها تعتمد على الخبر وتقدم التفسير له والتحليل فنجد إشكال تبدأ بالمقال والتحقيق والحديث ، بل أن الصورة عندما تقدم في الصحف- جرائم ومحلات فإنها تقدم خبر ايضا ولها دلالة نفسية إخراجية مالية و لكنها لا توضح عفوا.

*الأشكال الإخراجية التي تقدم فيها الصحيفة : فالصحيفة على اختلافها مهما صغرت او كبرت تقدم المضمون في اشكال اخراجية معينة يستخدم فيها (العنوان ، الصورة ،الحرف والجداول ...)وغيرها.

4- مميزات الصحافة كوسيلة اتصال:

1- تشكل الصحافة بإصدارتها المختلفة من الجرائد و مجلات ، وسيلة اتصال مطبوعة دورية ، تختلف سماتها ووظائفها عن غيرها من المطبوعات غير الدورية مثل الكتب و المطويات و الملصقات والنشرات و غيرها.

2- للصحيفة كوسيلة اتصال مطبوعة سماتها : التي تتضمن المزايا و النقائص بالمقارنة مع الوسائل الاتصالية الأخرى المسموعة المرئية[2].

3- فالصحافة تنفرد بنقطة ضعف معينة تمثل في نفس الوقت مصدرا لقوتها اذ انها وسيلة الاتصال الجماهيرية الوحيدة التي لا تحظى بالصوت الإنساني و من ثم فهي تفتقد عنصرا معنيا ، يمثل بالنسبة لكل من الإذاعة و التلفزيون و السينما ، مصدر للفاعلية و الجاذبية.

4- لكل نقطة ضعف تمثل نقطة قوة من منظور أخر فالصفحة المطبوعة هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن للجمهور فيها ان يحدد التوقيت او يحدد درجة الحركة و النشاط.

---

[1] - أمال سعد المتولي: مدخل في الصحافة ،ط1 ، دار مكتبة الإسراء للنشر و الطبع و التوزيع ،2002 ،ص 72/71.

[2] - محمود علم الدين:أساسات الصحافة القرن الواحد و العشرون ، ط1، كلية العلوم ،جامعة القاهرة،2009 ، ص65

5- فهو يتمكن من الاستمرار في القراءة او التوقف عنها و يتمكن ايضا من الرجوع الى الصفحات السابقة او ملاحظة القراءة.

6- الصحيفة تمكن القارئ من السيطرة على ظروف التعرض لها او قراءتها مما يتيح له فرصة كافية لاستعاب معناها و اعادة النظر في تفاصيلها.

7- اذا كانت الصحيفة كمال يقول خبير الاتصال الجماهيري الأمريكي "ايرك بارنو " هي الوسيلة الوحيدة الخالية من الصوت البشري ، مما بفقدها العنصر الذي تستمد منه وسائل الاعلام المسموعة و المسموعة المرئية دفئا و تاثيرا ، فان هذا العيب يتحول الى ميزة ففيها لا يلهت القارئ و راء الصوت حيث يمكنه ان يسبق الكلمات او يتوقف عن بعضها متذوقا ، ويستطيع ان يرتد الى الاوراق و يستطيع ان يسقط بعضها.

8- ان الكلمة المطبوعة تتطلب من جمهورها اكثر ما تتطلبه اية وسيلة أخرى لاتصال فهى : تحتاج الى جهد للقراءة قد يراه الكثيرون امرا عسيرا لأسباب تتعلق بعقبات نفسية او عدم تريث فهي تحتاج الى خيال مستمر ومتصل والقراء الذين لا يتمكنون من مواجهة هذه الحاجة نضرا لخبرتهم المحدودة او كفاءتهم غير الملائمة فإنهم حتما قد ينسحبون من صفوف القراء

9- فالصحافة تحتاج من القارئ على مشاركة خلاقة وجهد ايجابي لا تتطلبه بعض الوسائل الإعلامية الاخري ، ويرجع ذلك الى العناصر الإعلامية في حالة الطباعة اقل تهيكلا في بنيتها من العناصر الإعلامية المسموعة والمرئية.

ولكن يعيب الصحافة كغيرها من الوسائل المطبوعة التي استخدامها والاستفادة منها يرتبط بمعرفة القراءة والكتابة مما يعني حرمان الامي من هذه الوسيلة الاتصالية المهمة.

المبحث الثاني:تطور الصحافة في الجزائر:

عرفت الجزائر الصحافة في فترة الاستعمار الفرنسي حيث اصدر الفرنسيون صحيفة المبشر عام1847 وقد شهد تاريخ الصحافة في الجزائر منذ البدايات الاولى مقر البوابات الاولى له اربع مراحل وهي :

صحافة الحقبة الاستعمارية التي شهدت صدور عدد كبير من الصحف ثم مرحلة الثورة التحريرية ماشهدته من صحف ومجلات صدرت لمواكبة ذلك الحدث التاريخي المهم ، فصحافة عهد الاستقلال الذي

كان عام 1962 ،كما شهد ظهور اعداد كبيرة من الصحف باللغتين العربية والفرنسية اضافة الى الصحافة المتخصصة التي تغطي اهتمامات وحقولا مختلفة ثم كانت المرحلة الرابعة وتتمثل في الحقبة الحاضرة التي تعبر الصحف الصادرة فيها من واقع التعددية السياسية والحزبية التي شهدها الجزائر بعد ان كانت طيلة الفترة السابقة ومنذ حصولها على الاستقلال صحافة رسمية تابعة بشكل مباشر للدولة سواء عن طريق ملكية حزب جبهة التحرير الوطني أو وزارة الإعلام[1].

ستركز في هذا المبحث على المرحلة الرابعة باعتبارها أهم مرحلة و المتمثلة في إطلاق الحرية للرأي و التعبير و استقلالية الصحف وهي تصب في كنف دراستنا وسنتتبع تطور الصحافة الجزائرية في ظل التعددية منذ إصدار أول قانون خاص بالإعلام و إصدار دستور 1989 م هذا الأخير كان نتيجة لإحداث أكتوبر 1988م وهي كالتالي:

1- مرحلة 1989 التوجه التعددي :

عرفت الجزائر بعد أحداث 1988 تغيرات جذرية في المجلات الثقافية و الاقتصادية و السياسية بعد إقرار دستور جديد 1998م أجاز التعددية السياسية و الإعلامية وهذا ماكان له الأثر الكبير في زعزعة المنظومة الاعلامية ،و كشف الإعلام بأنه كان يعيش بعيدا عن هموم و مشاكل المواطنين ، و يمكن تقسيم هذه المرحلة الى ثلاث فترات ترتبط بأحداث سياسية شهدتها الجزائر[2].

ذلك ان هذه الفترة كانت نقطة تحول كبيرة في تاريخ الجزائر ليس فقط على المستوى السياسي و انما على مستويات اخرى و من بينها الاعلام و الصحافة المكتوبة بشكل خاص.

الفترة الاولى 1989-1991 م:

و يمكن ان نسمى هذه الفترة فترة التحولات الجذرية او فترة الانفجار الاعلامي ، و لقد استهلت هذه المرحلة بحدث هام هو ظهور دستور 1989م الذي سمح بتأسيس الجمعيات السياسية و بحرية الصحافة و تنوعها(المادة 39) كما شهدت هذه الفترة ظهور عدد كبير من العناوين الصحفية حوالي 140 عنوان

[1] - تيسير ابو عرفة ،دراسة في الصحافة ، ط1، دار مجدلاوي، عمان ،الاردن 2000،ص 245.

[2] - قرادري حياة: الصحافة و السياسة و الثقافة و السياسة الاعلامية في الجزائر، ط1،تكسيج كرم،للدراسات و النشر ،الجزائر، (د.ت.ن) ، ص70-71

عموميا خاصا وحزبيا وهو ما اصطلح على تسميته الانفجار الإعلامي الحر ، الذي لم يدم طويلا بسبب عدة مشاكل مهنية مرتبطة بارتفاع تكاليف السحب ، مشاكل الطباعة ، الإشهار التوزيع ، وعدم كفاية دعم الدولة للحق في الإعلام .

كما شهدت هذه الفترة تعديل قانون الاعلام 1982 ، فكانت سنة 1990 موحد صدور ثاني قانون للإعلام في الجزائر ، و الذي ضم 106 مواد انتظمت في تسعة ابواب ،وجاء في هذا القانون ليعلن في (المادة 59) منه عن انشاء مجلس اعلى للإعلام كسلطة ادارية مستقلة مهمتها السهر على تطبيق هذا القانون و قد حدد القانون في مواده و وظائف المجلس و صلاحيته اضافة الى تحديد مختلف العلاقات التي تربطه بالفاعلين في الميدان الاعلامي.

ان تخصيص عدد كبير من المواد للمجلس توحي بوجود نوع من الاهمية اما على مستوى الممارسة فالأمر يختلف، لقد عرف المجلس على انه مركز حكم و الحامي لحرية الاعلام و الحريص على مساعدة الدولة التي يجب ان توزع بإنصاف، اما عمليا و منذ تنصيبه في جوان 1990 كان المجلس الاعلى للإعلام نادرا ما يظهر و لم يشهد دوره المهمش امام الحكومة سوى يعد 1991 ليعود الى التراجع بعد ذلك.

يمكن القول ان قانون الاعلام قد فشل في وضع اطار مناسب للممارسة حرية الصحافة في الجزائر من الناحية النظرية و التطبيقية و هو ما جعله عرضه للمطالبة بتعديله ،و هوما تم فعلا من خلال اربع محاولات لوضع قانون جديد دون ان يسفر ذلك عن نتيجة[1].

– الفترة الثانية 1992–1997:

تشمل هذه الفترة مرحلة حالة الطوارئ و الازمة السياسية قد ميزتها حالة من الفوضى و تردي الاوضاع الاجتماعية و الامنية التي انعكست سلبا على الصحافة المكتوبة بصفة خاصة و على قطاع الاعلام بصفة عامة[2].

[1] - أحلام باي: معوقات حرية الصحافة في الجزائر ، دارسة ميدانية بمؤسسات صحفية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة النتوري 2007/2006،ص 82

[2] – المرجع نفسه،ص59.

فهذه الفترة غير مستقرة و عصبية و عنيفة في تاريخ الجزائر المعاصر فبعد اقرار حالة الطوارئ في 09 فيفري 1992م ،جمد العمل بدستور 1989 و قانون الاعلام الذي كرس حرية الصحافة في 1990م ،وقد تأثر قطاع الصحافة سلبا بإقرار حالة الطوارئ ففي نفس السنة اقدم رئيس الحكومة انذاك على حل المجلس الاعلى للإعلام ليفتح المجال امام مضايقات واسعة على الممارسة الاعلامية.

وان كان المجلس في الواقع لم يقم بالدور المنوط به بشهادة العديد من الصحفيين حيث هيمنت السلطة السياسية خاصة على الصحافة الخاصة بحجة استرجاع. هيمنة الدولة و ذلك عن طريق اقتحام عناصر الامن الى المقرات الصحفية و اعتقال الصحفيين و توقيف الصحف عن الصدور بقرار من وزارة الداخلية متجاهلين بذلك دستور 1989 الذي ينص على انه لا يجوزه حجز اي مطبوع او منشور إلا بأمر قضائي

و بعد القرار الوزاري بين وزارتي الثقافة و الاتصال و الداخلية و الجماعات المحلية و المؤرخ في 07 جوان 1994 ،واحد من أهم الإجراءات التي كان لها الاثر على مستقبل العديد من الصحف.

اذا بموجبه قررت السلطات احتكار الاخبار الامنية و منع النشر كل خبر لا يأتي من القنوات الرسمية و كان هذا القرار متبوعا بجملة من التوصيات المتعلقة بكيفية معالجة الاخبار الامنية من قبل وسائل الاعلام و بعض تقنيات توجيه الرأي العام.

في هذه المرحلة نلاحظ تدهور العلاقة بين السلطة و الصحافة بسبب الرقابة التي تفرضها السلطة السياسية على نشر و توزيع الاخبار و تدهور حالة الحريات العامة و حرية التعبير حيث سجله سنة 1997 اختفاء الصحافة الحزبية بصفة شبه كلية من الساحة الاعلامية بالإضافة الى اغتيال العشرات من الصحافيين و عمال قطاع الإعلام مابين سنتي 1997/1993

يمكن القول ان السلطة و رغم دخولها تجربة التعددية الا انها لم تستطيع استيعاب الاراء المخالفة و تقبل الأفكار المتعددة و الحرة لذلك لجأت الى اجراءات تصفية تعسفية على حرية الصحافة و التي تراوحت بين التعليق و الغلق و الابتزاز الاقتصادي من خلال منع الاشهار بما وصلت الى حد السجن و اصدار و تطبيق القوانين المقيدة لحرية الاعلام.

فعدم استقرار النظام السياسي في هذه الفترة ادى الى عدم استقرار النظام الاعلامي ، و جعلته عرضة للتقلبات ، الامر الذي يؤدي الى ضعفه و انعدام مصداقيته بسبب غياب آليات و واضحة تتحكم في سير العمل الاعلامي[1].

– الفترة الثالثة 1998 الى يومنا هذا:

مع نهاية الفترة السابقة شهدت الصحافة الجزائرية بداية مرحلة انتقالية جديدة بنوع من التحسن التدريجي فقد تم اعداد و عرض مشروع لقانون اعلام جديد سنة 1998 للمجلس الشعبي الوطني و تقررت مناقشة في الدورة الربيعية لسنة 1999 للمجلس الشعبي الوطني لكن الانتخابات الرئاسية لافريل 1999 قلبت الرزنامة و تم السكوت عن المشروع الذي ينص على انهاء احتكار الدولة للقطاع السمعي البصري و هذا ما ابقى بقانون 1990 ساري المفعول كما يلاحظ ان التغيرات السياسية التي حدثت في هذه الفترة خاصة بانتخاب 'عبد العزيز بوتفليقة" رئيسا للجمهورية لم يؤثر ايجابيا على الممارسة الاعلامية في الجزائر كما شهدت الفترة توترا في الخطاب الرسمي بين المسؤول الاول في البلاد و بعض العناوين الصحفية الخاصة ، فالرئيس عبد العزيز بوتفليقة" في انتقاداته المتكررة للوضع العام في البلاد لم يتوان عن اتهام الصحافة الخاصة ، بصب الزيت على النار في الأزمة التي تعرضها البلاد من أكثر من عشر سنوات ، استمر هذا الوضع مع تطوق الرئيس و المسؤوليين المتعاقبين على وزارة الاتصال لخطاب يصب في شارة نطاق تحديد مجالان حرية الصحافة والمحافظة علي استقرار البلاد تارة وباسم بناء صحافة مسؤولة تارة أخري .

وفي خضم المحاولات الرامية الى وضع قانون جديد للإعلام صدر قانون العقوبات المعدل و هو قانون رقم 09.01 المؤرخ في : 26 جوان 2001 حيث لاقى هذا القانون انتقادات كثيرة في الوسط الإعلامي و الحزبي لانه جاء لكبح جماح الصحافيين بالدرجة الاولى وحنق تعاليقهم اللاذعة اتجاه المسؤولين السياسيين في الدولة و هو ما اعتبروه تراجعا للحرية الممنوحة للصحافة[2].

اضافة الى قانون الاعلام و ما حمله من سلبيات يأتي تعديل قانون العقوبات لينقل كامل الصحافي بأعباء جديدة و يزج به في دوامة الرقابة الذاتية رغم ذلك يمكن القول ان الصحافة في الجزائر حتى الان لم

[1] - قزادري حياة ، مرجع سابق ،ص75.

[2] - أحلام باي ، مرجع سابق،ص 84.

تعرف فترات انفراج و تحسن إلا و عرفت معها مشاكل أعاقت سيرها و حريتها حتى في السنوات التي تلت سنة 2002.

تمهيد:

تعد ظاهرة الفساد الاداري و المالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان و على الاخص الدول النامية اذا اخذت تنخر في جسم مجتمعاتها بدا بالأمن و ما تبعته من شلل في عملية البناء و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التي تنطوي على تدمير الاقتصاد و القدرة المالية و الإدارية و بالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات اعمار او اعادة اعمار و بناء البنى التحتية الازمة لنموها.

و قد ازداد انتشار هذه الظاهرة في الدول النامية باعتبارها بيئة خصبة لنموها ، اذا ينعدم الحكم الديمقراطي الصالح و ما تتطلبه من شفافية تكفل ضمان و جود رقابة مستمرة لأداء الاجهزة الادارية بل تسيطر قواعد البيروقراطية على المؤسسات و الادارات الحكومية كل هذه العوامل تغري افراد المجتمع خاصة كموظفي القطاع العام و الحكومي بإتباع غير مشروعة للحصول على غايتهم المادية.

المبحث الأول : ماهية الفساد الإداري

1- مفهوم الفساد الاداري:

يصعب ايجاد مفهوم موحد للفساد الإداري ، وهذه الصعوبة ترجع لأسباب عديدة من بينها تعقد ظاهرة الفساد و اختلاف مناهج دراستها و تعدد اشكال التعبير عنها و تنوع المشاركين في نقاشها و بحثها لذلك أعطيت عدة تعاريف لهذه الظاهرة:

هو كل سلوك وظيفي مخالف للأنظمة و القوانين الرسمية و منحرف عن الاخلاقيات الوظيفية و القيم و الاعراف المجتمعية من اجل تحقيق مصلحة شخصية مادية كانت او معنوية.

- **تعريف الدكتور محمد رشدي** : الفساد الاداري هو "تعريف لا اخلاقي و سلوك و ظيفي سئ و فاسد خلاف الاصلاح هدفه الانحراف و كسب الحرام و الخروج على النظام لمصلحة شخصية [1].

- **تعريف صندوق النقد الدولي للفساد** :وضع صندوق النقد الدولي تعريف للفساد في تقريره لسنة 1997 على انه "اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول او طلب ابتزاز او رشوة لتسهيل عقد او اجراء مناقصة عامة كما يتم عندما وكلاء او وسطاء بقبول لشركات او أعمال خاصة

[1] - بيوض ريمة: الآليات القانونية و المؤسسات لمحاربة الفساد الإداري في الجزائر (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة بسكر ، 2016/2015 ،ص 13.

بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات و اجراءات عامة لتغلب على المنافسين او تحقيق ارباح خارج الاطار القانوني كما يمكن ان يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة و ذلك بتعين الاقارب او سرقة مال الدولة مباشرة[1].

– **تعريف منظمة الشفافية الولية للفساد الإداري** :" هو اساءة استعمال السلطة العامة او الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر او غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة للمحسوبية [2] .

– **كما عرف الفساد في اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد** و محاربته في يوليو 2003 بأنه "اي فعل او اغفال يرتكبه موظف عمومي او اي شخص اخر في تنفيذ و واجباته لغرض الحصول غير المشروع على منافع له ولطرف اخر [3].

– **موقف المشرع الجزائري من تعريف الفساد** : ان مصطلح الفساد الجديد في التشريع الجزائري اذا لم يستعمل قبل 2006 ،كما لم يحرم في قانون العقوبات، غير انه بعد تصديق الجزائر على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004 بموجب مرسوم رئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 19 افريل 2004 ، كان لازما عليها تكيف شرعيتها الداخلية بما يتلازم و هذه الاتفاقية فصدر قانون الوقاية من الفساد و مكافحته رقم 01/06 المؤرخ في 20فيفري 2006.المعدل و المتمم و الذي حرم الفساد بمختلف مظاهره.، و الرجوع الى القانون المذكور اعلاه نجد ان المشرع الجزائري متبع نفس منهج اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ، اذا نه اختيار عدم تعريف الفساد تعريف فلسفيا بل انصرف الى تعريفه من خلال الاشارة الى صور و مظاهر الفساد و هذا ما يؤكده الفقرة أ من المادة 02 من قانون الوقاية من الفساد و مكافحته أعلاه" الفساد هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون".

---

[1] – سارة بوسعيود عقون شرف ،واقع الفساد في الجزائر و الية مكافحته ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية المجلد 5، العدد الاول ،جوان 2018 ص 306.

[2]– عنتر بن مرزوق ، عبدو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر ، دراسة في الجذور و الاسباب و الحلول ، دار حبطلي للنشر ، الجزائر ،2009 ،ص 81.

[3]– هاني عيسوي السبكر ، مكافحة الفساد في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وفي الشريعة الإسلامية و التشريعات الوطنية ،ط1،دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن 2017،ص 36.

و بالرجوع الى الباب الرابع من نفس القانون فانه يمكن تصنيف جرائم الفساد الى اربعة انواع و هي " اختلاس الممتلكات..... ، الرشوة و مافي حكمها ، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية[1].

2-أسباب الفساد الإداري:

يعتبر الفساد الإداري انتهاك للواجب العام و الانحراف عن المعاير الأخلاقية للعمل و مخالفة القواعد القانونية أي القيام بأعمال غير المشروعة من اجل تحقيق مصلحة شخصية و هذه أسباب تدفع الموظف إلى ارتكابه و هذا ما سنتعرف عليه .

- الأسباب السياسية :

يعتبر الفساد السياسي سببا من أسباب الفساد الإداري فالعمل يتم ضمن البيئة السياسية و فقا لإطارها الرسمي و العاملون فيها تحت الرقابة القضائية و التشريعية و لذلك فان اي ضعف او غيار لهذه الرقابة سبب الانحراف في السلوك العاملين ويساعد على انتشار الفساد.

كما يتمتع كبار المسؤولين بالصلاحيات الواسعة في ضل غياب نظام المحاسبة و المسائلة يزيد من حجم الفساد حيث أنهم صناع القرار و صلاحياتهم تمكنهم من استغلال سلطاتهم لمصالحهم الشخصية ويؤدي عدم الاستقرار السياسي و سرعة دوران القيادات في بعض المجتمعات النامية على استغلال السياسيين لمواقعهم و ظهور أشكال من الفساد في تعاملاتهم.

عدم التزامهم بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية و القضائية في نظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية و هو مايؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة ، كما أن ضعف الجهاز القضائي و غياب استقلاليته و نزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد[2].

[1] - حاحة عبد العالي ، الاليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق 2013/2012 ، ص 25

[2] - نعيم إبراهيم الطاهر ، إدارة الفساد ، الأردن ، عالم الكتاب الحديث ،2013، ص21.

* ضعف أجهزة الرقابة في الدولة و عدم استقلاليتها.

* ضعف الإدارة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ آية إجراءات و وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد.

* غياب التشريعات و الأنظمة التي تكافح الفساد و تفرض العقوبات على مرتكبيه[1].

كما ترجع أسباب الفساد عند الكثير من العلماء السياسية إلى الهيكل السياسي السائد ، أي التركيبية القوى السياسية في المجتمع ، حيث تريد فرض الفساد كلما تركزت هذه القوى في يد الفرد الواحد او شلة وتنخفض كلما اتسعت الممارسات الديمقراطية و غير الديمقراطية لكنهم يؤكدون أن النظام الديمقراطي لما يحتوي عليه من ضوابط فصل بين السلطات العامة المختلفة و رقابة المتبادلة فيها بينها من شانها أن تقلل من فرص الفساد و يزيد من فرص الكشف عنه و المحاسبة عليه ، ويبين علماء السياسة إلى إمكانية التوطئة بين كبار المسؤولين في السلطة التنفيذية، وبين أعضاء السلطة التشريعية لارتكاب الفساد على مستوى عال واسع ، مما يقتضي وعيا كبيرا لدى الجمهور و يقظة و نشاطا مستمرا من جانب مؤسسات المجتمع المدني[2].

– عدم وجود الدستور أو وجود دستور مؤقت أو وجود دستور دائم لكن لا يتم احترام حيث تضيع الحقوق و تهدر الكرامات و نقل المسائلة و يضعف الولاء و الانتهاك للبلد فتزداد حالات الفساد الإداري و يتم تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

– توفر حصانة لدى كبار الموظفين و رجال السياسة تحميهم من الملاحقة و الخضوع للمسألة[3].

كما انه معلوم لدينا صورة من صور الفساد السياسي الوعود التي يقدمها المرشحون التي غالبا ما تنتهي بشراء الذمم و الأصوات من الناجين بمبالغ نقدية أو عينية و بعد أن يفوز المتر شح نجده يبحث عن طرق ملتوية لاستعادة ما أنفقه خلال الحملة الانتخابية.

---

[1] - محمد خالد المهايني، آليات حماية المال العام و الحد من الفساد الإداري، مصر،المنظمة العربية لتنمية لدارية 209،ص 29-30.

[2] – فادية قاسم بيوض ، الفساد و ابرز الجرائم و الاثار وسبل المعالجة ،لبنان ، منشورات الحلبي ،2013،ص 251.

[3] – علاء فرحان طالب ،علي الحسن حمدي العامري ، استراتيجيات محاربة الفساد الاداري و المالي ، عمان ، الاردن ، دار الايام ،2014 ،ص 57.

لذلك نجد أصحاب السلطة التشريعية المنتخبين منفذون أساسيين للفساد و يصبح التصويت على المشاريع و القوانين و سائل مهمة لعقد الصفقات و تبادل النافع الشخصية[1].

– الأسباب الاقتصادية:

لقد تعددت الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد الإداري في مجال الاقتصادي و من بين أهمها نذكر مايلي :

– أنه يعاني أكثر الموظفين خصوصا في الدولة النامية من نقص كبير في الرواتب و امتيازات ما يعني عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المعيشية و من هنا نجد الموظف نفسه مضطر لتقبل الهدية "الرشوة من المواطنين ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف الرواتب"

– حالة الرشوة كمكافأة تحفيزية فقد لا تكون لدى الموظفين في القطاع العام حوافر تدفعهم إلى القيام بعملهم في الوجه المطلوب نظرا لتدني جداول الأجور الرسمية و مستوى الرقابة الداخلية.

– و قد يلجأن إلى المماطلة و غيرها من وسائل العرقلة ، فتقوم الرشوة بزيارة قيم في الوظيفة العمومية و بالتالي قد يدفع المرشحون للوظائف الرشوة للحصول على الوظيفة في القطاع العام.

– حالة الرشوة كعامل لتخفيض تكاليف ادارة الأعمال فالجهات المطلوبة منها استيفاء الإجراءات القانونية تسعى دائما إلى تخفيض التكاليف المفروضة من الحكومات سواء كانت هذه التكاليف ضرائب أو تعريفات أو رسومات جمركية أو لوائح فالرشوة وسيلة للالتفاف على القواعد التقليدية [2] .

– إضافة إلى ذلك سوء توزيع الدخل القومي الأمر الذي يجعل الأموال تتمركز لدى حفنة من الأشخاص و هذا الأمر يؤدي إلى زيادة حد الانقسام الطبقي حيث تصبح الطبقة الغنية أكثر غنى و الطبقة الفقيرة أكثر فقرا.

[1] – جمال صالح ابو غليون:استراتيجيات الحد من ظاهرة الفساد الإداري، مصر المنظمة العربية لتنمية ادارية،2011،ص 188.

[2] – عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2011، ص307.

– كما أن الفقراء و محدودي الدخل يتحملون الجانب الأكبر في تسديد فاتورة الفساد حيث أنهم غالبا ما يستسلمون للأمر الواقع بل يبعون بأنفسهم إلى من يلبي لهم احتياجاتهم المشروعة و عير المشروعة و يبدون استعدادهم لتسديد الثمن المطلوب [1].

– فالعمل الحكومي مغري و هذا يشجع الأفراد على تخطي القواعد و النظم و الإجراءات العامة رغبة في الثراء السريع ، يضاعف من هذا الاتجاه أن البلد تحنت الأعمار و هذا ما يدفع إلى بروز ظاهرة الفساد و الإفساد مقابل الحصول على معلومات عن المعطيات المقدمة من اجل الفوز بالعقود المتاحة طالما أن احتمالات وقوع في قضية العدالة منخفضة في ضل الحماية السياسية للفساد[2].

– ارتفاع درجة المساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي باعتبار انه كلما ارتفعت درجة السيطرة هذا القطاع على الأنشطة الاقتصادية المتعددة كلما ازداد الميل نحو الفساد في ظل ما ينطوي عليه القطاع العام من البيروقراطية و هي لا تهتم بعملية الإنتاج بقدر تركيزها على الأنشطة التوزيع و على عملية التخطيط دون وجود دور للآليات السوق الحرة في تخصيص الموارد الاقتصادية الأمر الذي يفتح المجال الواسع أمام ممارسات الفساد المتعددة.

– انخفاض مستوى دخل مرتكب جريمة الفساد المقارنة بمستوى تضخم الأسعار المحلية الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له غاية في التدني لدرجة العجز معها عن إشباع احتياجات المعيشية الضرورية فيلجأ إلى الرشوة أو الاختلاس أو التجارة في المخدرات أو التهريب السلع أو الغش التجاري أو الجوسسة أو السرقة أو النصب أو الاحتيال للحصول على المال بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل المتاحة للجريمة.

– سوء توزيع الثروة في المجتمع حيث يوجد فئة فليلة من الأفراد تستحوذ على نسبة كبيرة من الثروة و الدخل بينما نجد أن الأغلبية العظمى من المواطنين في العديد من الدول النامية عند خط الفقر و فئة أخرى تحت خط الفقر و الاختفاء أو ظهور الطبقة الوسطى في المجتمع و التمهيد لسلوكيات فاسدة من جانب بعض العاملين في الأجهزة الإدارية لدولة فضلا عن سهولة اختراق عصابات الجريمة المنظمة للأجهزة الأمن و سهولة تكوين

[1] – عصام عبد الفتاح ، مرجع سابق، ص 309.

[2] – وفاء هانم محمد الهادي ،مديحة مصطفى فتحي ، الحكومة و منظمات المجتمع المدني (د.ب.ط) المكتب الجامعي الحديث 2015،ص 209.

شبكات الفساد التي تضم بعض كبار المسؤولين رغبة في الحماية و الأمان من الملاحقة الأمنية و القضائية و النشر على الانحرافات المالية و إهدار الأموال العامة و التربح مع العمل الوظيفي[1].

– الأسباب الاجتماعية:

تعتبر الأسباب الاجتماعية من الأسباب التي تؤثر تأثيرا مباشرا على سلوك العاملين في أجهزة الإدارة المختلفة في أي مجتمع ، حيث التنشئة الأسرية و الاتجاهات السائدة لدى أفراده و أخلاقهم و قيمهم النظرية و الدينية تحدد بشكل مباشر أو غير مباشر سلوكيات الإداريين[2].

– عندما توجد فجوة بين الأغنياء و الفقراء في المجتمع و تتجه هذه الفجوة إلى الاتساع في ظل ثروة المعلومات و الرغبة في تقليد و المحاكاة و ازدياد أحلام الثراء السريع لدى الفقراء أو محدودي الدخل ن فقد يدفعهم ذلك إلى الفساد من اجل تحقيق تلك الأحلام في ظل ضعف الوازع الديني و الأخلاقي و غياب مفهوم المساءلة أو المسؤولية العامة و انهيار النظام القيم لدى الأفراد دون وجود بديل حقيق لتوجيه السلوك و من ثما استبدال القيم الايجابية بقيم سلبية منحرفة و زيادة معدلات الفساد في المجتمع.

– التمييز العنصري إن لا تزال هناك بعض المجتمعات المتقدمة و النامية على الدول التي يمارس فها التمييز العنصري لدى أساس اللون أو الجنس أو الدين أو المنشأ الجغرافي للبشر الأمر الذي يؤدي إلى تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية لأقليات التي يعاني منها هذا التمييز و سوء المعاملة ، فيولد لديها الرغبة في الانتقام من مجتمع بصفة عامة و الأثرياء و السلطة بصفة خاصة و من ثم نتجه غالى ممارسة الفساد للحصول على مصدر الدخل يساعد هذه الأقليات في الحصول على احتياجاتهم المعيشية و الخدمات التي يقدمها أجهزة الإدارة العامة[3].

– شيوع ثقافة الفساد في المجتمع، فالفساد الإداري هنا تحول إلى قاعدة عمل يومية في الإدارات الحكومية و منظمات الإعمال.

– فقدان الحراك الاجتماعي و جهود التفكير و التحجر و عدم قبول التغيير و ضيق الأفاق و الانعزال و قلة حركة الأفراد بالسفر و الاطلاع على أساليب حياه المجتمعات الأخرى.

---

[1] – حميدي عبد العظيم ، عولمة الفساد و فساد العولمة ، مصر ، دار الجامعة 2008، ص 56/53.

[2] – عامر عبد العاشور أحمد ، الفساد الاداري في القطاع العام ، مصر المنظمة العربية لتنمية ادارية، 2011،ص 212.

[3] – حميدي عبد العظيم ، عولمة الفساد و فساد العولمة ، مصر ، دار الجامعة 2008، ص 58.

– التعصيب الطائفي و الديني ، وهذا يفقو المنظمات و المجتمع القدرة على الاستفادة من الكوادر كافة بغض النظر على انتماءاتها الطائفية و مذاهبها الدينية و يشكل مخلا للتوظيف غير العادل الذي يقوم على اسس غير صحيحة[1].

– انتشار الفقر و الجهل و نقص المعرفة بالحقوق الفردية و سيادة القيم التقليدية و الروابط القائمة على نسبة القرابة.

– ضعف و انحسار المرافق و الخدمات و المؤسسات العامة التي تخدم المواطنين ، مما يشجع للحصول عليها و يشجع المتمكنين من ممارسة الوساطة و المحسوبية و المحاباة و تقبل الرشوة[2].

– يشرع الوسطات و استغلال العلاقات الشخصية غير الرسمية لانجاز المعاملات الشخصية و التي تتعارض مع القوانين و تمس المصلحة العامة.

– الأثر السلبي لبعض العادات الاجتماعية على سلوك الإداريين و المتعاملين تضعف اهتمام بالوقت و عدم الالتزام بالمواعيد و استخدام أملاك الدولة لإغراض الشخصية.

– كذلك فان الجهل و سذاجة و ضغط الظروف الاجتماعية تتسبب في إقدام بعض الموظفين و المواطنين على التحايل و التزوير[3].

– سوء التنشئة الاجتماعية للموظف أو المستوى الإداري و الفساد أخلاقه و قيمه الاجتماعية بشكل عام ثم إلى خطا مسؤول الإداري الأعلى في تعيين هؤلاء الموظفين أو تثبيتهم في مواقع المسؤولية و اتخاذ القرار و كذلك يعود أيضا إلى ظاهرة وضع الشخص الغير مناسب في موقع المسؤولية و اتخاذ القرار[4].

3– مظاهر الفساد الإداري:

[1] – علاء فرحات طالب ، علي الحسين ، حمدي العامري، ص 58.

[2] - محمد خالد المهايني، آليات حماية المال العام و الحد من الفساد الإداري،مصر،المنظمة العربية لتنمية إدارية 209،ص 29.

[3] - نعيم إبراهيم الطاهر، إدارة الفساد، الأردن، عالم الكتاب الحديث، 2013، ص26.

[4] – حمزة حسين خضر الطائي، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص 17.

ان ظاهرة الفساد الاداري تتجلى بمجموعة من المظاهر و السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة إلا انها متنوعة و ذلك بسب انتشارها و لكن بعضها يمارس اكثر من بعضها و لهذا سوف ندرس منها مايلي :

1- الرشوة: مما حرمه الاسلام و غلظ في تحريمه ، وهي دفع المال بي مقابل قضاء مصلحة يجب على المسؤول قضائها بدونها[1].

و هي "اعطاء او تلقي شئ ذي قيمة (نقدية او غير نقدية) في اطار معاملة تتسم بالفساد و على الرغم من ان الرشوة تقدم لتجاوز اللوائح و القوانين فانه احيانا مما يقدمها الفرد (طبيعيا او معنويا) مضطرا للحصول على حق من حقوقه لم يكن ليحصل عليه من دون تقديم الرشوة[2].

و تعرض الرشوة أيضا بأنها :"تعرض من قبل المستفيد عن الموظف المسؤول لتسهيل عقد صفقة او الحصول على منفعة او استثمار[3].

و نرى ان اسباب بروز الرشوة و اتساع نطاق تداولها يعود الى جملة من العوامل من اهمها ،تعقيد الاجراءات الادارية ،سوء استخدام الروتين التطبيقي غير العملي غير النطقي للتعليمات و اللوائح طول السير الاداري لبعض الاجهزة الإدارية غياب الادلة التنظيمية التي ترشد المواطن الى خطوات انجاز العاملة مما يؤدي ذلك الى خضوعه لاجتهادات و ضوابط الموظفين و التي غايتها وضع العراقيل امام انجاز المعاملة.

2-المحسوبية: تعتبر من اكثر مظاهر الفساد خطورة و الاصعب علاجا فهي تنجم عن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد و محاسبته دون وجه حق[4].

---

[1] -موسى بودهان ، النظام القانوني لمكافحة الرشوة، الجزائر ، دار الهومة،2010،ص 07.

[2] -ابتهال محمد رضا داود،الفساد الإداري و اثاره السياسية و الاقتصادية مع اشارة خاصة الى تجربة العراق في الفساد، دراسات دولية العدد48،ص6.

[3] - قسيمة منوبية،بركات نوال، تناول الصحافة المكتوبة لظاهرة الفساد، صحيفة الشروق اليومي نموذجا، جامعة بسكر(د.ت.ن)ص3

[4] - إبراهيم توهامي،للتيم ناجي،بحث مقدم إلى الملتقى الوطني لحكومة الشركات للحد من الفساد الإداري و المالي يومي6ماي 2012،ص12.

فهو استغلال السلطة النفوذ او التحيز لفرد او جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين و التشريعات[1].

3–التزوير: و هي عملية تغير لطبيعة المستندات و الوثائق الرسمية حتى تستعمل فيها زورت من اجله و يترتب عليه الإضرار بالغير[2].

و يمثل التزوير من المحررات الرسمية اعتداء غير مباشر على سلطة الدولة و الادارة و المنشات التي يعبر عنها هذا النوع من المحررات.

4– الوساطة : اي تدخل شخص ذا مركز و ظيفي او تنظيم سياسي لصالح من لا يستحق التعين او احاله العقد او اشغال المنصب و تعتبر المجتمعات النامية اكثر تأثراتها من قيم و معاير ثقافة و عمق مشاكلها الاجتماعية و الاقتصادية و الإدارية[3].

5– المحاباة: اي تفصيل جهة على جهة اخرى لغير وجه حق ة بذلك يشغل المناصب منة قبل اشخاص غير مؤهلين مما يؤدي لتراكم ثروات هائلة لدى بعض الأفراد فنشأ اثار سلبية تنعكس على حياة المجتمعات نتيجة هذه الممارسات[4].

3– الابتزاز: هو الحصول على اموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة المتصف بالفساد و هو ايضا ميزة يطلبها الموظف من الاخرين تحت تأثير التهديد بالضرر ، وقد يكون الابتزاز صريحا او ضمنيا غير اعاقة العمل و التأثير و التسويق[5].

---

[1] – بن عزوز محمد ، الفساد الاداري و الاقتصادي ، اثار و الياته مكافحته ،حالة سن 2016.الجزائر،المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقصادية العدد 07 ،ص 203.

[2] – قاسم نايف علوان ، ياثر العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الاداري دراسة ميدانية ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم النشر(07) و العدد 2007،ص63.

[3] – حنان مليكة ،جرائم الفساد، الرشوة و الاختلاس و مكسب الموظف العام من وراء وظيفة في الفقه الاسلامي و قانون مكافحة الفساد الاداري الجزائري مقارنا ببغض التشريعات العربية،ط1،دار الجامعة الجديدة الجزائر،ص 88.

[4] – زاوية يسرى ، المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد في الصحف الجزائرية الخاصة جريدة الشروق نموذجا،مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام جامعة العربي بن المهيدي ، ام البواقي،2016/21015،ص265.

[5] – نعيم إبراهيم الطاهر، إدارة الفساد، الأردن، عالم الكتاب الحديث، 2013، ص26.

4- **الاختلاس** :هو استيلاء الموظف بدون وجه حق على اموال عامة او خاصة و جدت في عهدته بسبب او بحكم و ظيفته[1].

5- **نهب المال العام** :اي الحصول على اموال الدولة و التعرف بها من غير حق تحت مسميات مختلفة[2].

المبحث الثاني : دور الصحافة في معالجة الفساد الاداري:

تمهيـد:

تستحوذ وسائل الإعلام في الوقت الراهن على اهتماماتنا في انتباهنا،و تاك تحاصرنا في كل مكان نذهب إليه وف جميع الأوقات ،ومن ثم كانت و ما تزال تشكل قوى تربوية ،حيث تسهم في تزويد انفراد المجتمع بالمعارف و العلوم وهي في الوقت نفسه وسيلة فعالة للتأثير على سلوك انفراد المجتمع.

ويشكل الإعلام المكتوب جزء من الإعلام و يتميز بخصائص عدة،وتضم هذه المنظومة الصحف اليومية العامة والخاصة،والصحف المحلية ،و المجلات الأسبوعية و المجلات الدورية ، وغيرها من الأشكال المختلفة ،وتقوم الصحافة بدور رئيسي ووظائف عديدة لعل أبرزها:الأخبار،التفسير،التثقيف،التوجيه،الإعلان وغيرها وفي علاقة الصحافة المكتوبة بالفساد أكدت العديد من الدراسات أن للصحافة دور هام في طرح ومعالجة ظاهرة الفساد من خلال ما تقوم به من تشخيص للظاهرة ونشر ما يتعلق بها في صفحتها ،هادفة إبراز أنواعها و مخاطرها على المجتمع.

1- دور الصحافة في مكافحة الفساد الاداري:

[1] - حاحة عبد العالي ، مرجع سابق ، ، 168.

[2] - سارة بوسعيود ، عقون شراف، واقع الفساد في الجزائر و اليات مكافحته ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية المجلد الخامس العدد الاول جوان 2018، جامعة ام البواقي ، ص 309.

تتحمل الصحافة المكتوبة كغيرها من وسائل الإعلام مسؤولية تاريخية في مكافحة الفساد بكافة أشكاله على اعتبار أنها تمثل السلطة الرابعة في المجتمع بعد السلطات التنفيذية و التشريعية والقضائية و بالتالي هي تشكل شعبية تعبر عن ضمير المجتمع وتحافظ على مصالحه الوطنية.

فالفساد وإن كان يعمل على زيادة الفوارق بين الطبقات في المجتمع عبر زيادة الفجوة بين الطبقة الغنية ،واضمحلال الطبقة الوسطى إلا أن خطورة الفساد في الجانب الاجتماعي هو إباحة هذه الظاهرة اجتماعيا وتعايش الناس معها في المجتمع على أنها مسالة طبيعية أو أنها كالقضاء والغدر لايمكن الوقوف ضدها لذلك فإن الإعلام عليه أن يلعب دورا هاما في عملية ازدراء الفساد اجتماعيا وإشاعة ثقافة المقاومة لهذه الظاهرة وإن المجتمع يملك قوة الردع لها إذا استخدم الوسائل التي يمتلكها .

إن وظيفة الإعلام في الأصل هي الإشهار و الأخبار و كشف ما هو مستور،ولهذا فإن طبيعة وظيفة تتناقض على طول الخط مع الفساد،ومن هذا العلاقة التناقضية بين الصحافة والفساد يمكن النظر إلى الدور الهام و الاستثنائي الذي تلعبه الصحافة في التصدي إلى الفساد الذي بات من الشمول و العمق[1].

بحيث أصبح يهدد دولا بكاملها بالإفلاس،و يدخل مجتمعات في أزمة لا قدرة لها على الخروج منها،ولأن الفساد ينتشر في بعض الدول الإدارية و الاقتصادية التي تعرف حرية الإعلام لأن تكميم الأفواه يخدم الفساد و يشجعه على النمو حالما أنه لا توجد وسائل الإعلام تملك الحرية لتعالج هذا الفساد.

إن نجاح وسائل الإعلام في معركتها ضد الفساد لا يتوقف عليها وحدها،فهذا النجاح يتوقف أيضا على عناصر خارجية،كما فيها قوانين حرية الصحافة تضمن عمل الصحفي ولا تسمح لأحد بالتصرف له إلا في إطار القانون.

ويمكن إجمال دور وسائل الإعلام و الصحافة خصوصا في مكافحة الفساد في الآتي:

1.الدعوة إلى السيطرة على الفساد.

2.الإسهام في توعية الناس بالفساد وأسبابه،ونتائجه وسبل مكافحته و معالجته.

[1] – دراسة حول وسائل الاعلام ، تغطية او كشف الفساد ،على الرابط ، www.tranparency.org. 2019/05/20.

3.التأثير على الرأي العام لجعله أكثر عداء للفساد في الأجهزة الإدارية والقطاع الخاص.

4.القيام بحملات إعلامية واسعة و مستمرة تشح عواقب الفساد،وتبين الحاجة إلى إصلاحات إدارية و اجتماعية و مالية،وتسهيل وانسيابية المعاملات.

5.نشر أبحاث عن الفساد و القيام باستطلاعات الرأي.

– قنوات التوعية الاعلامية ضد الفساد:

هناك قنوات عديدة ومجالات كبيرة يمكن من خلالها أن تتم النوعية ضد الفساد وتكون جميعها في مؤسسات المجتمع المختلفة، كالنوعية من أخطار الفساد في المساجد و الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني و النوادي الأدبية و الرياضية وكذا المعارض و المهرجانات و المؤتمرات و المدارس و الجامعات.

كما نأخذ وسائل الاعلام و خاصة منها الصحافة المكتوبة خبرا كبيرا من مسؤولية التنشئة و النوعية لأفراد في هذه القضايا،وذلك من خلال ربط خصائص الوسيلة الاعلامية مع الفئات و شرائح المتلقي لهذه الرسائل.

ومن بين الاعتبارات التي تنبتها إستراتجية مكافحة وسائل الاعلام للفساد مايلي:

- الأخذ بالتدابير الواقعية و الاحترازية في سبيل مكافحة الفساد .
- تعزيز الأجهزة الرقابية و القضائية ..
- تكامل التشريعات الواقعية و الأنظمة بما فيها إبراز الجوانب العقابية.
- تعاون المؤسسات و المناشط الاقتصادية و الاجتماعية و التربوية و الفكرية و الإعلامية لمكافحة الفساد
- التوعية بأهمية معاقبة المعتدين على حقوق و أملاك المال العام.

ومن هنا يمكننا الإقرار بأن وسائل الاعلام يمكن لها أن تمارس دور ايجابيا في مجال تعزيز ودعم منظومة الأمن و مداخلة الشاملة من خلال الرؤية المتكاملة وتشجيع الإصلاح ، وتنجلي مكافحة الفساد من منظور إعلامي على التركيز في مجلات عديدة تخص حياة الفرد و الدولة و النظام الفكري و الامني و السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي.

2– العقبات التي تواجه الصحافة في معالجة قضايا الفساد:

عدم اكتراث الجمهور و ذلك عائد للأسباب التالية :

– عدم متابعة الصحف للقضية المطروحة ولان هدفها في طرح الموضوع لم يأتي انطلاقا من البحث عن الحقيقة و تحقيق العدالة و محاربة الفساد و إنما لطرح عناوين مبهرجة للفت أنظار الجمهور كذلك لاثارة شبهات حول شخصيات معينة بغية تحقيق مارب شخصية.

– عدم الاعتماد في بعض الاحيان على مصادر المعلومات موثقة و اقتصارها بالاعتماد على تناقل المعلومات مما يؤدي الى عدم المصداقية وأحيانا المبالغة في نقل الواقع.

– التركيز على المقالات النقدية مع غياب التحقيق الصحفي.

– عدم الواقعية من وجهة نظرا الجمهور: وكان الاعلام بناء على ذلك ينادي بنظريات لا تكون قريبة من الواقع بناءا على مقارنة الجمهور بما يحدث على الارض الواقع من جرائم الفساد ترتكب من كبارالموظفين وكان الفساد اصبح عرفا سائدا .

– عدم وجود ورع الاعلامي حقيقي لتوعية المواطن بخطورة قضايا الفساد ويكيف ليمكن من مواجهة الفساد و التصدي له.

– التركيز على التغطية الصحفية للخبر بالاهتمام بقضايا فساد بعينها دون التحيز عن الظاهرة ككل وكبقية نوعية المواظبين الاتخاذ مواقف ضد عمليات الفساد[1] .

[1] - مقال بعنوان (دور الاعلام في مكافحة الفساد المالي و الاداري ، صالح الطائي ،صحيفة ، على الرابط www.inciap.co; 2019/05/20.

تمهيـد:

سنحاول في هذا الفصل أن ندون بيانات الاستمارة في جداول و نعلق عليها إضافة إلى تحليلها و تفسيرها و قد سبق لنا و ذكرنا عند الحديث عن الاستمارة انه توجد خمس إجابات ممكنة على العبارات المكونة لمقياس الاتجاه و هي:

لا أوافق بشدة ، أوافق ، لا ادري ، موافق ، موافق بشدة و لتحويل إجابات أفراد العينة إلى أرقام يمكن التعامل معها إحصائيا جرت العادة على إعطاء قيم عددية صحيحة ، بحيث يكون الفرق ثابتا بين كل عددين متتاليين ، ولقد قمنا بإعطاء درجات لكل عبارة حيث أعطينا لغير موافق بشدة درجة 01، و غير موافق درجة 02، و03 لمحايد ، و درجة 04 لموافق أما موافق بشدة فجاءت درجته هي العليا و قدرناها ب 05 هذا في حالة العبارات الموجبة أما في حالة العبارات السالبة فأعطينا درجة 05 لغير الموافق بشدة ، 04 لغير موافق ، 03 للمحايد ، و02 للموافق ، وأخيرا 01 للموافق بشدة.

وقد قمنا بحساب النسبة المئوية بضرب التكرار المرجح 100 تقسيم مجموع التكرارات مضروبة في الدرجة.

وللكشف عن الاتجاه الجماعي استخدمت العلاقة التالية :

شدة الاتجاه =مجموع التكرارات المرجحة =عدد أفراد العينة .

وقد تصنيف الاتجاه كالأتي :

- من 1الى 2 اتجاه ضعيف جدا .
- من 2.01 إلى 3 اتجاه ضعيف .
- 3 اتجاه محايدة.
- من 3.01الى 4.00 اتجاه قوي .
- من 4.01 إلى 5.00 اتجاه قوي جدا.

وقد اخترنا المسافة 2,50 إلى 3 وبين 3 ⟵ 3.50 كمنطقة تردد في الاتجاه بالنسبة لهذا التصنيف للاتجاه يكون سلبي في العبارات السلبية فإذا كان متوسط شدة الاتجاه نحو عبارة سلبية يعكس قوة في الاتجاه فهذا يعني انه اتجاه سلبي قوي أي قوة معارضة العبارة.

ونفس الشئ بالنسبة الاتجاه الضعيف فهو يعكس موافقة للعبارة السلبية ،عكس العبارات الايجابية التي تعكس قوة الاتجاه نحوها تأييدا لعبارة وضعف الاتجاه يشير إلى معارضة العبارة.

1/ المحور الأول البيانات الشخصية للمبحوثين:

جدول رقم 01: جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب عامل الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	40	%100
إناث	00	% 00
المجموع	40	%100

- **من الجدول رقم01: والمتعلق بتوزيع افراد العينة حسب عامل الجنس** وجدنا ان نسبة الذكور بلغت 100% في حين انعدام نسبة الإناث وذلك راجع لطبيعة العمل كمراسل وطبيعة المنطقة نظرا لصعوبة الحصول على المعلومة والتنقل بالنسبة للإناث.

جدول رقم 2: جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب عامل السن:

السن	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 25 سنة	10	%25
من 30سنة إلى 34 سنة	25	%62,5
من 35 فما فوق	05	%12,5
المجموع	40	%100

حسب الجدول رقم 02: و المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب عامل السن نجد أن اكبر نسبة هي 62,5% وشملت الصحفيين الذين تتراوح أعمارهم من 30الى 34 تليها نسبة 25%للصحفيين الذين تتراوح أعمارهم اقل من25 سنة بينما نجد 12,5% فقط للصحفيين الذين تفوق أعمارهم 35 سنة ويتضح من هذه القراءة أن اغلب الصحفيين المبعوثين يعتبرون طاقات شابة تتميز بحب الاطلاع و الاكتشاف

جدول رقم 3: جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	02	%5
متوسط	06	%15
ثانوي	12	%30
جامعي	20	%50
مجموع	40	%100

من الجدول رقم 03: و المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي وجدنا أن أكبر نسبة من الصحفيين المبحوثين ذوي مستوى جامعي هي الفئة الأكبر نسبة 50% تليها ذوي المستوى الثانوي بنسبة 30% ثم المستوى المتوسط بنسبة 15% و اقلها الابتدائي بنسبة 5%، وهذا ما نستنتج من خلاله ارتفاع المستوى التعليمي للصحفيين المبحوثين و هذا ماياثر ايجابا على مستوى المواضيع المقدمة و الأعمال الصحفية ككل.

جدول رقم 4: جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب عامل عدد سنوات الخبرة.

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	21	% 52.5
من 6 سنوات إلى 10	11	% 27.5
أكثر من 10سنوات	04	% 20
مجموع	40	%100

من **الجدول 4:و المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة** يتضح أن الصحفيين الذين تتراوح عدد سنوات خبرتهم اقل من 5 سنوات هم الفئة الأكبر نسبة 52.5% ثم الصحفيين بنسبة 27.5% من فئة 6 سنوات إلى 10 سنوات و أخيرا الصحفيين الذين تتجاوز خبرتهم بالنسبة الأقل 20% .

و نلخص من هذا أن أغلبية الصحفيين المبحوثين هم قليلو الخبرة في هذا المجال و سنوات العمل لديهم محدودة كون الفئة لا زالت طاقات شابة .

المحور الثاني: أسباب الفساد الإداري و إشكاله من وجهة نظر الصحفيين المبحوثين:

1/ اسباب الفساد الإداري:

الجدول رقم 5:جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة: هناك تجاوز على الإعلام من جهات رسمية تحاول تقييد وسائل الإعلام في مواجهة الفساد الإداري:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	01	05	%2.5
غير موافق	01	04	%2.5
محايد	00	00	%00
موافق	13	26	%32.5
موافق بشدة	25	25	%62.5
المجموع	40	60	%100
متوسط شدة الاتجاه	1.5		

يوضح الجدول رقم 5:و المتعلق بالاتجاه نحو عبارة هناك تجاوز على الاعلام من جهات رسمية تحاول تقييد وسائل الاعلام في مواجهة الفساد الاداري يوجدنا ان اكثر من نصف الصحفيين وافق بشدة على أن هناك تجاوز على الإعلام من جهات رسمية تحاول تقييد وسائل الإعلام في مواجهة الفساد الإداري بنسبة 62.5%بينما بلغت نسبة الصحفيين الموافقين 32.5% ثم كل من نسبة موافق و غير موافق بشدة بنسبة قليلة متساوية 2.5% ، والمحايدين 0% .

وبلغ متوسط بشدة الاتجاه 1.5 و هي تعكس اتجاه سلبي ضعيف نحو العبارة.

جدول رقم 06: جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة استغلال الوظيفة و الموقع من طرف البعض:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	%00

غير موافق	00	00	%00
محايد	01	03	%2.5
موافق	10	20	%25
موافق بشدة	29	29	%72.5
المجموع	40	52	%100
متوسط شدة الاتجاه	1.3		

من الجدول رقم 6 : و الخاص بتوضيح الاتجاه نحو عبارة استغلال الوظيفة و الموقع من طرف البعض نلاحظ أن اكبر عدد من الصحفيين و افق بشدة نحو عبارة استغلال الوظيفة و الموقع من طرف البعض و بلغت الشدة 72.5% بينما بلغت الصحفيين نحو مقياس موافق 25% تليه الصحفيين الذي كانوا إجابتهم محايدة بنسبة 2.5% و هي أدنى نسبة بمعنى إجماع كلي على العبارة، بينما انعدمت النسبة الموافق بشدة ، وغير الموافق 0%.

و قد بلغ متوسط شدة الاتجاه 1.3 و هو يعكس اتجاه سلبي قوي نحو العبارة، وهو يدل على اجماع الصحفيين على اعتبار الوظيفة و المركز من اهم اسباب الفساد الاداري.

جدول رقم 07: جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة ضعف الوازع الديني و الأخلاقي:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية

غير موافق بشدة	00	00	%00
غير موافق	00	00	%00
محايد	03	09	%7.5
موافق	23	46	%57.5
موافق بشدة	14	14	%35
المجموع	40	69	%100
متوسط شدة الاتجاه	7.72		

– من الجدول رقم 07 : و المتعلق بالاتجاه نحو عبارة ضعف الوازع الديني و الاخلاقي نجد أن نسبة الموفقة بلغت أكثر من النصف نسبة 57.5% بينما الموافق بشدة فقد بلغت 35% و محايد 7.5%، و انعدمت بنسبة الغير موافقين بشدة و الغير الموافقين حيث اتفق الصحفيين ان ضعف الوازع الديني سببب لتفشي الفساد و سوء الاخلاق .

أما متوسط شدة الاتجاه فقد بلغ 1.72 و هو يعكس اتجاه أيضا سلبي .

جدول رقم 08: جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة ضعف الرقابة المالية و الإدارية:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية

غير موافق بشدة	02	10	%5
غير موافق	00	00	%00
محايد	04	12	%10
موافق	10	20	%25
موافق بشدة	24	24	%60
المجموع	40	66	%100
متوسط شدة الاتجاه	1.65		

من الجدول رقم 8:المتعلق بالاجاه نحو عبارة ضعف الرقابة المالية نلاحظ أن إجابات المبحوثين جادت موزعة كالتالي: اكبر نسبة موافقة بشدة ب 60% ثم 25% لموافق بينما 10% جاءت محايدة ، ونسبة قليلة جدا نحو غير موافق بشدة 5 % ، و من قرأتنا للجدول لاحضنا ان اجماع الصحفيين على ان ضعف الرقابة و القوانيين الادارية الرادعة سبب من اسباب تفشي الفساد و استفحاله و قد بلغ متوسط شدة الاتجاه نحو العبارة 1.65 .

جدول رقم 09: جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة عدم متابعة بعض الصحف للفساد و عدم النشر لان لها مصالح مع المتورطين بالفساد الإداري:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	03	15	%7.5
غير موافق	02	08	%5
محايد	01	3	%2.5
موافق	22	44	%55
موافق بشدة	12	12	%30
المجموع	40	82	%100
متوسط شدة الاتجاه	2.05		

من الجدول رقم 09: و الخاص بالاتجاه نحو عبارة عدم متابعة بعض الصحف للفساد و عدم النشر لان لها مصالح مع المتورطين في الفساد الاداري يشير إلى نسبة ضعيفة جدا للمحايدين و قد بلغت 2.5 % بينما عدم الموافق بشدة و غير موافق فهي نسبة قليلة 7.5 % و 5% فقط، و أعلى النسب جاءت موافقة على العبارة على العبارة علاها موافق 55% 30%لموافق بشدة، و جدنا ان هناك نسبة معتبرة من المبحوثين يعتقدون ان عدم نشر الصحف لبعض القضايا هو خوفهم على مصالحهم كونها ترتبط احيانا بشكل مباشر بقيام الصحيفة ككل، من خلال ارادات المعلنين الذين يشاركون احيانا حتى في راس مال الصحيفة ما نجدها تتغاضى عن النشر ما يمس شركائها و ملاكها .

أما بالنسبة لمتوسط الاتجاه فقط بلغ 2.05 و هي تعكس اتجاه سلبي نحو العبارة.

جدول رقم 10: جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة غياب العقوبات الرادعة تجاه المتجاوزين:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية

غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	00	00	% 00
محايد	02	06	% 5
موافق	10	20	% 25
موافق بشدة	28	28	% 70
المجموع	40	54	% 100
متوسط شدة الاتجاه	1.35		

من الجدول رقم 10: و الخص بالاتجاه نحو عبارة غياب العقوبات الرادعة اتجاه المتجاوزين نرى نلاحظ إن هناك نسبة كبيرة لدى الصحفيين و موافقتهم بشدة نحو عبارة غاب العقوبات الرادعة تجاه المتجاوزين و قد بلغت النسبة 70 % بينما نسبة الموافقة فقد بلغت 25 % و قد قدرت نسبة الذين لم يبرز أي اتجاه نحو العبارة 5 %و غير الموافقين و بشدة انعدمت نسبتهم، نرى ان الصحفيين اجمعوا بالأغلبية ان غياب القوانين و العقوبات ضد المدانين من سانه تشجيع الفساد و الانحرافات المالية و الإدارية.

متوسط شدة الاتجاه بلغت 1.35 و هي تعكس اتجاه ضعيف جدا نحو العبارة.

جدول رقم 11: جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة ضعف برنامج مكافحة الفساد:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية

غير موافق بشدة	03	15	% 7.5
غير موافق	01	04	% 2.5
محايد	02	06	% 5
موافق	23	46	% 57.5
موافق بشدة	11	11	% 27.5
المجموع	40	82	% 100
متوسط شدة الاتجاه	2.05		

من الجدول رقم 11 :و الخاص بالاتجاه نحو عبارة ضعف برامج مكافحة الفساد نلاحظ اختلاف اتجاه الصحفيين نحو مختلف المقاييس أدناها غي موافق 2.5 % ثم تأتي محايد 5 %غير موافق بشدة نسبة 7.5%بينما الموافق فقد بلغت اكبر نسبة 57.5 %و تليها 27.5 لموافق بشدة، نلاحظ ان ضعف برامج مكافحة الفساد و غياب الاساليب الرادعة من طرف الجهات المعنية يعكس رغبة غير حقيقة للإصلاح.

بلغ متوسط شدة الاتجاه 2.05 و هي تعكس اتجاه قريب متردد سلبي من الحياد.

جدول رقم 12: جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة ضعف عدم و جود إرادة حقيقة عند بعض أصحاب القرار في مكافحة الفساد:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية

غير موافق بشدة	01	05	% 2.5
غير موافق	00	00	% 00
محايد	03	09	% 7.5
موافق	10	20	% 25
موافق بشدة	26	26	% 65
المجموع	40	60	% 100
متوسط شدة الاتجاه		1.5	

من الجدول رقم 12 :و الخاص بالاتجاه نحو عبارة عدم وجود ارادة حقيقية عند بعض اصحاب القرار في مكافحة الفساد نلاحظ أن أعلى نسبة نحو عبارة عدم وجود إدارة حقيقية عند بعض أصحاب القرار في مكافحة الفساد جاءت لموافق بشدة نسبة 65 % تليها 25% لموافق بينما لمقياس غير موافق بشدة نجد أدنى النسب 2.5 % بينما بلغت نسبة الصحفيين الين لم يبرزوا اتجاههم و استمر اتجاههم بالحياد نجد 7.5 %،نلاحظ ان الصحفيين المبحوثين يرونا ان هناك تهاون من اصحاب القرار ولا مبالاة للتصدي لقضايا الفساد ما ادى لاستفحالها و شيوع حالة الفوضى و الفراغ ألقانوني متوسط شدة الاتجاه بلغت 1.5 و هي تعكس اتجاه سلبي ضعيف نحو العبارة. وهو ما يؤكد اقتناع الصحفيين و فقدهم الثقة في أصحاب القرار.

3- أشكال الفساد الإداري:

الجدول رقم 13 :جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة الواسطة شكل من أشكال الفساد الإداري:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	00	00	% 00
محايد	00	00	% 00
موافق	08	16	% 20
موافق بشدة	32	32	% 80
المجموع	40	48	% 100
متوسط شدة الاتجاه	1.2		

من الجدول رقم 13 والذي يوضح الاتجاه نحو عبارة الواسطة شكل من اشكال الفساد الإداري قد جاءت النسب كالتالي : 20 %لموافق و 80 % لموافق بشدة. بينما نجد غير موافق وغير موافق بشدة 0%

-ومنه نري ان اغلب الصحفيين الميحوثين يعتبرون ان الواسطة هي من اشكال الفساد التي باتت تنخر المجتمعات ،فالمناصب العليا اصبحت احتكارا على عائلات معينة والتوظيف لايتم الاب اجندة المعارف.

جاء متوسط شدة الاتجاه 1.2 و هي يعكس اتجاه سلبي قوي نحو العبارة.

الجدول رقم 14 : جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة المحسوبية شكل من أشكال الفساد الإداري:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية

غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	00	00	% 00
محايد	00	00	% 00
موافق	08	16	% 20
موافق بشدة	32	32	% 80
المجموع	40	48	% 100
متوسط شدة الاتجاه	1.2		

من الجدول رقم 14: والخاص بالإتجاه نحو عبارة المحسوبية شكل من اشكال الفساد الإداري نجد إجماع لدى الصحفيين المبحوثين على أن المحسوبية شكل من أشكال الفساد الإداري بنسبة 80 % لموافق بشدة و 20 % لموافق حيث انتشرت في المجتمعات خصوصا الدول النامية التي تكون فيها المصالح المشتركة هي الاساس بلغ متوسط شدة الاتجاه 1.2 و هي يعكس اتجاه سلبي ضعيف.

الجدول رقم 15 : جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة توريث المناصب من أشكال الفساد الإداري:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية

غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	00	00	% 00
محايد	01	06	% 2.5
موافق	31	62	% 77.5
موافق بشدة	08	08	% 20
المجموع	40	73	% 100
متوسط شدة الاتجاه	1.82		

من الجدول رقم 15 : والمتعلق بالاتجاه نحو عبارة توريث المناصب من اشكال الفساد الإداري اختلفت اتجاهات الصحفيين للعبارة حيث انعدمت في مقياس غير الموافق و غير الموافق بشدة00 %بينما نجد نسبة الذين جاء اتجاههم محايدا 2.5 % و الموافق بشدة 20 % و علاه هي لموافق بنسبة 77.5%. ومنها نجد ان توريث المناصب واحتكارها لأسماء وشخصيات وعائلات معينة تقضى على المواهب وتقتل روح الإبداع والتغيير عند المتميزين.

- متوسط شدة الاتجاه بلغ 1.82 و هو يعكس اتجاه ضعيف نحو العبارة.

الجدول رقم 16 : يوضح الاتجاه نحو عبارة غياب الرقابة شكل من أشكال الفساد الإداري:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية

غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	00	00	% 00
محايد	00	00	% 00
موافق	32	64	%80
موافق بشدة	08	08	% 20
المجموع	40	72	% 100
متوسط شدة الاتجاه	1.8		

من الجدول رقم 16 :والخاص بالاتجاه نحو عبارة غياب الرقابة شكل من اشكال الفساد الإداري نجد أن النسبة الأكبر جاءت لمقياس الموافقة و بلغت 80 %و لموافق بشدة 20 % بينما غير موافق و غير موافق بشدة و محايد 0% و هي تعكس اقتناع الصحفيين و إجماعهم نحو العبارة.فالتسيب وعدم الخضوع للرقابة في مختلف المعاملات يعد عاملا اساسيا لزيادة نسب الفساد بمختلف مظاهره وغياب الرقيب وعدم قيامه بمهامه المنوطة يشجع المفسدين ويوفر لهم المناخ والبيئة لتحقيق اغراضهم.

بلغ متوسط شدة الاتجاه 1.8 و هي تعكس اتجاه قوي سلبي نحو العبارة.

3- مظاهر الفساد الإداري من وجهة نظري:

الجدول رقم 17 : جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة التجاوزات المالية من مظاهر الفساد الإداري:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	00	00	% 00
محايد	00	00	% 00
موافق	32	64	% 80
موافق بشدة	08	08	% 20
المجموع	40	72	% 100
متوسط شدة الاتجاه	1.8		

من الجدول رقم 17 : والخاص بالاتجاه نحو عبارة التجاوزات المالية من مظاهر الفساد الإداري

نلاحظ أن التجاوزات المالية في نظر الصحفيين تعد مظهرا من مظاهر الفساد الإداري التي اتفقوا عليها و قد جاءت نسبة موافقتهم مرتفعة جدا قدرت ب 80 % و لموافق بشدة 20 % وانعدمت بباقي المقاييس

- و قد بلغ متوسط شدة الاتجاه 1.8 و هو اتجاه سلبي نحو العبارة.

الجدول رقم 18 :جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة ضعف الاشراف و الرقابة الادارية من مظاهر الفساد الإداري:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	00	00	% 00
محايد	00	00	% 00
موافق	12	27	% 30
موافق بشدة	28	28	% 70
المجموع	40	52	% 100
متوسط شدة الاتجاه	1.3		

من الجدول رقم 18 : والخاص بالاتجاه نحو عبارة ضعف الإشراف والرقابة الإدارية من مظاهر الفساد الإداري نجد أن الصحفيين يرون أن ضعف الإشراف و الرقابة الإدارية هما مظهرات من مظاهر الفساد الإداري و قد كانت إجابتهم 30 % لموافق و 70 % غير موافق بشدة ، وقد انعدمت نسبة المبحوثين غير الموافقين بشدة وغير الموافقين وكذا المحايدين حيث ان تهاون الرئيس او المسؤول في اداء مهمته وعدم قيامه بدوره الرقابي من شانه تشجيع الفسادو بلغ متوسط شدة الاتجاه 1.3.

الجدول رقم 19 :جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة استغلال البعض لنفوذه الاقتصادي و الاجتماعي من مظاهر الفساد الإداري:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	00	00	% 00
محايد	00	00	% 00
موافق	12	24	% 30
موافق بشدة	28	28	% 70
المجموع	40	52	% 100
متوسط شدة الاتجاه	1.3		

من الجدول رقم 19 : والخاص بالاتجاه نحو عبارة استغلال البعض لنفوذه الاقتصادي والاجتماعي من مظاهر الفساد الإداري نلاحظ انعدام بنسبة الصحفيين المعارضين و المحايدين للعبارة ، بينما جاءت النسب عالية للموافقين بشدة 70 % و الموافق 30% .بينما نسبة 00% لغير موافق بشدة ،00% غير موافق00 % و 00% لمحايد،وقد اعتبر الصحفيين ان استغلال البعض لنفوذه ومكانته الاجتماعية وتعسفه اصبحنا نراه كثيرا بين اوساط المجتمع.

بلغ متوسط شدة الاتجاه 1.3 و هو يعكس اتجاه سلبي نحو العبارة.

المحور الثالث : أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري :

الجدول رقم 20 : جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة خشية الصحفيين من رفع الدعوى عليهم :

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	00	00	% 00
محايد	00	00	% 00
موافق	13	26	% 32.5
موافق بشدة	27	27	% 67.5
المجموع	40	53	% 100
متوسط شدة الاتجاه	1.32		

من الجدول رقم 21 :والخاص بالاتجاه نحو عبارة خشية الصحفيين من رفع دعاوي ضدهم وافق الصحفيين بالإجماع على أن من أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري خشيتهم من رفع الدعوى عليهم حيث كانت نسبة الموافقة بشدة 67.5 و الموافقين 32.5 % بينما انعدمت نسبة الصحفيين غير الموافقين وغير الموافقين بشدة والمحايدين 00% ونلتمس من قراءتنا للجدول تخوف الصحفيين المبحوثين من المحاكمة والدعاوي القضائية وممكن ارجاعها كون عينة الدراسة من الفئة الشابة التي تفتقد للحماية في ظل غياب القوانين التي تحميهم.

بلغ متوسط شدة الاتجاه 1.32 و هو اتجاه سلبي.

الجدول رقم 21 :جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة حرص الصحافة على علاقتها مع المؤسسة الاقتصادية للحصول على الدعم و الإعلانات:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	09	45	% 22.5
غير موافق	02	08	% 5
محايد	00	00	% 00
موافق	23	46	% 57.5
موافق بشدة	06	06	% 15
المجموع	40	105	% 100
متوسط شدة الاتجاه	2.62		

من الجدول رقم 21 : والخاص بالاتجاه نحو عبارة حرص الصحافة على علاقتها مع المؤسسة الإقتصادية للحصول على الدعم والإعلانات نجد تعدد الإجابات الصحفيين بين الموافقين و غير الموافقين حيث جاءت نسبة 57.5 % لموافق و 15 لموافق بشدة ، بينما غي الموافق بشدة 22.5 % و غير الموافق 5 % بينما المحايدين 00 %، ومن نستنتج ان منهم من يري ان تخوف الصحف من حجب ايرادات الإشهار مثلا من طرف المؤسسة الاقتصادية يعد سببا من اسباب قصور الصحافة وعجزها من قيامها بدورها بمكافحة الفساد.

بلغ متوسط بشدة الاتجاه 2.62 و هي يعكس اتجاه سالبي متردد نحو العبارة (متوسط).

الجدول رقم 22:جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة عدم وجود المصادر الموثوقة في تحري الفساد الإداري

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	02	08	% 5
محايد	00	00	% 00
موافق	32	64	% 80
موافق بشدة	06	06	% 15
المجموع	40	78	% 100
متوسط شدة الاتجاه	1.95		

من الجدول رقم 22 : والخاص بالاتجاه نحو عبارة عدم وجود المصادر الموثوقة في تحري الفساد الإداري نجد ان نسبة الصحفيين غير الموافقين بشدة بلغت 00 % وغير موافق 5%بينما المحايدين 00%ن واعلى نسبة هي 80% لموافق و 15% موافق بشدة

بلغ متوسط بشدة الاتجاه 2.62 و هي يعكس اتجاه سالبي متردد نحو العبارة (متوسط).

الجدول رقم 23 : جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة ضعف الكفاءة المهنية المتخصصة في الصحافة :

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	12	60	% 30
غير موافق	10	40	% 25
محايد	04	12	% 10
موافق	06	12	% 15
موافق بشدة	08	08	% 20
المجموع	40	132	% 100
متوسط شدة الاتجاه	3.3		

من الجدول رقم 23 : والخاص بالاتجاه نحو عبارة ضعف الكفاءة المهنية في الصحافة الاستقصائية نلاحظ تقارب في اتجاه الصحفيين بين الموافق و غير الموافقين فجاءت النتائج كالتالي : 30% غير موافق بشدة : 25 % غير موافق ، 10% محايد بينما نجد 15 % موافق و 20 % موافق بشدة فاختلاف الاتجاهات يعكس اختلاف الاراء فالصحافة الإستقصائية تحتاج صحفيين بدرجه مخبرين يتمتعون بميزات خاصة فقضايا الفساد بطبيعتها قضايا حساسة جدا تتطلب احترافية وجرأة وحب اطلاع والمغامرة.

بلغ متوسط شدة الاتجاه 3.3 و هو يعكس اتجاه سلبي محايد و متردد (متوسط).

الجدول رقم 24 : جدول الاتجاه نحو عبارة خوف الصحفيين من الاستهداف الشخصي :

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	00	00	% 00
محايد	00	00	% 00
موافق	36	72	% 90
موافق بشدة	04	04	% 10
المجموع	40	76	% 100
متوسط شدة الاتجاه	1.9		

من الجدول رقم 24 : والخاص بالاتجاه نحو عبارة خوف الصحفيين من الاستهداف الشخصي أجمع الصحفيين المبحوثين على موافقتهم على ان خوفهم من الاستهداف الشخصي يعد سببا من اسباب قصور مكافحة الفساد و يحول دون تاديتهم لوظيفتهم و جاءت نسبة عالية جدا الموافق 90% ، 10% لموافق بشدة. بينما انعدمت النسبة في باقي المقاييس 00% فهو سبب تخوفهم منه

بلغ متوسط شدة الاتجاه 1.9 و هو يعكس اتجاه سلبي ضعيف.

الجدول رقم 25:جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة ضعف الوعى و الجرأة في الحديث عن قضايا الفساد :

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	11	55	% 27.5
غير موافق	09	36	% 22.5
محايد	03	09	% 7.5
موافق	09	18	% 22.5
موافق بشدة	08	08	% 20
المجموع	40	126	% 100
متوسط شدة الاتجاه	3.15		

من الجدول رقم 25 : والخاص بالإتجاه نحو عبارة ضعف الوعي والجراة في الحديث عن قضايا الفساد الإداري نلاحظ ان أكبر نسبة للصحفيين غير موافقين بشدة على ان ضعف الوعى و الجرأة في الحديث عن قضايا الفساد من أسباب قصور مكافحة الفساد وقد جاء النسبة متساوية بين (غير موافق و موافق) 22.5 %، والموافق بشدة 20 % أدناها المحايدون 7.5 ، وغير موافق بشدة 27.5% ومن قراءتنا للجدول نجد ان الصحفيين المبحوثين غير موافقون كون ان ضعف الوعي والجرأة هما سببان من قصور الصحافة في مكافحة الفساد في حين يراها البعض سببا وجيها فالصحفيون مدركون تماما بقضايا مجتمعهم لكن هناك ضغوطات اخري تحول دون قدرتهم على معالجة هذا النوع من القضايا.

بلغ متوسط شدة الاتجاه 3.15 و هو يعكس اتجاه متردد (متوسط).

المحور الرابع : الضغوطات و العراقيل التي يتعرض لها الصحفيين الجزائريين :

الجدول رقم 26 : جول يوضح الاتجاه نحو عبارة صعوبة الحصول على المعلومات :

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	01	05	% 2.5
محايد	00	00	% 00
موافق	30	60	% 75
موافق بشدة	09	09	% 22.5
المجموع	40	74	% 100
متوسط شدة الاتجاه	1.85		

من الجدول رقم 26 : والخاص بالاتجاه نحو عبارة صعوبة الحصول على المعلومات من الاجهزة الرسمية نلاحظ ان اكثر من نصف الصحفيين المبحوثين يرون ان صعوبة الحصول على المعلومات من الضغوطات و العراقيل التي يتعرضون لها و جاءت النسبة موافق 75 % و غير موافقين 2.5 % بينما موافقين بشدة 22.5 %. ونسبة المحايدين 00% فإحتكار السلطة للمعلومة عقبة تواجه سعي الصحفيين في مكافحتهم للفساد.

بلغ متوسط شدة الاتجاه 1.85.

الجدول رقم 27 :جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة وجود قوانيين تحد من حرية الصحفي في استقصاء الفساد الإداري:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	00	00	% 00
محايد	00	00	% 00
موافق	11	22	% 27.5
موافق بشدة	29	29	% 72.5
المجموع	40	51	% 100
متوسط شدة الاتجاه	1.27		

من الجدول رقم 27 : والخاص بالإتجاه نحو عبارة وجود قوانين تحد من حرية الصحفي في استقصاء الفساد الإداري اتفق الصحفيين على وجود قوانين من شانها تحد من حرية الصحفي في استقصاء الفساد و بلغت النسبة 72.5 % و الموافقين 27.5 % بينما جاءت نسب الصحفيين غير الموافقين بشدة وغير الموافقين معدومة والمحيدين ايضا 00% حيث يرون في القانون اجحاف بحقهم وتخوفهم من العقوبات الناجمة سبب يعرقل عملهم.وقد بلغ متوسط شدة الاتجاه 1.27.

الجدول رقم 28 : جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة تعرض الصحفيين للتهديد من قبل المتهمين بالفساد الإداري:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	01	04	% 2.5
محايد	02	06	% 5
موافق	19	38	% 47.5
موافق بشدة	18	18	5 45
المجموع	40	66	% 100
متوسط شدة الاتجاه	1.65		

من الجدول رقم 28 : والخاص بالإتجاه نحو عبارة تعرض الصحفيين للتهديد من قبل المتهمين بالفساد الإداري نلاحظ تنوع إجابات الصحفيين و اتجاهاتهم نحو العبارة حيث نجد 5 % فقط منهم لم يبرا أرائهم نحوها بينما 2.5 % كانت أرائهم غير موافقة، وأعلى النسبة هي لوافق نسبة 47.5 و موافق بشدة 45 % و 00% لغير موافق بشدة فالتعرض للتهديد من طرف المدانين يعرض حياتهم للخطر.

بلغ متوسط شدة الاتجاه 1.65 و هو يعكس اتجاه ضعيف نحو العبارة.

الجدول رقم 29 : جدول يوضح الإتجاه نحو عبارة تعرض الصحفيين لشراء ذمتهم من الضغوطات على عملهم :

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	08	40	% 20
غير موافق	02	08	% 5
محايد	00	00	% 00
موافق	20	40	% 50
موافق بشدة	10	10	% 2.5
المجموع	40	98	% 100
متوسط شدة الاتجاه	2.45		

من الجدول رقم 29 : والخاص بالإتجاه نحو عبارة تعرض الصحفيين لشراء ذممهم نلاحظ أن نصف الصحفيين المبحوثين وافقوا على أن تعرضهم لشراء ذمتهم من أهم الضغوطات التي يواجهونها و 25 % يوافقون بشدة.

بينما نجد ان هنالك نسبة غير موافقة بشدة و عارضت العبارة بلغت نسبتهم 20 % و غير الموافقين 5 % والمحايدين 00% فمساومتهم هو سبب وضغط يمارس عليهم.

بلغ متوسط شدة الاتجاه 2.45 و هو يعكس اتجاه سلبي متردد نحو العبارة.

الجدول رقم 30 : جدول يوضح الإتجاه نحو عبارة الضغوطات على الصحفيين من داخل المؤسسة الصحفية:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	02	10	% 5
غير موافق	02	08	% 5
محايد	02	06	% 05
موافق	27	54	% 67.5
موافق بشدة	7	07	% 17.5
المجموع	40	85	% 100
متوسط شدة الاتجاه	2.12		

من الجدول رقم 30 : والخاص بالاتجاه نحو عبارة الضغوطات على الصحفيين من المؤسسة الاقتصادية نلاحظ 67.5 %من الصحفيين موافقين على العبارة ، بينما نسبة 17.5 موافقون بشدة، وقد تساوت نسبة غير الموافقين و غير الموافقين بشدة و بلغت 5 % للمحايدين.

ومن قراءتنا للجدول نجد نسبة كبيرة من الصحفيين المبحوثين يعترفون على ان هناك ضغوطات نمارس عليهم من داخل المؤسسة الاقتصادية وقد تتمثل وتعود الى السياسة التحريرية للجريدة وخطها الافتتاحي التي في كثير من الاحيان يتعرض مع ما ينشره، بلغ متوسط شدة الاتجاه 2.12.

الجدول رقم 31 :جدول يوضح الإتجاه نحو عبارة تهديدات حكومية ضد الصحفيين لمنعهم نشر قضايا الفساد:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	03	12	% 7.5
محايد	00	00	% 00
موافق	26	52	% 65
موافق بشدة	11	11	% 27.5
المجموع	40	75	% 100
متوسط شدة الاتجاه	1.87		

من الجدول رقم 31 : والخاص بالإتجاه نحو عبارة تهديدات حكومية ضد الصحفيين لمنعهم نشر قضايا الفساد الإداري أكثر من نصف الصحفيين و وافقوا على العبارة وان التهديد من عوامل قصور مكافحة الفساد جاءت الاتجاهات بنسبة 65 % و الموافقين بشدة 27.5 %، بينما نجد أن نسبة قليلة قدرت 7.5% كانت معارضة للعبارة.فالقمع والتهديد من السلطة يعد من الضغوطات التي تعرض الصحفييم للمساءلة وحتي غلق المؤسسة الصحفية ان اقتضي الامر لمجرد مقال.

بلغ متوسط شدة الاتجاه 1.87 و هو يعكس اتجاه سلبي متردد.

الجدول رقم 32 : جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة تحتاج الصحافة في مكافحة الفساد إلى أخلاقيات مهنية:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	00	00	% 00
محايد	00	00	% 00
موافق	03	12	% 7.5
موافق بشدة	37	185	% 92.5
المجموع	40	197	% 100
متوسط شدة الاتجاه	4.92		

من الجدول رقم 32 : والخاص بالإتجاه نحو عبارة تحتاج الصحافة في مكافحة الفساد الى اخلاقيات مهنية نجد أن جميع الصحفيين المبحوثين يوفقون بشدة على أن الصحافة تحتاج أخلاقيات مهنية حيث بلغت نسبتهم 92.5 % و نسبة الموافقون بلغت 7.5 ، اما بالنسبة لمتوسط الاتجاه فيساوي 4.92 و هو مايعكس اتجاه قوي جدا لدى الصحفيين وانعدمن في باقي المقاييس.فالممارسة الصحفية تحتاج لأخلاق وعدم اتهام الغير والخوض في اعراضهم دون ادلة دامغة لمجرد تصفية حسابات شخصية.

المحور الخامس : كيفية مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيين الجزائريين:

الجدول رقم 33 : جول يوضح الإتجاه نحو عبارة إجراء العقوبات الرادعة للمدانين:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	00	00	% 00
محايد	00	00	% 00
موافق	02	08	% 5
موافق بشدة	38	100	% 95
المجموع	40	198	% 100
متوسط شدة الاتجاه		4.98	

من الجدول رقم 33 : والخاص بالإتجاه نحو عبارة اجراء العقوبات الرادعة للمدانين الرادعة للمدانين نلاحظ شبه إجماع لدى الصحفيين نحو هذا الاتجاه نسبة 95% و موافقين بشدة و لموافق 5 %، فقراءتنا تعكس رغبة حقيقة لدى الصحفيين في معاقبة الجناة حسب القوانين و قيام دولة العدل و القانون.

أما بالنسبة لمتوسط الاتجاه فتساوي 4.95 و هو يعكس اتجاه قوي جدا للصحفيين المبحوثين.

الجدول رقم 34 : جدول يوضح توفير الحيادية و الشفافية في التغطية الصحفية لقضايا الفساد الإداري:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	00	00	% 00
محايد	00	00	% 00
موافق	36	144	% 90
موافق بشدة	04	20	% 10
المجموع	40	164	% 100
متوسط شدة الاتجاه		4.1	

من الجدول رقم 34 : والخاص بالاتجاه نحو عبارة توفير الحيادية والشفافية في التغطية الصحفية لقضايا الفساد نلاحظ ارتفاع نسبة مقياس الصحفيين الموافقين للعبارة كبيرة جدا 90% و موافق بشدة 10 %، بين انعدمت في باقي المقاييس ما يعكس رغبة حقيقة لدى الصحفيين في تغطية قضايا الفساد بكل مصداقية.

وقد بلغ متوسط شدة الاتجاه 4.1 وهي تعكس اتجاه ايجابي قوي جدا نحو العبارة.

الجدول رقم 35 : جدول يوضح الإتجاه نحو عبارة سهولة الوصول الى الوثائق التي تكشف الفساد :

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	00	00	% 00
محايد	00	00	% 00
موافق	06	24	% 15
موافق بشدة	34	170	% 85
المجموع	40	194	% 100
متوسط شدة الاتجاه	4.85		

من الجدول رقم 35 : والخاص بالاتجاه نحو عبارة سهولة الوصول الى الوثائق التي تكشف الفساد نجد انها لاقت موافقة بشدة لدى الصحفيين المبحوثين بنسبة 85 % و الموافقون نسبة 15 % ، وغير الموافقين بشدة وغير الموافقين 00% بينما متوسط الاتجاه 4.85 و هو مايعكس اتجاه قوي جدا و رغبة لدى الصحفيين لتسهيل عملهم و تمكنهم للوصول على مصادر المعلومات.

الجدول رقم 36 : جدول يوضح الإتجاه نحو عبارة تفعيل مبدأ من اين لك هذا:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	00	00	% 00
محايد	00	00	% 00
موافق	03	12	% 7.5
موافق بشدة	37	185	% 92.5
المجموع	40	197	% 100
متوسط شدة الاتجاه	4.92		

من الجدول رقم 36 : والخاص بالاتجاه نحو عبارة تفعيل مبدأ من اين لك هذا ؟ أجمع الصحفيين على ضرورة تفعيل هذا المبدا بنسبة كبيرة جدا جاءت كالتالي:92.5 % لموافق بشدة و 7.5 %لموافق بينما بلغت نسبة 00% لغير موافق بشدة وغير موافق والمحايد فالصحفيون يقرون حسب الجدول بضرورة معرفة ممتلكات المسؤولين ومراقبة ارصدتهم وإخضاعهم للمسائلة ، بلغ متوسط شدة الاتجاه 4.92 و هو يعكس اتجاه قوي جدا .

الجدول رقم 37 : جدول يوضح الإتجاه نحو عبارة تفعيل بند عزل الموظف عن العمل يعتبر رادعا للمفسدين:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	00	00	% 00
محايد	00	00	% 00
موافق	06	24	% 15
موافق بشدة	34	170	% 85
المجموع	40	194	% 100
متوسط شدة الاتجاه	4.85		

من الجدول رقم 37 : والخاص بالاتجاه نحو عبارة عزل المموظف يعتبر رادعا للمفسدين نلاحظ أن الصحفيين المبحوثين يوافقون بشدة على العبارة و يعتبرونه رادعا للمفسدين بنسبة 85% تلتها نسبة الموافقين 15 %. وانعدمت النسبة لغير الموافقين وغير الموافقين بشدة وايضا المحايدين، فهو من اهم الاساليب الناجعة لمكافحة الفساد وقد بلغت متوسط شدة الاتجاه 4.85 و هي تعكس تجاه قوي جدا للصحفيين المبحوثين.

الجدول رقم 38 :جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة التخلص من الواسطة من طرف القضاء على الفساد الإداري:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	00	00	% 00
محايد	00	00	% 00
موافق	08	32	% 20
موافق بشدة	32	160	% 80
المجموع	40	192	% 100
متوسط شدة الاتجاه	4.8		

من الجدول رقم 38 : والخاص بالإتجاه نحو عبارة التخلص من الواسطة نرى ان أكثر من نصف الصحفيين المبحوثين موافقون بشدة بنسبة 80% على التخلص من الواسطة للقضاء على الفساد الاداري بينما نسبة 20 % نسبة الموافقة.بينما نجد 00% لغير موافق بشدة و00% لغير موافق و00% لمحايد فالواسطة ضاهرة سلبية وجب نبذها في المجتمعات وتحقيق مبدا الافضل.

و متوسط شدة الاتجاه بلغ 4.8 % و هو يعكس اتجاه قوي و جاد لدى الصحفيين.

الجدول رقم 39 : جدول يوضح الاتجاه نحو عبارة حماية الأشخاص المبلغين عن قضايا بالفساد شيء أساسي:

نوع الشدة	التكرار	التكرار المرجع للشدة	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	00	00	% 00
غير موافق	00	00	% 00
محايد	02	06	% 05
موافق	33	132	% 82.5
موافق بشدة	05	25	% 12.5
المجموع	40	163	% 100
متوسط شدة الاتجاه		4.07	

من الجدول رقم 39:والخاص بالاتجاه نحو عبارة حماية الاشخاص المبلغين عن قضايا الفساد نلاحظ أن نسبة 82.5 % وافقت على هذاا لإجراء و اعتبرته شيء أساسي، بينما وافق بشدة 12.5 على العبارة لتأتي نسبة 05 % للصحفيين المحايدين بينما انعدمت النسبة في المقاييس الاخري غير موافق وغير موافق بشدة. فالحماية وضمان السرية وسلتان ناجعتان لمعالجة اعمق وقد بلغ متوسط شدة الاتجاه 4.07 وهي تعكس اتجاه قوي.

عرض النتائج العامة للدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى حملة من النتائج يمكن من خلالها الحكم على فرضيات الدراسة سنعرضها وفق المؤشرات على النحو التالي:

جدول رقم 40: يوضح الاستجابة لمحور: أسباب الفساد الإداري:

العبارة	متوسط شدة العبارة
5	1.5
6	1.3
7	1.72
8	1.65
9	2.05
10	1.35
11	2.05
12	1.5
المجموع	13.12
متوسط الدرجات	1.64

*إن متوسط شدة الاتجاه نحى أسباب الفساد الإداري بلغت 1.64 مما يثبت أن الاتجاه جاء يمتاز بالسلبية و ذلك كل العبارات له جاءت سلبية مما يؤكد قوة في معارضة العبارات السلبية و بالتالي قوة في المعارضة.

جدول رقم 41: جدول يوضح الاستجابة لمحور : أشكال الفساد الإداري:

العبارة	متوسط شدة العبارة
13	1.2
14	1.2
15	1.82
16	1.8
المجموع	6.02
متوسط الدرجات	1.50

*ان متوسط شدة الاتجاه نحو أشكال الفساد الإداري بلغت 1.50و التي تمتاز بأنها سلبية.

جدول رقم 42: جدول يوضح الاستجابة لمحور : مظاهر الفساد الإداري:

العبارة	متوسط شدة العبارة
17	1.8
18	1.3
19	1.3
المجموع	4.4
متوسط الدرجات	1.46

ان متوسط شدة الاتجاه نحو مظاهر الفساد الإداري بلغت 1.46و هي تمتاز بالسلبية و ذلك كون عباراتها كلها سلبية و هي تعكس قوة في المعارضة.

جدول رقم 43:جدول يوضح الاستجابة لمحور: أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري:

العبارة	متوسط شدة العبارة
22	1.32
21	2.62
22	1.95
23	3.3
24	1.9
25	3.15
المجموع	14.24
متوسط الدرجات	2.37

إن متوسط شدة الاتجاه نحو أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري بلغت 2.37 وهي تعكس سلبية نحوه ومحايدة.

جدول رقم 44: جدول يوضح الاستجابة لمحور : الضغوطات و العراقيل:

العبارة	متوسط شدة العبارة
26	1.85
27	1.27
28	1.65
29	2.45
30	2.12
31	1.87
32	4.92
المجموع	16.13
متوسط الدرجات	2.30

*ان متوسط شدة الاتجاه نحو محور الضغوطات و العراقيل قدر 2.30 مما يعكس اتجاه سلبي ضعيف نحوهذا المحور.

جدول رقم 45: جدول يوضح الاستجابة لمحور كيفية مكافحة الفساد الاداري:

العبارة	متوسط شدة العبارة
33	4.95
34	4.1
35	4.85
36	4.92
37	4.85
38	4.8
39	4.07
المجموع	32.54
متوسط الدرجات	4.65

*إن متوسط شدة الاتجاه نحو محور كيفية مكافحة الفساد الإداري بلغ 4.65 و هذا يعني أن شدة الاتجاه ايجابية قوية جدا.

عرض النتائج و مناقشتها:

ثبتت الدراسة إلى وجود درجة مرتفعة من الموافقة احو أسباب الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيين، إذا بلغ متوسط شدة الاتجاه الكلي على هذا المحور (1.64)، إذا أشارت إجابات الصحفيين إلى أن أكثر أسباب انتشار الفساد الإداري ياثيرا استغلال الوظيفة و الموقع من طرف البعض بمتوسط شدة الاتجاه (1.3) و كذا التجاوزات على الإعلام من جهات رسمية تحاول تقييد وسائل الإعلام في مواجهة الفساد الإداري ، وكذا عدم وجود إرادة حقيقة عند بعض أصحاب القرار في مكافحة الفساد بمتوسط شدة الاتجاه (1.5)، ثم غياب العقوبات الرادعة تجاه المتجاوزين بمتوسط شدة الاتجاه بلغ (1.35) و من ثم جاءت الأسباب الأخرى ، ضعف برامج مكافحة الفساد (2.05) و ضعف الوازع الديني و الأخلاقي و من ثم .

و هذا يشير أن الصحفيين الجزائريين لديهم توجهات عامة حول أسباب ظاهرة الفساد الإداري إذا أن النفقات غير المقنية تعني أن المسؤول الإداري يتصرف دون أي ضوابط أو شروط أو قيود مما يتيح له التصرف بالمال العام كما يحلو له مما قد يسهل نهب المال العام و عدم العدالة في توزيعه لمن يستحقونه مثل الحوافز التي يستحقها الموظفين المتقدمين و الأكفاء في العمل فتذهب هذه الحوافز للأشخاص لهم صلة و علاقة مع المسؤول الإداري.

- ثم يأتي السبب الثاني في انتشار الفساد الإداري هو تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة نتيجة عدم الشعور بالعدالة في الوظيفة العامة و الترقيات وفق مبدأ الكفاءة و ضعف برامج مكافحة الفساد الإداري مما يؤدي إلى هدر المال العام.
- – بينما جاءت النسبة الأقل أبضا و هي عدم متابعة بعض الصحف للفساد و عدم النشر لان لها مصالح مع المتورطين بالفساد الإداري و هذا له دلالة أن الصحفيين لا يميلون لهذا السبب في رأيهم على أن ليس هناك من الصحفيين من لهم علاقة مع المتورطين بالفساد الإداري ويمكن تفسير ذلك بضعف القوانين والانظمة التي تعمل على محارة الفساد الإداري.

- أظهرت الدراسة وجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو أشكال الفساد الإداري من جهة نظر الصحفيين الجزائريين،إذا بلغ متوسط شدة الدرجات الكلي على هذا المحور (1.50) وجاء ترتيب الأشكال كالتالي:
- الواسطة شكل من أشكال الفساد الإداري و المحسوبية شكل من أشكال الفساد الإداري بمتوسط شدة الاتجاه (1.2) ثم غياب الرقابة شكل من أشكال الفساد الإداري بمتوسط شدة الاتجاه (1.82) ، وتوريث المناصب شكل من أشكال الفساد الإداري، وهذا يشير على أن الواسطة في الدولة يعد أهم أشكال الفساد الإداري و التي تحرم كثير من الموظفين من حق الحصول على الوظيفة و المنصب الذي يجب أن يحصل عليه ، ثم المحسوبية التي تعد شكلا من أشكال الفساد الإداري و التي ازداد انتشارها بشكل واسع في المجتمع الجزائري و أيضا غياب الرقابة الحقيقية و الفعلية التي تؤدي إلى تشجيع الموظف على تجاوز الصلاحيات و المسؤوليات التي تؤدي إلى إفساد الموظف و أخرها توريث المناصب العليا في الدولة و ذلك نتيجة زيادة معدلات تكرار أسماء العائلات و إن بعض المناصب محصورة ببعض العائلات.
- ويمكن تفسير ذلك بان هذه المظاهر أصبحت تشكل مادة رئيسية للصحفيين تتكرر بشكل يومي و مستمر و هذا تنعكس درجة الموافقة حول هذه الأشكال.
- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو مظاهر الفساد الإداري من جهة نظر الصحفيين الجزائريين إذا بلغ متوسط الدرجات على هذا المحور (à1.46 و كانت أكثر مظاهر الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيين الجزائريين هي استغلال البعض لنفوذه الاقتصادي الاجتماعي من مظاهر الفساد الإداري بنسبة (1.3) و أيضا ضعف الإشراف و الرقابة الإدارية ، إما التجاوزات المالية فقد بلغت متوسط شدة الدرجات (1.8) ، وهذا يشير إلى أن الصحفيين لديهم توجهات عامة أو التي تتمثل في استغلال البعض للنفوذ الاقتصادي و الاجتماعي و ضعف الإشراف و الرقابة الإدارية و هي تمثل مظاهر رئيسية لظاهرة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيين أن أهم مظاهر الفساد الإداري تتمثل في استغلال الموظف لموقعه الوظيفي أو استثمار المكانة الاقتصادية و الاجتماعية في تحقيق مكاسب على حساب الوظيفة العامة ، يضاف إلى ذلك ضعف الإشراف و التجاوزات المالية مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد بشكل كبير في القطاع العام
- اثبتت الدراسة وجود درجة محايدة نحو أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري من جهة نظر الصحفيين الجزائريين، إذا بلغ متوسط شدة الدرجة الكلي على هذا المحور (2.37) و كانت أكثر الأسباب تأثير على دور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري هي خشية الصحفيين من رفع دعوى عليهم بمتوسط شدة الدرجات (1.32) ثم حوف الصحفيين من الاستهداف الشخصي (1.9) ، تليها عدم وجود المصادر

الموثوقة في تحري الفساد الإداري بمتوسط (1.95) ثم حرص الصحافة على علاقتها مع المؤسسة الاقتصادية للحصول على الدعم و الإعلانات (2.62) و ضعف الوعي و الجرأة في الحديث عن قضايا الفساد الإداري 3.15 و أخيرا ضعف الكفاءة المهنية (3.3) ، وهذا يشير إلى أن أهم أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد تتمثل في حثيه الصحفيين من رفع الدعوى ضدهم و كذا الاستهداف الشخصي بالإضافة إلى عدم قدرة الصفيين في الحصول على معلومات كافية حول ظاهرة الفساد و بشكل عام فان قضايا الفساد تعد مادة إعلامية مهمة بالنسبة للصحفيين و تشكل جزء مهم من إخبارها و تحقيقاتها الصحفية و تربيط قدرة الصحفي على التعامل مع قضايا الفساد سياسة الحفية و توجهاتها السياسية و الحريا العامة الممنوحة ، إضافة لذلك. البيئة السياسية و ما تثيره قضايا الفساد من أخطار قد تؤثر على الصحفي و مستقبله و حياته العامة و هذه الأسباب وغيرها قد كان لها دور مباشر في أسباب قصور الصحفيون لقضايا الفساد الإداري.

- ثبتت الدراسة وجود موافقة من قبل الصحفيين على الدرجة حيث بلغ متوسط شدة الاتجاه (2.30) أعلاها وجود قوانين تحد من حرية الصحفي استقصاء الفساد الإداري(1.27) يليها تعرض الصحفيين للتهديد من قبل المتجهين بالفساد (1.65) ثم صعوبة الحصول على المعلومات من الأجهزة الرسمية (1.85) ثن تهديدات حكومية ضد الصحفيين لمنعهم من نشر قضايا الفساد (1.87) و كذا الضغوطات على الصحفيين من داخل المؤسسة (2.12) و تعرض الصحفيين لشراء ذممهم (2.45) و أخيرا تحتاج الصحافة في مكافحة الفساد إلى أخلاقيات مهنية و هذه الضغوطات تؤثر بشكل سلبي على فاعلية ودور الصحفيين في معالجة قضايا الفساد.
- ثبتت نتائج الدراسة وجود درجة مرتفعة جدا من الموافقة نحو كيفية مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيين الجزائريين حيث بلغ متوسط شدة الاتجاه على هذا المحور 4.64، حيث بلغ أكبر عبارة التي تنص على ضرورة توفر الحيادية و الشفافية في تغطية الصحفية لقضايا الفساد الإداري (4.1) ثم حماية الأشخاص المبلغين عنهم عن قضايا الفساد (4.07) و التخلص من الواسطة (4.8) تفعيل نبدأ عزل الموظف عن العمل (4.85) و سهولة الفصول إلى الوثائق التي تكشف الفساد (4.85) ، تفعيل مبدأ من أين لك هذا (4.92) و أخيرا إجراء العقوبات الرادعة ضد المدنيين.
- وهذا يشير إلى أن الصحفيون لديهم اتجاهات و مواقف محددة نحو الطرق و الوسائل التي يمكن من خلالها مكافحة هذه الظاهرة و الحد منها من خلال توفير الحيادية و الشفافية و الحد من الواسطة و المحسوبية من

الوظائف العامة و إيقاع العقوبات الرادعة بحق المدانين لهذه الجرائم و توفير الحماية القانونية لأشخاص الذي يبلغون عن هذه القضايا و إجراء المحاكمات العادلة للمتهمين.

التوصيات:

1- توصى الدراسة بضرورية إقرار قانون جديد من قبل الحكومة يمنع أي مسؤول إداري التصرف بحرية مطلقة بالمال العام و إن يتم تطبيق القانون على الجميع دون استثناء.

2- العمل على تحقيق العدالة في السلم الوظيفي (الإداري) بان يشعر الموظف بأنه حقه في الترقية لان ذلك يساعد على الحد من مشكلة الفساد الإداري ويؤدي إلى خلق بيئة غير ملائمة للعمل ، ويجب أن يكون هناك نظرة متعمقة جدا في تسليم المناصب العليا لأصحاب الكفاءات و الذين يستحقونها و ليس لمن لا يستحقونها على مبدأ توريث المناصب.

3- العمل على تقسيم و مراجعة الأسباب التي تؤدي إلى الفساد الإداري في الجزائر من وجهة نظر الصحفيون كون الحفيين من الجهات الرقابية التي تعمل على كشف الفساد و المفسدين .

4- إن مكافحة الفساد لا يرتبط بهيئة معنية و إنما يجب أن يكون هنالك تعاون بين الصحافة من جهة كافة الجهات التي تعمل في مجال مكافحة الفساد الإداري ، وتوفير المعلومات الكافية للصحفيين التي تمكنهم من نشر الحقائق كما هي (حق الحصول على المعلومة).

5- من المفترض على الصحفيون إن تكون لديهم أخلاقيات و ممارسات مهنية، وان تتوفر لديهم الوثائق و الدلائل عند النشر عن قضايا الفساد حتى يكتسب الصحفيون المكانة التي يستحقونها.

6- يجب على إدارات الصحف إن لا تمنع الصحفيون من نشر الأخبار التي تتعلق بالفساد و التي تكون بعضها حساسة جدا.

الخاتمــة

من خلال دراستنا لمسنا مدى خطورة ظاهرة الفساد الإداري وأثاره الوخيمة على الدولة و المجتمع كونه جميع المحالات ، وبما أن الصحافة تعتبر سلطة رابعة بما يميزها من قدرة على التأثير في الرأي العام وجب عليها التطرق الى هذا النوع من القضايا و معالجتها بكل موضوعية للكشف عن المفسدين في المجتمع وتوعية الجمهور بضرورة القضاء على هذه الظاهرة من خلال متطلبات وجب توفيرها حتى تتمكن الصحف من معالجة هذا النوع من القضايا أولها :

- **الشفافية** : وتقصد بها صدق وسائل الصحافة في نقل الحقائق إلى الجمهور فضلا عن دقتها و الشفافية تعتبر صدق المسؤول في طرح المشاكل الخ
- **الديمقراطية** : تتضمن وصول ممثلي الشعب إلى السلطة التشريعية و ممارسة دورهم بحرية في اتخاذ القرارات الفاعلة التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للمواطنين .
- **الحرية**: أي حرية وسائل الصحافة و حرية المواطن في مناقشة المسائل الاقتصادية و الاجتماعية وإبداء الرأي و الرأي الأخر ومساهمة جميع الجهات ذات العلاقة و الخبرة العلمية.
- **المصداقية**: تجنب المبالغة في معالجة الخبر و ذلك لأنه يفقد المصداقية.
- **المتابعة و الجدية**: من قبل الصحف للموضوع المطروح للوصول إلى حل نهائيا له فكثيرا ما تشير الصحف قضية فساد و تحدث ضجة كبيرة في المجتمع ثم ما يثبت التحقيق من صحة المعلومات وليس مجرد إثارة الفضائح.

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

تخصص :ماستر صحافة مطبوعة وإلكترونية

الموضوع:

اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو قضايا الفساد الاداري

"دراسة مسحية لمراسلي الصحف لولاية المسيلة"

إستمارة مقدمة لنيل شهادة الماستر

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبراكته :

نرجوا منكم ملأ هذه الاستمارة بدقة وموضوعية بوضع علامة [x] في المكان المناسب

شاكرين لكم حسن تعاونكم

من إعداد الطالب :

- نايلي نسرين

إشراف الأستاذة :

* رقاد حنان

المحور الأول : خاصة بالبيانات الشخصية للمبحوث:

1- **الجنس** : - ذكر ☐ - أنثى ☐

2- **السن** :- اقل من 25 سنة ☐ - من 30 إلى 34سنة ☐ - من 35 فما فو ☐

3- **عدد سنوات الخبرة** :

- اقل من 05 سنوت ☐ - من 06 سنوات الى 10 سنوات ☐ اكثر من 10 سنوات ☐

4- **المؤهل العلمي** : **ابتدائي** **متوسط** **ثانوي** **جامعي**

المحور الثاني : اسباب الفساد الإداري وأشكاله من وجهة نظر الصحفيين الجزائريين المبحوثين.

الرقم	اسباب الفساد من وجهة نظري	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	هناك تجاوز على الإعلام من جهات رسمية تحاول تقييد وسائل الإعلام في مواجهة الفساد الإداري					
02	استغلال الوظيفة والموقع من طرف البعض					
03	ضعف الوازع الديني والأخلاقي					
04	ضعف الرقابة الإدارية والمالية					
05	عدم متابعة بعض الصحف للفساد وعدم النشر لان لها مصالح مع المتورطين بالفساد الإداري					
06	غياب العقوبات الرادعة تجاه المتجاوزين					
07	ضعف برامج مكافحة الفساد					
08	عدم وجود ارادة حقيقة عند بعض اصحاب القرار في مكافحة الفساد					

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
16	خشية الصحفيين من رفع الدعوى عليهم					
17	حرص الصحافة على علاقتها مع المؤسسة الاقتصادية لحصول على الدعم والإعلانات					
18	عدم وجود المصادر الموثوقة في تحري الفساد الإداري					
19	ضعف الكفاءة المهنية المتخصصة في الصحافة الاستقصائية					
20	خوف الصحفيين من الاستهداف الشخصي					
21	ضعف الوعي والجرأة في الحديث عن قضايا الفساد الإداري.					

الرقم	اشكال الفساد الإداري من وجهة نظري	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
09	الواسطة شكل من اشكال الفساد الإداري					
10	المحسوبية شكل من اشكال الفساد الإداري					
11	توريث المناصب شكل من اشكال الفساد الإداري					
12	غياب الرقابة شكل من اشكال الفساد الإداري					

الرقم	***مظاهر الفساد الإداري من وجة نظري***	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
13	*التجاوزات المالية من مظاهر الفساد الإداري*					
14	*ضعف الإشراف والرقابة الإدارية من مظاهر الفساد الإداري*					
15	*استغلال البعض لنفوذه الاقتصادي والاجتماعي من مظاهر الفساد الإداري*					

المحور الثالث : اسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري

المحور الرابع الضغوطات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيين الجزائريين

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
22	صعوبة الحصول على المعلومات من الأجهزة الرسمية					
23	وجود قوانين تحد من حرية الصحفي في استقصاء الفساد الإداري					
24	تعرض الصحفيين للتهديد من قبل المتهمين بالفساد الإداري					
25	تعرض الصحفيين لشراء ذممهم من الضغوطات على عملهم					
26	الضغوطات على الصحفيين من داخل المؤسسة الصحفية					
27	تهديدات حكومية ضد الصحفيين لمنعهم من نشر قضايا الفساد					
28	تحتاج الصحافة في مكافحة الفساد الى اخلاقيات المهنة					

-

المحور الخامس :كيفية مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيين الجزائريين

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
29	اجراء العقوبات الرادعة بحق المدانين					
30	توفر الحيادية والشفافية في تغطية الصحفية لقضايا الفساد الإداري					
31	سهولة الوصول الي الوثائق التي تكشف الفساد الإداري					
32	تفعيل مبدأ من اين لك هدا بحق من يتقلد منصبا قياديا					
33	تفعيل بند عزل الموظف عن العمل يعتبر رادعا للمفسدين					
34	التخلص من الواسطة من طرق القضاء على الفساد الإداري					
35	حماية الاشخاص المبلغين عن قضايا الفساد شيء اساسي					

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: قائمة المصادر

1- القران الكريم.

ثانيا : قائمة المراجع :

*** القواميس و المعاجم**

1- ابن منظور لسان العرب ،المجلد الثاني ،بيروت ،دار لسان العرب .

2- اليسوعي لويس مطوف ،قاموس المنجد ،ط1 ،سنة .1908

*** الكتب**

1- أبو عرفة تيسيير، دراسة في الصحافة ، ط1، دار مجد لاوي ، عمان ، الأردن، 2000

2- أبو غليون جمال صالح ، استراتيجيات الحد من ظاهرة الفساد الاداري، مصر، المنظمة العربية للتنمية الادارية 2011.

3- ابتهال محمد رضا داود ، الفساد الاداري و اثاره السياسية و الاقتصادية مع الاشارة الخاصة الى تجربة العراق في الفساد دراسات دولية .

4- الخطيب جمال ، اعداد الرسائل الجامعية ، دار الفكر ، الأردن.

5- المهايني محمد خالد اليات حماية المال العام و الحد من الفساد الاداري،مصر، المنظمة العربية للتنمية الادارية.

6- باروت محمد جمال،الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ، ط1 ، مركز الوحدة العربية ، القاهرة 2004.

07- بوحوش عمار، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية،المؤسسة الوطنية ، بيروت.

08- بن مرزوق عنتر ، ،عبدو مصطفى ، معضلة الفساد في الجزائر ،دراسة في الجذور و الأسباب و الحلول ، دار حبطلي للنشر ، الجزائر 2009.

09- بيوض فادية قاسم ، الفساد و ابراز الجرائم والاثار و سبل المعالجة ،لبنان منشورات الحلبي 2013.

10- بودهان موسى ، النظام القانوني لمكافحة الرشوة ، الجزائر ، دار الهومة 2010.

11- هاني عيسوي السكر ،مكافحة الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و في الشريعة الاسلامية و التشريعات الوطنية ، ط1 ، دار الثقافة و النشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2017.

12- سيد متولي امال ، مدخل في الصحافة ،ط1، دار المكتبة ، الاسراء للنشر و الطبع و التوزيع 2002.

13- سيد محمد محمد ،الاعلام و التنمية ، دار الفكر العربي ، القاهرة.

14- وفاء هانم محمد الهادي ،مديحة مصطفى فتحي ، الحكومة و منظمات المجتمع المدني (د ،ب،ن) المكتب الجامعي الحديث.

15- حمدي عبد العظيم،عولمة الفساد ،و فساد العولمة ، مصر، دار الجامعة 2008.

16-حنان مليكة ، جرائم الفساد و الاختلاس ، مكسب الموظف العام من وراء وظيفة في النفقة الاسلامية و قانون مكافحة الفساد الاداري الجزائري ، مقارنة بعض التشريعيات العربية ، ط1 ، دار الجامعة الجديدة ، الجزائر.

17- حجاب محمد منير ، الموسوعة الاعلامية ، المجلد الاول ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة 2003.

18- محمد عبيدات ،منهجية البحث العلمي ،قواعد و مراحل و تطبيقات ، دار وائل للنشر ،عمان .

19- محمد جابر سامية ، منهجيات البحث الاجتماعي الاعلامي ، دار المعرفة الجامعية.

20- مطر عصام عبد الفتاح ، الفساد الاداري ، الاسكندرية ،دار الجامعة الجديدة 2011.

21- محمد عبد الحميد ، بحوث الصحافة ، عالم الكتب ، القاهرة ،1992.

22- محمد الحميد ، دراسات الجمهور في بحوث الاعلام ، عالم الكتب.

23- فاروق أبو زيد ، مدخل الى علم الصحافة ، ط2 ، الكتب للنشر ، القاهرة 1998.

24- علم الدين محمود ، اساسيات الصحافة القرن الواحد و العشرون ،ط1 ،كلية العلوم ، جامعة القاهرة .

25-قرادري حياة ، الصحافة و السياسة و الثقافة و السياسة الاعلامية في الجزائر،ط1 ، تكسيح كرم للدراسات و النشر، الجزائر (د،ت ،ن).

26- نعيم ابراهيم طاهر ، ادارة الفساد ، الاردن ،عالم الكتاب الحديث ، 2013.

27-خليل عمر معز، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ،دار الشروق للنشر ، الأردن .

28- عامر عبد العاشور أحمد ، الفساد الاداري في القطاع العام ، مصر ، المنظمة العربية للتنمية الادارية 2011.

29- خضر حمزة حسين الطائي ، الفساد الاداري في الوظيفة العامة ، عمان ، مركز ، الكتاب الاكاديمي

30- لؤي خليل ، الاعلام الصحفي ، ط1 ، دار أسامة للنشر و التوزيع ،الاردن 2002

31- عيسى عبد الباقي ، الصحافة و فساد النخبة ، (دراسة الاسباب و الحلول) ، العربي للنشر و التوزيع ، ط1 ، القاهرة ، 2005.

32- علاء فرحان طالب ، علي الحسن ، حميدي العامر ، استراتيجيات محاربة الفساد الاداري و المالي ، عمان ، دار الأيام 2014.

33- فايز جمعة النجار، أساليب البحث العلمي ، ط1 ، دار حامد ، الأردن 2010

34-نعيم ابراهيم الطاهر ، ادارة الفساد ، الأردن ، عالم الكتب الحديث 2013

35- عامر قندجيلي ، البحث العلمي ، ط1، دار البارودي للنشر و التوزيع ، الأردن 1999

*** الرسائل الجامعية**

1- باي أحلام ، معوقات حرية الصحافة في الجزائر ، دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الشوري 2007/2006.

2- بيوض ريمة ، الاليات القانونية و المؤسسات لمحاربة الفساد الاداري في الجزائر (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة بسكرة 2015.

3- حاحا عبدالعالي ، الاليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر ، أطروحة الدكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق 2012-2013.

4- زاوية يسرى ، المعالجة الاعلامية لقضايا الفساد في الصحف الجزائرية الخاصة ، جريدة الشروق نموذج مدكرة لنيل شهادة ماستر في علوم الاعلام ، جامعة العربي بنا ا لمهيدي أم البواقي 2015-2016.

5- قسيمة منوبية، بركات نوال ، تناول الصحافة المكتوبة لظاهرة الفساد ، صحيفة الشروق اليومي نموذج ، جامعة بسكرة (د،ت ،ن).

*** دوريات و مجلات**

1- بن عزوز محمد ، الفساد الاداري و الاقتصادي اثاره اليات مكافحته ، حالة سنة 2016 ، الجزائر ، مجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية العدد07 .

2- قاسم نايف علوان ، أثر العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الاداري ،دراسة ميدانية مجلة العلوم الاقتصادية و علوم النشر ، العدد 2007.

*** مؤتمـرات :**

1- ليتيم ابراهيم توهامي ناجي : بحث مقدم الى الملتقى الوطني لحكومة الشركات للحد من الفساد الاداري المالي يوم 06 ماي 2012.

*** المواقع الالكترونية :**

دراسة حول وسائل الاعلام ، تغطية أو كشف الفساد على الرابط

www.tranpareney .org /20/05/2019

مقال بعنوان " دور الاعلام في مكافحة الفساد المالي و الاداري" ، صالح الطائي، صحيفة على الرابط
www.inciap.com 20/05/2019